

Distr.: General
22 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٥٧ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٦	ألف - نظرة عامة
٧	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٧	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٨	دال - الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة
١٨	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
١٠٢	ثانيا - الموارد المالية
١٠٢	ألف - لمحة عامة



الرجاء إعادة استعمال الورق

250413 180413 13-24201 (A)



١٠٣ التبرعات غير المدرجة في الميزانية	باء -
١٠٤ المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة	جيم -
١٠٤ عوامل الشواغر	دال -
١٠٥ المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي	هاء -
١٠٦ التدريب	واو -
١٠٧ خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	زاي -
١٠٨ المشاريع السريعة الأثر	حاء -
١٠٩ تحليل الفروق	ثالثا -
١١٦ الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	رابعا -
	موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها	خامسا -
	٢٦٤/٦٦ و ٢٧٥/٦٦ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي صدق	
	عليها كل من الجمعية العامة ومجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة ومكتب خدمات	
١١٦ الرقابة الداخلية	
١١٧ الجمعية العامة	ألف -
١١٩ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	باء -
١٢٦ مجلس مراجعي الحسابات	جيم -
١٢٨ مكتب خدمات الرقابة الداخلية	دال -

المرفقات

١٣٢ تعاريف	الأول -
١٣٤ الخرائط التنظيمية	الثاني -
١٤٠ معلومات عن اعتمادات التمويل وأنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	الثالث -
١٤٧ خريطة	

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ التي تبلغ ٢٢٤ ٠٠٠ ٤٧٨ دولار، دون احتساب التبرعات العينية المدرجة في الميزانية والتي تبلغ ٥٢ ٨٠٠ دولار.

وتمثل الاحتياجات المقدرة من الموارد انخفاضاً بنسبة ٣,٧ في المائة (١٨ ١٨١ ٠٠٠ دولار) بالمقارنة مع مستوى ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تخفيض العنصر العسكري للبعثة. وتتضمن الميزانية مقترحات بشأن إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة تمشياً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى البعثة لتُجري التعديلات الداخلية المناسبة فيما يتعلق بعملية مستدامة لتخطيط الانتقال ومن أجل زيادة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٦، الذي يعكس نقص ٣٠ وظيفة دولية ثابتة ومؤقتة و ١١١ وظيفة وطنية ثابتة ومؤقتة. وعملاً بقرار المجلس ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، ستواصل البعثة تقديم الدعم لحكومة ليبيريا في سياق التخفيض التدريجي للبعثة، وستسعى إلى معالجة الثغرات الجوهرية لتسهيل عملية انتقال ناجحة.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٩١٦ ٥ من الأفراد العسكريين، بما في ذلك ٧٨٣ ٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ١٣٣ مراقباً عسكرياً، و ١ ٧٩٥ من أفراد الشرطة، بما في ذلك ٤٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١ ٢٦٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، و ٣٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات؛ و ٤٨٥ موظفاً دولياً و ٩٥٤ موظفاً وطنياً من بينهم ٦٩ موظفاً فنياً وطنياً، بالإضافة إلى ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة.

وقد رُبط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، المنظمة في عناصر (هي الأمن، وسيادة القانون، وتوظيف الحكم الديمقراطي، والدعم). وقد حددت الاحتياجات من الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد حسب كل عنصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين حدد عددهم على نطاق البعثة ككل.

وعند تفسير الفروق الطارئة في مستويات الموارد، البشرية منها والمالية، يُربط بينها وبين النواتج المقررة التي حددها البعثة، متى كان ذلك ممكناً.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه.)

الفئة	النفقات (٢٠١٢/٢٠١١)	المخصصات (٢٠١٣/٢٠١٢)	تقديرات التكاليف (٢٠١٤/٢٠١٣)	التغير	
				المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٣٧٩٣١,٦	٢٣١٨٨٨,٢	٢٠٤٠٠٣,١	(٢٧٨٨٥,١)	(١٢,٠)
الموظفون المدنيون	١٢٥٠٦٥,٤	١٢٠٤١٥,٧	١٢٣٩١٨,٣	٣٥٠٢,٦	٢,٩
التكاليف التشغيلية	١٥٩٩٢٠,٢	١٤٤١٠١,١	١٥٠٣٠٢,٦	٦٢٠١,٥	٤,٣
إجمالي الاحتياجات	٥٢٢٩١٧,٢	٤٩٦٤٠٥,٠	٤٧٨٢٢٤,٠	(١٨١٨١,٠)	(٣,٧)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١٥١٠,٦	٩٧٣٢,٠	٩٥٦٢,٨	(١٦٩,٢)	(١,٧)
صافي الاحتياجات	٥١١٤٠٦,٦	٤٨٦٦٧٣,٠	٤٦٨٦٦١,٢	(١٨٠١١,٨)	(٣,٧)
الترعاعات العينية (المدرجة في الميزانية)	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	-	-
مجموع الاحتياجات	٥٢٢٩٧٠,٠	٤٩٦٤٥٧,٨	٤٧٨٢٧٦,٨	(١٨١٨١,٠)	(٣,٧)

الموارد البشرية^(١)

المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية المتحدة	شرطة الأمم وحدات الشرطة المشكلة الدوليون	الموظفون الموظفون الوطنيون ^(٢)	الموظفون الموظفون المؤقتة ^(٢)	متطوعو الأمم المتحدة من الحكومة	المقدمون المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة ^(٣)						
-	-	-	٣٧	٤٤	٧	٨٨
-	-	-	٧٧	٩٧	٣٨	٢١٢
العناصر الأمين ^(٤)						
١٣٣	٧٨٠٧	٤٩٨	١٨	٢	-	٩٣٣٥
١٣٣	٥٧٨٣	٤٩٨	٢١	٢	٣٢	٧٧٣٤
سيادة القانون ^(٥)						
-	-	-	٤٣	٤٨	١٧	١٠٨
-	-	-	٣٣	٢٩	٦	٦٨

توطيد الحكم الديمقراطي^(ج)

المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية	شرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة الدوليين	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الوظائف المؤقتة ^(ج)	متطوعو الأمم الأفراد المقدمون من الحكومة	المجموع
-	-	-	٧٣	٥١	-	٣١	١٥٥
-	-	-	٣٥	٣١	-	١٣	٧٩
الدعم							
-	-	-	٣٤٢	٩١٩	٣	١٨٢	١٤٤٦
-	-	-	٣١٩	٧٩٥	-	١٨٠	١٢٩٤
المجموع							
١٣٣	٧٨٠٧	٤٩٨	٨٤٥	٥١٣	٣	٢٣٧	١١١٣٢
١٣٣	٥٧٨٣	٤٩٨	١٢٦٥	٤٨٥	-	٢٣٧	٩٣٨٧
-	(٢٠٢٤)	-	٤٢٠	(٢٨)	(٣)	-	(١٧٤٥)

(أ) تمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح لقوام البعثة.

(ب) يشمل الموظفين الوطنيين الفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(د) يعكس إعادة تنظيم مكتب الاتصالات والإعلام من عنصر الدعم إلى التوجيه التنفيذي والإدارة.

(هـ) غير العنصر ١ المسمى سابقاً "قطاع الأمن" ليصبح العنصر ١ المسمى "الأمن".

(و) غير العنصر ٣ المسمى "سيادة القانون" ليصبح العنصر ٢ المسمى "سيادة القانون".

(ز) غير العنصر ٢ المسمى سابقاً "توطيد السلام" ليصبح العنصر ٣ المسمى "توطيد الحكم الديمقراطي".

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - نظرة عامة

- ١ - حدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بقراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) الذي مدد بمقتضاه ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.
- ٢ - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدما بعملية السلام في ليبيريا.
- ٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة خلال فترة الميزانية في عدد من الإنجازات المتوقعة بتحقيق النواتج الرئيسية المتعلقة بما الواردة في الأطر الميينة أدناه. وهذه الأطر منظمة حسب العناصر (وهي الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد الحكم الديمقراطي، والدعم) المستمدة من ولاية البعثة. وقد غيرت العناصر المنشأة سابقا (قطاع الأمن، وتوطيد السلام، وسيادة القانون، والدعم) لوضع أطر عمل البعثة الحالية.
- ٤ - وستفضي الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق هدف مجلس الأمن خلال مدة البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مقدار ما أحرز من تقدم في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد حددت الاحتياجات من الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد حسب كل عنصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين حُدد عددهم على نطاق البعثة ككل. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد تنظيم التوجيه التنفيذي للبعثة وإدارتها وتم تعزيزهما ليشملا مكونات من العناصر الأربعة جميعها.
- ٥ - وأوضحت الفروق في عدد الأفراد مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، بما في ذلك عمليات إعادة التصنيف، ضمن كل عنصر على حدة.
- ٦ - يرأس البعثة ممثل خاص للأمين العام برتبة وكيل للأمين العام، يعاونه نائب ممثل خاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق للشؤون الإنسانية (نائب ممثل خاص للأمين العام (للإنعاش والحوكمة) ومنسق للشؤون الإنسانية سابقا)، ونائب ممثل خاص للأمين العام (لسيادة القانون)، وكلاهما برتبة أمين عام مساعد. ويرأس العمليات العسكرية قائد للقوة برتبة مد-٢، بينما يرأس عنصر الشرطة المدنية في البعثة مفوض شرطة وهو أيضا برتبة مد-٢.

٧ - وأقيم مقر البعثة في منروفيا، وجرى تنظيم عنصرها العسكري في قطاعين يغطيان ١٥ مقاطعة، هما القطاع ألف، ومقره في منروفيا، ويشمل منطقة منروفيا الكبرى ومقاطعتي غباربولو وجراند كيب ماونت (على امتداد الحدود مع سيراليون)، ومقاطعات بومي، ومونتسيرادو، ومرغبي، وجراند باسا، وريفر سيس، وسينوي، وجراند كرو؛ والقطاع باء، ومقره في غبارنغا، ويشمل مقاطعات لوف (على امتداد الحدود مع سيراليون وغينيا)، وميريلاند (المتاخمة لكوت ديفوار)، وبونغ (المتاخمة لغينيا)، ونيمبا (المتاخمة لغينيا وكوت ديفوار)، وجراند غيده، وريفر غي (المتاخمتين لكوت ديفوار).

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٨ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، ستواصل البعثة دعم حكومة ليبيريا في سياق التخفيض التدريجي للبعثة، وستسعى إلى سد الثغرات الرئيسية بغية تيسير نجاح عملية الانتقال. وتشمل هذه المهمة تعزيز قدرة الشرطة الوطنية على إدارة شؤون الأفراد الحاليين، وتحسين برامج التدريب بهدف التعجيل بتوافر الاستعداد لتحمل المسؤوليات الأمنية، وتنسيق الجهود مع الشركاء كافة، بالإضافة إلى العمل مع القوات المسلحة الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس ومكتب الإصلاحات والتأهيل لسد الثغرات القائمة في القدرات. ويُتوقع إحراز مزيد من التقدم في بلوغ هدف البعثة الاستراتيجي المتمثل في مساعدة حكومة ليبيريا على تحقيق حالة أمنية مستقرة، مع إنشاء مؤسسات وطنية ذات قدرات متزايدة على حفظ الأمن والاستقرار بمعزل عن البعثة. وسيكون استمرار البعثة في تقديم الدعم المتعلق بتنمية قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية على سد الثغرات، ولا سيما قدرات الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس، أمراً حاسماً لتحقيق عملية انتقال البعثة بصورة ناجحة وجيدة التنظيم. وسيتعين أن يقترن تعزيز القدرات بسن التشريعات ذات الصلة وزيادة المساءلة، وكذلك إرساء نُظم أقوى للعدالة والقضاء والسجون، مع الاستمرار، في الوقت نفسه، في زيادة خدمات العدالة والأمن في مقاطعات ليبيريا. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يقترن تعزيز قطاع الأمن الوطني باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التزايدات الماضية، من قبيل إجراء مشاورات شاملة للجميع بشأن نطاق وعمق عملية الإصلاح الدستوري التي تشكل عنصراً أساسياً في عملية الأخذ بنظام اللامركزية وحلقة حاسمة في اتجاه تحقيق المصالحة الوطنية.

٩ - وستواصل البعثة عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية بالاشتراك مع الحكومة من خلال آليات تنسيق تتولى الجهات الوطنية قيادتها وتنفيذ خريطة طريق العملية الانتقالية، مع تقديم المشورة التقنية والاستراتيجية في مجالات أساسية لتحقيق الاستدامة التشغيلية. وبالإضافة إلى

مواصلة بناء قدرات القوات المسلحة الليبرية في ضوء أهداف محددة في عدد من المجالات، تسعى البعثة أيضا إلى تنفيذ برنامج تديره دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام يتعلق بتنمية القدرات في مجال التخلص من المعدات المتفجرة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. فقد اعتُبر أن هذه القدرات توجد بها ثغرة كبيرة لدى إجراء تقييم مشترك بين البعثة وحكومة ليبيريا للقدرات المتاحة والثغرات القائمة في مجال الأمن الوطني. وتوجد حاليا ثلاث سرايا هندسية عسكرية تابعة للبعثة تمتلك القدرة على أداء مهام التخلص من الذخائر المتفجرة في جميع أنحاء البلد. بيد أن هذه القدرة ستقلص بعد إعادة أفراد سرّيتين إلى أوطانهم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١٠ - وفي حين لا تزال الحالة في ليبيريا مستقرة عموما، يتعين إحراز مزيد من التقدم في عدد من المجالات الحيوية من أجل المضي قدما في توطيد السلام. وتشمل تلك المجالات سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وتحقيق التنمية، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز مؤسسات الدولة والعمليات السياسية لما لذلك من ارتباط بالإصلاح الدستوري وتحقيق المصالحة الوطنية.

١١ - وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، ستقدم البعثة الدعم لتنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والمخابرات، الذي تم توقيعه ليصبح قانونا في عام ٢٠١١، وستعمل مع الحكومة لوضع قانون جديد للشرطة وكذلك آليات للمساءلة. وستوفر البعثة الدعم لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز منذ وضع استراتيجية الأمن الوطني، وستقدم توصيات بشأن أولويات إصلاح قطاع الأمن في المستقبل بالنظر إلى عملية انتقال البعثة، مع التركيز على بناء الثقة والمساءلة في المؤسسات الأمنية.

١٢ - وستواصل عناصر الأمن بالبعثة، جنبا إلى جنب مع المؤسسات الأمنية الوطنية، القيام بدوريات ورصد التطورات على طول حدود ليبيريا مع كوت ديفوار وغينيا وسيراليون. وستولي تلك العناصر اهتماما خاصا لتعزيز التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لدعم الحكومتين المعنيتين في وضع استراتيجية مشتركة للحدود تركز ليس على مسألة الأمن فحسب بل أيضا على القضايا الأوسع نطاقا المتمثلة في التماسك الاجتماعي وأسباب العيش والمصالحة من أجل تحقيق الاستقرار على الأمد البعيد. ومما يمكن أن يشكل تحديات أمنية التطورات الجارية على طول الحدود الليبرية والأنشطة الانتخابية، بما في ذلك الانتخابات التشريعية في غينيا وليبيريا، والاستفتاء الذي يمكن إجراؤه بشأن مراجعة الدستور في ليبيريا.

١٣ - وتمشيا مع هدف البعثة الاستراتيجي المتمثل في تسليم المسؤوليات الأمنية تدريجيا إلى السلطات الوطنية، سينصب مزيد من التركيز على العملية الانتقالية في جميع نواحي العمل. وسيكون موقع وحدة التخطيط الاستراتيجي، التي نشأت عن التوصيات الواردة في التقرير

الخاص للأمين العام المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/230)، في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وستنسّق الوحدة عن كثب، بالاشتراك مع الحكومة، عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك تنفيذ خريطة طريق تلك المرحلة. وستقدم أيضا المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى الحكومة لسد الثغرات المحددة في القدرات. وستواصل شرطة الأمم المتحدة والدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون التابعة للبعثة تركيز اهتمامها على تنمية قدرات الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب المهجرة والتجنيس ومكتب الإصلاحات والتأهيل، وتطوير مؤسساتها، والقيام في الوقت ذاته، بتوفير الدعم التشغيلي اللازم. ويشمل إطار العمل الموضوع لعنصر الأمن الأنشطة ذات الأولوية التي ينصب فيها التركيز على المرحلة الانتقالية ونقل المسؤوليات تدريجيا إلى المؤسسات الأمنية الوطنية مع العمل على مواصلة تنمية قدرات هذه المؤسسات. وستتولى وحدة التخطيط الاستراتيجي المسؤولية عن عملية التخطيط الجارية للمرحلة الانتقالية التي تضطلع بها البعثة. وسيشمل ذلك مواءمة خطط العمل والأنشطة التنفيذية على نطاق البعثة لكفالة تنفيذ ولاية البعثة تنفيذًا متسقًا وإقامة علاقة تعاون أوثق مع فريق الأمم المتحدة القطري بهدف استجلاء المجالات التي يمكن أن تعالجها الوكالات والصناديق والبرامج بصورة أكثر كفاءة.

١٤ - وفي مجال سيادة القانون، ستواصل البعثة تعزيز قدرات مؤسسات سيادة القانون الوطنية، والنهوض بخدمات القضاء في جميع ربوع ليبريا، والدفع قدما بحماية حقوق الإنسان، وزيادة الامتثال لمعايير حقوق الإنسان. وستركز البعثة ما تقدمه من دعم على تنفيذ البرنامج المشترك للعدالة والأمن الذي يحدد الأولويات الوطنية في القطاع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وعلى المساعدة في وضع المشاريع وتنفيذها، ورصد حالة تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي وضعتها مؤسسات سيادة القانون وتقييمها. وتشمل هذه المؤسسات وزارة العدل، والسلطة القضائية، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب المهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحات والتأهيل، والسلطة التشريعية، ومعهد القضاء، ولجنة إصلاح القوانين، ونقابة المحامين الوطنية الليبرية. وينصب التركيز في إطار العمل المحدد لعنصر سيادة القانون على تطوير قدرات مؤسسات سيادة القانون وخدمات القضاء، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

١٥ - وستعطي البعثة خلال فترة الميزانية الأولوية للأنشطة الداعمة لمبادرات الحكومة في مجالي الحوكمة والإصلاح السياسي. وتتعلق الأولويات الوارد بيانها في إطار العمل المحدد لعنصر توطيد الحكم الديمقراطي، بتحقيق المصالحة الوطنية، والإصلاح الدستوري، والأخذ بنظام اللامركزية، عن طريق المساعي الحميدة وتعزيز التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي من أجل دعم المبادرات التي تحرك دفتها جهات وطنية. وستقدم البعثة الدعم

لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في تنفيذ خريطة طريق المصالحة وآليات أخرى للنهوض بالعملية. وسيستتبع ذلك دعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بهدف التصدي لعوامل التزاع المستعصي المتمثلة في عدم المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك عن طريق الإصلاح الدستوري والقانوني والانتخابي. وستدعم البعثة أيضا عملية لاستعراض الدستور، مُشجعةً على جعل العملية شاملة وتشاركية. وستواصل البعثة التعاون مع الحكومة، وخصوصا وزارة الداخلية ولجنة الحوكمة، ومع فريق الأمم المتحدة القطري، بهدف تعزيز قدرات وسير إدارات المقاطعات ودعم تنفيذ استراتيجية اللامركزية والحكم المحلي.

١٦ - وستواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني وتعزيز المساواة بين الجنسين، بطرق منها تنفيذها لقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن والعنف الجنسي في النزاعات المسلحة.

١٧ - وسيشهد العنصر العسكري للبعثة تخفيضا في قوام قوته على النحو المبين في الاحتياجات المقدرة من الموارد لفترة الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢). فالعنصر سيشهد تخفيضا في قوام وحداته العسكرية مما مجموعه ٧ ٨٠٧ أفراد في فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣ (من فيهم ٨٨ من ضباط الأركان بمقر القوة) إلى ٧٨٣ فردا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، ثم إلى ٧٦٥ فردا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ (من المقرر أن يُعاد إلى أوطانهم من أفراد الوحدات ٢٠٢٤ فردا في فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣ و ١٠١٨ فردا في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٣). وستواصل القوة، في حدود القوام المعدّل، تسيير دوريات جوية وبرية منتظمة وتوفير قدرة احتياطية وهندسية سريعة وتوطيد وجودها في المناطق ذات الأولوية، ولا سيما في المقاطعات المتاخمة لكوت ديفوار ومنروفيا. وسيواصل عنصر الدعم تقديم الدعم التشغيلي فيما يتعلق بسحب ١٠١٨ جنديا و ٢٤٩ مركبة و ٦٣ حاوية بحرية في فترة الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، ستُغلق ستة معسكرات وسيُعاد نشر كتيبة مشاة واحدة على طول الحدود الشرقية للبيريا مع كوت ديفوار، ويُنقل في هذه العملية الداخلية ٧٠٠ جندي و ٥٣ مركبة. وأما فيما يتعلق بقوام المراقبين العسكريين المأذون به، فسيظل في مستوى ١٣٣ مراقبا في هذه الفترة.

١٨ - وفي الوقت نفسه، سيُعزّز عنصر الشرطة الحالي بنشر ثلاث وحدات من وحدات شرطة مشكلة إضافية ليبلغ مجموعها ١٠ وحدات، على النحو الذي أُذن به مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢). وبذلك سيزداد قوام عنصر الشرطة المأذون به بما عدده ٤٢٠ فردا من أفراد الشرطة المشكّلة ليبلغ مجموع أفرادها ١ ٧٩٥ فردا، منهم ٤٩٨ فردا من شرطة

الأمم المتحدة و ٢٦٥ ١ فردا من الشرطة المشكّلة و ٣٢ من موظفي الإصلاحات. وسيُحتفظ بأفراد شرطة الأمم المتحدة لمواصلة تقديم التوجيه وبناء قدرات الشرطة الوطنية في عواصم جميع المقاطعات وفي منروفيا. وستُنشر وحدات الشرطة المشكّلة الإضافية في غرينفيل، بمقاطعة سينوي؛ وهاربر، بمقاطعة ميرلند؛ وتومانبغ، بمقاطعة بومي؛ لتمكين البعثة من الاحتفاظ بقدرة للتدخل السريع وتوفير الدعم الاحتياطي للشرطة الوطنية في أثناء تسلمها التدريجي للمسؤوليات الأمنية من البعثة.

١٩ - وترد في ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ مقترحات لإعادة تشكيل هيكل البعثة التنظيمي والإداري انسجاماً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) بأن تضع التعديلات الداخلية التي يستدعيها التخطيط لعملية انتقال تجتمع لها مقومات النجاح، وتراعي التحديات العامة، ولا سيما التحديات التي تعترض الحكومة وسيادة القانون، كما تراعي السياق السياسي، ومن أجل زيادة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤. وفي هذا الصدد، سيُعزّز مكتب الممثل الخاص للأمين العام بهدف دعم المرحلة الانتقالية للبعثة وكفالة نجاحها، وذلك بإنشاء وحدة للتخطيط الاستراتيجي ووحدة لدعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات، وكذلك بإضفاء الطابع الرسمي، ضمن الهيكل التنظيمي لمكتب الممثل الخاص، على فريق للدعم الميداني ومكاتب المقاطعات. وسيُضطلع أيضاً بتعزيز مركز التحليل المشترك للبعثة ومركز العمليات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى نحو ما أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ستعاد مهام مكتب الاتصالات والإعلام من عنصر الدعم إلى التوجيه التنفيذي والإدارة في إطار مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وذلك تعزيزاً للدور الاستراتيجي الذي يقوم به الإعلام في تقديم الدعم لتنفيذ ولاية البعثة. ومن المتوقع أن يسهم هذا الإجراء أيضاً في تيسير الرفع من مستوى التعاون والتآزر مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات بشأن الرسائل المشتركة المتعلقة بعملية انتقال البعثة ودور الأمم المتحدة ككل في ليبيريا.

٢٠ - وسعياً إلى تحسين أساليب عمل البعثة وزيادة تأثيرها إلى أقصى حد ممكن، ستشمل إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي للبعثة إنشاء ثلاثة مكاتب مواضيعية جديدة، في إطار عنصر سيادة القانون، هي قسم خدمات العدالة والأمن، ووحدة التدريب والتوجيه، وقسم إصلاح القوانين والسياسات، بينما ستُنشأ ثلاثة مكاتب مواضيعية جديدة، في إطار عنصر توطيد الحكم الديمقراطي، هي قسم شؤون الحكومة، وقسم التحليل السياسي، وقسم المصالحة وتوطيد السلام. وسيتمكن الهيكل التنظيمي المواضيعي المقترح البعثة من مواءمة الموارد مع الأولويات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، والاستفادة من الخبرات

الموجودة، وسد الثغرات القائمة في القدرات ومعالجة ما فيها من ازدواجية لتحسين فعالية البعثة وما تنتجه من أثر في دعم الأولويات المتغيرة لليبيريا وهي تنتقل من مرحلة الانتعاش بعد انتهاء النزاع إلى مرحلة توطيد السلام. وسيتم الوفاء بهذه الأولويات باستخدام الموارد الموجودة، وستواكبها عمليات استعراض لأساليب العمل وتدابير في مجال إدارة الموارد البشرية، انسجاماً مع توقعات الهيئات التشريعية بأن تحقق عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قدراً أكبر من الفعالية من حيث التكلفة.

٢١ - وسيعكس الهيكل التنظيمي للبعثة أيضاً تفكيك شعبة دعم النظام القانوني والقضائي التي كانت تابعة لعنصر سيادة القانون، إضافة إلى قسم التخطيط السياسي والسياسات وقسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج وقسم الشؤون المدنية في إطار عنصر توطيد الحكم الديمقراطي.

٢٢ - وستؤدي العملية المقترحة لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى موازنة الموارد القائمة مع الأولويات المقررة. وتستند عملية إعادة التشكيل للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: التخطيط الاستراتيجي للمرحلة الانتقالية (مع الحكومة، وداخليا في إطار الأمم المتحدة)؛ وتحقيق الاستقرار على الحدود وتعزيز التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ وتعزيز المشاركة السياسية والتقنية المتعلقة بالمصالحة الوطنية والإصلاح الدستوري واللامركزية. وسيكون هناك تعديلات في أساليب العمل في الفترة المفضية إلى تنفيذ ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وسيجرى استعراض دوري لملاك موظفي البعثة قبل تقديم مقترحات الميزانية المقبلة. وسوف يتم استيعاب القدرات والخبرات الإضافية اللازمة لأولويات البعثة، على النحو الذي قرره مجلس الأمن، في حدود الموارد القائمة، ومن خلال الشواغر، وكذلك إعادة انتداب الموظفين ونقل الوظائف. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت البعثة نهجا أكثر شمولا في تنفيذ الولاية، وهو ما ينعكس في الهياكل التنظيمية لعناصر البعثة وأطر الميزنة القائمة على النتائج والموارد.

٢٣ - ويبلغ ملاك الموظفين المدنيين المقترح للبعثة ٦٧٦ فردا، منهم ٤٨٥ موظفا دوليا و ٩٥٤ موظفا وطنيا، وكذلك ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة، وهو يعكس انخفاضا صافيا. بما عدده ١٤١ وظيفة ثابتة ومؤقتة مقارنة مع ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ (٣٠ وظيفة دولية و ١١١ وظيفة وطنية). كما يعكس إعادة انتداب ٣٤ وظيفة (١٠ وظائف دولية، و ١٨ وظيفة وطنية، و ٦ وظائف من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، ونقل ٢٠٥ وظائف (٨٠ وظيفة دولية و ٨٦ وظيفة وطنية و ٣٩ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، فضلا عن تحويل ثلاث من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى

وظائف ثابتة (موظفان دوليان وموظف وطني) وإعادة تصنيف وظيفتين (وظيفة واحدة من ف-٤ إلى ف-٥، وأخرى من ف-٣ إلى ف-٤).

٢٤ - وفي إطار الهيكل المعدل، يضم عنصر الأمن ما يلي: الدعم الذي تقدمه البعثة للحكومة في تحقيق الاستقرار الأمني، وتحديدًا في المنطقة الحدودية بين ليبيا وكوت ديفوار؛ وتشريعات القطاع الأمني وإصلاح القطاع؛ وتطوير المؤسسات الأمنية الوطنية، وعلى وجه الخصوص بما يعكس اتساع حجم الشرطة الوطنية الليبرية والخفض التدريجي للبعثة. وجرى أيضا في إطار هذا العنصر إبراز أهمية تأمين الحدود الليبرية في اتحاد نهر مانو والحاجة المستمرة إلى تقديم الدعم للحكومة في إدارة الآثار الأمنية والسياسية المحتملة، حيث لن يقتصر دور البعثة في إطار هذا العنصر على مجرد المساعدة في تطوير مكتب الهجرة والتجنيس المكلف بمراقبة المعابر الحدودية، بل سيشمل أيضا التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لدعم حكومتي ليبيا وكوت ديفوار في تنفيذ استراتيجية حدودية مشتركة. وتحقيقا لهذه الغاية، يُقترح إنشاء وحدة لدعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، تعمل عن كثب مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، والكيانات الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى نهج مشترك يُتبع في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وخصوصاً الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والأسلحة غير المشروعة. وستواصل البعثة أيضا المشاركة في العمليتين الحدوديتين لوكو وسيسكين مع حكومتي سيراليون وغينيا، على التوالي.

٢٥ - ويحدد عنصر سيادة القانون الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لزيادة قدرة المؤسسات الوطنية المعنية بسيادة القانون وتعزيز خدمات العدالة في جميع أنحاء ليبيا والنهوض بحماية حقوق الإنسان. وكانت ركيزة سيادة القانون ترد في السابق باعتبارها العنصر ٣. ومع ذلك، جرى تعديل الإطار كي يعكس نهجا متكاملًا إزاء الأمن والعدالة. ولم يطرأ تغيير على الهيكل السابق لركيزة سيادة القانون لدى البعثة، الذي يتألف من شرطة الأمم المتحدة، وشعبة دعم النظام القانوني والقضائي، والدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون، وقسم حقوق الإنسان والحماية، منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠٠٣. وتقتصر ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تشكيل أقسام مواضيعية لزيادة الاتساق والكفاءة والأثر في مجالات الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات أو المترابطة. وفي هذا السياق، تم تحديد ثلاثة أقسام مواضيعية من أجل تحسين تنظيم العمل في مجال سيادة القانون، وهي: خدمات العدالة والأمن، والتدريب والتوجيه، والإصلاح القانوني والسياسي. وقد تمت مواءمة القدرات المتاحة حاليا من الموظفين داخل هذه الركيزة مع المجموعات المواضيعية الجديدة.

٢٦ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، سيركز عنصر توطيد الحكم الديمقراطي (الذي كان سابقاً العنصر ٢: توطيد السلام) على الدعم الذي تقدمه البعثة للمرحلة التالية من توطيد السلام في ليبيريا، بما في ذلك فيما يتعلق بالأولويات التي تم تحديدها، وهي المصالحة الوطنية، والإصلاح الدستوري، واللامركزية، مع تعزيز الدعم الذي تقدمه لإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون. وقد بذلت الركيزة السابقة للإنعاش والحوكمة جهوداً لإعادة تنظيم هيكلها خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك بذلها محاولة لإعادة التنظيم وفق مجالات مواضيعية في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، لم يرق التنفيذ إلى المستوى المطلوب نظراً لأن العملية لم تكن مصحوبة بإعادة تنظيم مؤسسي. واستناداً إلى هذه الدروس المستفادة يسعى مقترح إعادة الهيكلة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى الجمع بين الخبرة الموجودة في قسم الشؤون المدنية وقسم التخطيط السياسي والسياسات من أجل تحقيق نهج أكثر شمولاً إزاء دعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بما في ذلك بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية المحددة الأهداف إلى الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة الأساسيين، والقيام في الوقت نفسه بتقديم التحليل الشامل بشأن المسائل السياسية. وفي هذا السياق، تم تحديد ثلاثة أقسام مواضيعية من أجل تحسين تنظيم العمل في مجال توطيد الحكم الديمقراطي، وهي: المصالحة وتوطيد السلام، والحوكمة، والتحليل السياسي. وستضم الركيزة هذه الأقسام الثلاثة، إلى جانب الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووحدة الاستشارات الجنسانية. وفي إطار المرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ستشارك وحدة الاستشارات الجنسانية بشكل متزايد في الأنشطة الداخلية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وستنقل تدريجياً أنشطتها الاستشارية الخارجية إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وكما هو الحال لدى ركيزة سيادة القانون، جرى استعراض القدرات من الموظفين القائمة في إطار هذه الركيزة من أجل تحديد الموظفين المناسبين للأقسام المواضيعية الجديدة.

٢٧ - وسيجرى التنفيذ الكامل لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة على ثلاث مراحل: سيجرى خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تنفيذ إعادة التنظيم حسب المجالات المواضيعية، بما في ذلك إنشاء وحدات للتخطيط الاستراتيجي وإدارة المرحلة الانتقالية ووحدات معنية بمسائل الحدود تحت إشراف مكتب الممثل الخاص للأمين العام. وبحلول بداية دورة الميزانية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ ستقوم البعثة باستعراض هيكلها المواضيعي وهيكل ملاكها الوظيفي وترشيدهما، حسب الاقتضاء، بهدف تحديد المجالات التي يمكن إنهاؤها تدريجياً أو تسليمها إلى فريق الأمم المتحدة القطري أو السلطات الوطنية في الفترة

٢٠١٥/٢٠١٦. ومن المتوقع إجراء المزيد من التخفيضات في الوظائف المدنية و/أو تحويلها إلى وظائف وطنية خلال فترات الميزانية المتعاقبة.

٢٨ - وفيما يتعلق بعنصر الدعم، أجرت البعثة استعراضا على نطاق واسع لاحتياجاتها من الموظفين المدنيين، آخذة في الاعتبار المسائل الرئيسية، بما في ذلك خفض الوجود العسكري تدريجياً، ونسب الملاك الوظيفي وتشكيله بما يتماشى مع توجيهات مقر الأمم المتحدة بشأن المستويات الملائمة من الموظفين، وإجمالي أعداد موظفي البعثة بالمقارنة مع بعثات حفظ السلام الأخرى المتوسطة الحجم. وستظل الحاجة قائمة لبناء القدرات المحلية، واستمرار أنشطة الدعم اللازم لما سيتبقى من وجود كبير للقوات العسكرية وقوات الشرطة، وإغلاق وتحديد المخيمات القائمة، والقيام بأعمال التنظيف وفقا لسياسات الأمم المتحدة والسياسات الوطنية في المجال البيئي، ونقل المعدات المملوكة للوحدات وإعادةها إلى بلدانها، وسيطلب ذلك كله دعماً كبيراً. ونتيجة لذلك، تقترح البعثة تقليص عنصر ملاك الموظفين المدنيين بحوالي ٧,٨ في المائة، كي يعكس انخفاض الاحتياجات من الدعم بسبب تخفيض القوات، ويكون مسائراً لاحتياجات البعثة الجارية من الدعم، مع جعل نسب الموظفين في البعثة أقرب مما لدى مثيلاتها من البعثات المتوسطة الحجم.

٢٩ - وكان لزاماً على البعثة أن تقوم بتمديد فترة صلاحية الكثير من أصولها خلال فترات الميزانية الثلاث السابقة. ونتيجة لذلك، تعمل البعثة بمعدات قديمة، يتطلب بعضها تغييرها بشكل ملح. ولذلك، فإن الحفاظ على أصول البعثة في ظروف عمل جيدة هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إبساس) سوف يتطلب موارد إضافية غير قليلة. وقررت البعثة أيضاً تجديد المرافق القديمة على نطاق البعثة.

٣٠ - وستسعى البعثة إلى تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة خلال فترة الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤ من خلال استحداث وإنفاذ مبادئ توجيهية صارمة للسياسات العامة فيما يتعلق باستخدام المركبات في أغراض خاصة، وتقليل عدد الأصول من الخوادم عن طريق الاستعانة بالخدمات الافتراضية، والحد من استهلاك الوقود نظراً لضم المعسكرات معاً من أجل تقليل عدد المولدات الكهربائية ومكيفات الهواء.

٣١ - ويمثل إجمالي الاحتياجات المقدرة من الموارد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ للإنفاق على البعثة وتشغيلها انخفاضاً نسبته ٣,٧ في المائة (١٨ ١٨١ ٠٠٠ دولار) بالمقارنة مع مستوى الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

٣٢ - وقوبلت التخفيضات في الموارد فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، جزئياً، بزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين والتكاليف التشغيلية. وعملاً بالتكليف الصادر من مجلس الأمن بموجب أحكام القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، يعزى الانخفاض في التكاليف فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أساساً إلى التخفيض التدريجي في قوام أفراد الوحدات العسكرية، يقابله، جزئياً، زيادة في التكاليف المرتبطة بنشر ثلاث وحدات إضافية من وحدات الشرطة المشكّلة. وتعزى زيادة الاحتياجات فيما يتعلق بتكاليف الأفراد المدنيين إلى تطبيق معدل شغور أدنى نسبته ٩ في المائة فيما يتعلق بحساب تكاليف الموظفين الدوليين بالمقارنة مع المعدل البالغ ١٢ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، استناداً إلى النمط التاريخي للبعثة، فضلاً عن جدول المرتبات المنقح المقرر للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، يقابل ذلك جزئياً خفض ٢٨ وظيفة. وتعزى زيادة التكاليف التشغيلية إلى اقتناء مركبات لإحلالها محل المركبات القديمة في أسطول مركبات البعثة، وتغيير معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وزيادة الاحتياجات المتعلقة بخدمات تكنولوجيا المعلومات استجابة لمتطلبات ترقية/تحديث نظم وتطبيقات البرمجيات، بما يشمل مجموعة برمجيات الدعم الميداني (وهي من مقومات نظام أوموجا وتتألف من ١٨ وحدة)، فضلاً عن التدريب الذي تقدمه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام للقوات المسلحة الليبرية على إزالة الألغام من أجل سد الثغرات الرئيسية في المرحلة الانتقالية للبعثة.

٣٣ - وستستفيد البعثة من الجهود القائمة من أجل مواصلة معالجة الآثار البيئية المترتبة على وجودها كلما أمكن ذلك. ويشمل ذلك تنظيف المواقع التي تخلّوها البعثة، فضلاً عن عمليات التخلص المناسبة، بما في ذلك حرق النفايات الطبية وغيرها من النفايات التي يمكن أن تكون خطيرة. وسيكون التقيد بالمعايير البيئية حجر الزاوية في الجهود المقبلة المتعلقة بإدارة الممتلكات (عمليات تحديد أماكن الأصول وشطبها/التخلص منها، حسب الاقتضاء).

٣٤ - وقد يتأثر الهدف العام للبعثة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، المتمثل في التسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى الحكومة الليبرية وتقديم الدعم في عمليات الإصلاح السياسي والمؤسسي الشاملة للجميع، بعدد من العوامل الخارجية. وتشمل العوامل التي يمكن أن يكون لها أخطر الآثار السلبية على تنفيذ الولاية ما يلي: حدوث تدهور في المناخ السياسي والأمني في منطقة اتحاد نهر مانو؛ وتدفق اللاجئين بسبب أزمة من هذا القبيل من البلدان المجاورة إلى ليبريا؛ والاحتياجات غير المنظورة من الموارد لتعزيز الحدود الليبرية مع كوت ديفوار؛ وعدم كفاية التمويل المقدم من الحكومة والجهات المانحة في تعزيز قطاعي العدالة والأمن؛ والافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الحكومة فيما يتعلق بالتمويل وإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية؛ والإرادة السياسية والالتزام السياسي

من جانب مجموعة من أصحاب المصلحة من أجل دعم الإصلاح الدستوري والمصالحة الوطنية؛ واستفحال عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (الوقود) ويؤثر على القوة الشرائية للبعثة، وبالتالي على قدرتها على تحقيق بعض النواتج المقررة. ومن المفترض كذلك أن البعثة، في ضوء انخفاض قوام البعثة، لن تتمكن من نقل أفراد عسكريين لتدعيم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كما كان الحال في ظل الترتيب السابق خلال فترتي الميزانية ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠١١/٢٠١٢.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٣٥ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، ستكثف بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تعاونها مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية دعماً لحكومي ليبيريا وكوت ديفوار في وضع وتنفيذ استراتيجية حدودية مشتركة بشأن الرصد، وتبادل المعلومات، وتنسيق الإجراءات، بما في ذلك نزع سلاح العناصر المسلحة الأجنبية وإعادتها إلى أوطانها على جانبي الحدود المشتركة، فضلاً عن العودة الطوعية للاجئين. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتم إنشاء وحدة حدودية متخصصة (وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات) لزيادة التعاون على مستوى كل من مقرّي البعثتين وعلى المستوى الميداني دعماً للجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الاستقرار على الحدود، وهي وحدة ستستند أيضاً إلى توصيات بعثة التقييم التقني إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام ٢٠١٣، بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام.

٣٦ - وستستعرض البعثة أيضاً تعاونها مع اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار السياق العام للاستراتيجية الأمنية الإقليمية التي يقودها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، من أجل الاستفادة من الأطر الأمنية القائمة وإثارة مناقشات بشأن آفاق التعاون مع ليبيريا ودعمها في مرحلة ما بعد البعثة. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة المشاركة في الاجتماع التنسيقي الفصلي الذي ينظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى جانب رؤساء البعثات العاملة في غرب أفريقيا، لمناقشة التطورات السياسية والأمنية على الصعيد الإقليمي.

٣٧ - وتشارك البعثة في ترتيبات تقاسم تكاليف ثلاث طائرات هليكوبتر مسلحة مناصفة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وستتقاسم تكلفة خدمات طائرة من طراز B-737 مع العملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس ٦٠ في المائة على الأولى و ٤٠ في المائة على الثانية. وتُشرك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بعثات أخرى في تقديم الدعم على الصعيد الإقليمي، مثل توفير موظفين للسفر في مهام رسمية إلى مكتب الأمم المتحدة

المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ودعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بطائرات هليكوبتر وأجهزة اتصالات. كما طُلب إلى البعثة الاضطلاع بدور رئيسي في التعاون بين البعثات العاملة في غرب أفريقيا بشأن المسائل المتعلقة بالدعم.

دال - الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة

٣٨ - في ضوء المرحلة الانتقالية للبعثة وإعادة تشكيلها بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ وضرورة التخطيط على الأجل الأطول، يمكن للبعثة أن تعيد النظر في الإطار الاستراتيجي المتكامل أو أي آلية مماثلة تكون بمثابة أداة تخطيط مشتركة للتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري بهدف تعزيز الاتساق التنظيمي وتحقيق أمثل الآثار، بما في ذلك تعزيز أوجه الكفاءة. وسيكون هذا النهج الشامل حجر الزاوية في عملية انتقال البعثة، وسيكون من المتوقع أن يعكس الإطار الاستراتيجي المتكامل خريطة طريق لاستراتيجية خروج البعثة في نهاية المطاف.

٣٩ - وفي غضون ذلك، ستواصل منظومة الأمم المتحدة في ليبيريا تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/”البرنامج الواحد“، الذي يتماشى مع الاستراتيجية الحكومية الثانية للحد من الفقر، وبرنامج التنمية المتصل بهذه الاستراتيجية والقائم على الرؤية الوطنية المعنونة ”هضبة ليبيريا عام ٢٠٣٠“. ويشمل ”البرنامج الواحد“ الذي بدأ في شباط/فبراير ٢٠١٣ فترة السنوات الخمس الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم التعاون الرسمي لليبيريا مع لجنة بناء السلام من خلال البرنامج المشترك للعدالة والأمن الذي يتضمن الأولويات المحددة في برنامج بناء السلام في ليبيريا.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٤١ - تيسيرا لعرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُددت ست فئات من الإجراءات التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بالموظفين. ويرد في المرفق الأول - ألف لهذا التقرير تعريف المصطلحات المتعلقة بهذه الفئات الست.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٤٢ - يتولى مكتب الممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

المتطوعون الأمم المتحدة المجموع	الموظفون الدوليون							و أ ع / م أ ع م		
	الموظفون الوطنيون ^(١)	المجموع الفرعي	الخدمات الميدانية	ف-٣ / ف-٢	ف-٥ / ف-٤	مد-٢ / مد-١	أ ع / م أ ع م			
مكتب الممثل الخاص للأمين العام										
١٣	-	١	١٢	٤	-	٦	١	١	٢٠١٣/٢٠١٢	الوظائف المعتمدة للفترة
١٢	-	١	١١	٤	-	٥	١	١	٢٠١٤/٢٠١٣	الوظائف المقترحة للفترة
(١)	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-		صافي التغير
مكتب الشؤون القانونية										
٤	-	-	٤	١	١	٢	-	-	٢٠١٣/٢٠١٢	الوظائف المعتمدة للفترة
٤	-	-	٤	١	١	٢	-	-	٢٠١٤/٢٠١٣	الوظائف المقترحة للفترة
-	-	-	-	-	-	-	-	-		صافي التغير
وحدة التخطيط الاستراتيجي^(ب)										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠١٣/٢٠١٢	الوظائف المعتمدة للفترة
٥	-	٢	٣	١	-	٢	-	-	٢٠١٤/٢٠١٣	الوظائف المقترحة للفترة
٥	-	٢	٣	١	-	٢	-	-		صافي التغير
وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات^(ب)										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠١٣/٢٠١٢	الوظائف المعتمدة للفترة
٣	١	-	٢	١	-	١	-	-	٢٠١٤/٢٠١٣	الوظائف المقترحة للفترة
٣	١	-	٢	١	-	١	-	-		صافي التغير
فريق الدعم الميداني^(ب)										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠١٣/٢٠١٢	الوظائف المعتمدة للفترة
٤	-	١	٣	١	١	١	-	-	٢٠١٤/٢٠١٣	الوظائف المقترحة للفترة
٤	-	١	٣	١	١	١	-	-		صافي التغير
مكاتب المقاطعات^(ب)										
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠١٣/٢٠١٢	الوظائف المعتمدة للفترة
١٠١	٢٨	٤٣	٣٠	-	٢٥	٥	-	-	٢٠١٤/٢٠١٣	الوظائف المقترحة للفترة
١٠١	٢٨	٤٣	٣٠	-	٢٥	٥	-	-		صافي التغير
مركز التحليل المشترك للبعثة										
٣	-	١	٢	-	-	٢	-	-	٢٠١٣/٢٠١٢	الوظائف المعتمدة للفترة
٢٣	٢	١٥	٦	١	١	٤	-	-	٢٠١٤/٢٠١٣	الوظائف المقترحة للفترة
٢٠	٢	١٤	٤	١	١	٢	-	-		صافي التغير

متطوعو الأمم المتحدة المجموع	الموظفون الدوليون							و أ ع / م أ ع م	
	الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾	المجموع الفرعي	الخدمات الميدانية	ف-٣ / ف-٢	ف-٥ / ف-٤	مد-٢ / مد-١	ع / م		
مركز العمليات المشتركة									
٢	-	-	٢	-	-	٢	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٥	٢	-	٣	١	-	٢	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
٣	٢	-	١	١	-	-	-	-	صافي التغير
مكتب الاتصالات والإعلام^(٢)									
٦٦	٧	٤٢	١٧	٥	٨	٣	١	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٥٥	٥	٣٥	١٥	٥	٦	٣	١	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
(١١)	(٢)	(٧)	(٢)	-	(٢)	-	-	-	صافي التغير
المجموع: التوجيه التنفيذي والإدارة									
٨٨	٧	٤٤	٣٧	١٠	٩	١٥	٢	١	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(٢)
٢١٢	٣٨	٩٧	٧٧	١٥	٣٤	٢٥	٢	١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
١٢٤	٣١	٥٣	٤٠	٥	٢٥	١٠	-	-	صافي التغير

(أ) يشمل الموظفون الفنيين الوطنيين والموظفون الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) وحدة تنظيمية جديدة.

(ج) يعكس إعادة تنظيم مكتب الاتصالات والإعلام من عنصر الدعم إلى التوجيه التنفيذي والإدارة.

(د) شمل ملاك موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة المعتمد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وقسم الشؤون القانونية، ومركز التحليل المشترك للبعثة، ومركز العمليات المشتركة.

الموظفون الدوليون: زيادة صافيها ٤٠ وظيفة (إعادة انتداب وظيفتين (١ ف-٥ و ١ ف-٤)) ونقل ٣٨ وظيفة (٨ ف-٤، و ١٩ ف-٣، و ٦ ف-٢، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية))
الموظفون الوطنيون: زيادة صافيها ٥٣ وظيفة (إعادة انتداب ١٥ وظيفة (موظف في وطني واحد و ١٤ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة) ونقل ٣٨ وظيفة (١٧ موظفا فينيا وطنيا و ٢١ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة))
متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافيها ٣١ وظيفة (إعادة انتداب ٣ وظائف ونقل ٢٨ وظيفة)

وحدة التخطيط الاستراتيجي

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف (إعادة انتداب وظيفة واحدة برتبة ف-٥ من قسم الشؤون المدنية ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ من مكتب الممثل الخاص للأمين العام ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الشؤون المدنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (إعادة انتداب موظف في وطني واحد من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية من قسم الشؤون المدنية)

٤٣ - وفي سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢) الذي شجع البعثة وحكومة ليبيريا على الاستمرار في إحراز التقدم في عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية والانكباب على الثغرات الحرجة التي يتعين سدها من أجل تيسير انتقال ناجح، وعلى النحو الوارد في التقرير الخاص للأمين العام المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/230)، يُقترح إنشاء وحدة مكرسة للتخطيط الاستراتيجي ضمن مكتب الممثل الخاص للأمين العام، تعمل تحت إشراف رئيس الديوان ويكون لها خمسة موظفين (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، وموظف وطني من الفئة الفنية، وموظف وطني من فئة الخدمات العامة). وتضطلع الوحدة بمسؤوليات الانتقال الأممي الجارية التي كان ينسقها رئيس مركز التحليل المشترك للبعثة، مع القيام تدريجياً بتوسيع نطاق التخطيط للمرحلة الانتقالية ليشمل الإشراف على عمليات الانتقال التي تنفذها البعثة في جانبها المدني. وستضم الوحدة أفراداً من ذوي الخبرة في عمليات الأمم المتحدة الداخلية للتخطيط والميزنة، وستنتهج كذلك على الحكومة الليبرية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الأخرى التي يُحتمل أن تتولى مسؤولية مجموعة من المهام التي تقوم بها البعثة حالياً. وسيتألف ملاك الموظفين المقترح للوحدة من وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لموظف أقدم لشؤون التخطيط تُملأ عن طريق إعادة انتداب وظيفة واحدة برتبة ف-٥ من قسم الشؤون المدنية؛ ووظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية لموظف لشؤون التخطيط تُملآن عن طريق نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ من المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام وإعادة انتداب وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية واحد من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي، إضافة إلى وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لمساعد إداري، تُملآن عن طريق نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة من قسم الشؤون المدنية.

٤٤ - وسيقدم موظف التخطيط الأقدم (ف-٥) الإرشاد والتوجيه إلى الوحدة، بينما سيمثل البعثة في آليات الانتقال القائمة، مثل الفريق العامل المشترك بين البعثة والحكومة الليبرية المعني بالتخطيط للمرحلة الانتقالية، فضلاً عن الأفرقة العاملة الداخلية المعنية بالتخطيط لتقليص قوام البعثة وللمرحلة الانتقالية. وسيكون موظف التخطيط الأقدم مسؤولاً عن التنسيق مع كبار المسؤولين الحكوميين والإشراف على الوحدة بأكملها. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً أيضاً عن التنسيق العام مع العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة في

أثناء تنفيذهما وتخطيطهما لعملية التقليل التدريجي لقوام البعثة وإعادة تنظيمها في الميدان. وسيكفل شاغل الوظيفة أيضا أن تظل خطوط الاتصال مفتوحة بين هذين العنصرين، وكذلك مع عنصر دعم البعثة، ولا سيما المسؤول عن تخطيط اللوجستيات. وسيعمل موظف التخطيط (ف-٤) مع الوحدة بخصوص عمليات التخطيط الداخلية للبعثة وسيقيم روابط مع فريق الأمم المتحدة القطري ككل. وسيشارك شاغل الوظيفة أيضا في ربط مسائل الانتقال الأمني بمسائل الانتقال المدني مع تقدم أعمال التخطيط، وسيكون مسؤولا عن المسائل ذات الصلة بإطار الميزنة القائمة على النتائج. وسيتقاسم موظف للتخطيط (موظف وطني من الفئة الفنية) مكان عمل مستشار الأمن الوطني الليبري في مكتب الرئيس. وسيكون شاغل الوظيفة في موقع استراتيجي يتيح له رؤية شاملة لمسائل الانتقال الأمني من وجهة نظر الحكومة، وسيكون له أيضا ارتباط وثيق بوحدة التخطيط الاستراتيجي لتنوير البعثة في ما تقوم به من أعمال التخطيط والتعديل. وسيتابع شاغل الوظيفة التقدم المحرز في سد الثغرات القائمة في قدرات الحكومة وسيكفل الإنذار المبكر للبعثة في حالة ظهور مؤشرات على أن المؤسسات الوطنية لن تكون قادرة على الاضطلاع بالمسؤوليات عندما تقلص البعثة قوامها في جميع أنحاء البلد. وسيقدم الدعم لوحدة التخطيط الاستراتيجي مساعدان إداريان (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة).

وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٤ من قسم حقوق الإنسان والحماية، ونقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم التخطيط السياسي والسياسات) متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم الشؤون المالية)

٤٥ - دعا مجلس الأمن، في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، حكومي كوت ديفوار وليبريا إلى مواصلة تعزيز تعاونهما في المنطقة الحدودية خاصة، بوسائل منها زيادة الرصد وتبادل المعلومات واتخاذ إجراءات منسقة، وفي وضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة تعالج القضايا الحدودية وتبني، في جملة ما تهدف إليه، دعم عملية نزع سلاح المسلحين الأجانب على جانبي الحدود وإعادةهم إلى أوطانهم، والعودة الطوعية للاجئين. ودعا المجلس أيضا الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كل في إطار ولايته وقدراته ومناطق انتشاره، إلى العمل على تعزيز التعاون فيما بين البعثات لتثبيت استقرار المنطقة الحدودية، بوسائل منها وضع خطة لرؤية استراتيجية مشتركة لدعم السلطات الإفوارية والليبرية. وفي حين أن الحالة

على طول الحدود الليبرية مستقرة بوجه عام، فمن الممكن أن تشهد تدهورا كبيرا في ضوء حالة عدم الاستقرار في كوت ديفوار المجاورة، وقد تفرض أعباء فنية وتشغيلية مستمرة على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وتعتبر زيادة القدرة الفنية للبعثة على تحديد المبادرات الشاملة الرامية إلى تحقيق الاستقرار السريع والبعيد المدى ودعم هذه المبادرات وتنسيقها ركنا أساسيا في الاحتفاظ بقدرة البعثة على استباق التحديات الإقليمية، ولا سيما على طول الحدود الليبرية، وعلى التدخل عند الحاجة. ويستتبع ذلك أيضا توثيق التعاون مع جميع أشكال الوجود القائم للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، للتوصل إلى نهج مشترك يُتبع في المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية والاهتمام المشترك. وفي ضوء ما تقدم، يقترح إنشاء وحدة لدعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات ضمن مكتب الممثل الخاص للأمين العام. وستكون الوحدة ذات أهمية استراتيجية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا فيما يتعلق بتقديمها الدعم من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة بشأن الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار، وهي استراتيجية يُتوقع أن تشمل توسيع نطاق عملية وطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من كوت ديفوار إلى ليبيريا، مع تركيز الاهتمام على حالة اللاجئين وعلى المساعدة المقررة المتوقع تقديمها لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دعما لعملية إعداد استراتيجية أمنية على الصعيد دون الإقليمي يقودها اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى الاحتمالات غير المنظورة الناجمة عن أي تدهور في الحالة الأمنية أو الإنسانية أو السياسية في سيراليون وغينيا، فضلا عن ضرورة تعزيز المشاركة المدنية في توطيد السلام والاستقرار، ولا سيما في المناطق الحدودية، وتعزيز سلطة الدولة في المنطقة. وستتألف وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات من وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ لموظف اتصال، من المقرر توفيرها عن طريق إعادة انتداب وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ من قسم حقوق الإنسان والحماية، ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لموظف اتصال معاون، من المقرر توفيرها عن طريق إعادة انتداب إحدى وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم الشؤون المالية، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري، ثملاً عن طريق نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم التخطيط السياسي والسياسات.

٤٦ - وسيكون مقر موظف الاتصال (ف-٤) في منروفيا وسيتولى إدارة مختلف عناصر البعثة والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ المبادرات العسكرية والمدنية والبرنامجية في المنطقة الحدودية، تمشيا مع التعاون فيما بين البعثات والاتفاق الرباعي الأشمل بين ليبيريا وكوت ديفوار المبرم في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وبعثتي حفظ السلام في كل من البلدين. وسيقدم شاغل الوظيفة أيضا المشورة الاستراتيجية والسياسية للممثل الخاص للأمين العام فيما يخص تقديم الدعم للحكومة في وضع استراتيجية مشتركة بشأن

الحدود. وسيتولى موظف الاتصال المعاون (من متطوعي الأمم المتحدة) الاضطلاع بمهام تقييم مشتركة في المقاطعات الحدودية، ومتابعة التنسيق الداخلي للبعثة. وسيدعم الوحدة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) في منروفا يتولى تقديم الدعم الشامل، بما في ذلك إدارة ومعالجة الوثائق المحتمل أن تكون حساسة.

فريق الدعم الميداني

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق للشؤون الإنسانية، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الشؤون المدنية) الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (نقل وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي)

٤٧ - لقد أنشئ فريق الدعم الميداني في عام ٢٠٠٨ لتنسيق المكاتب الميدانية للبعثة البالغ عددها ١٥ مكتبا مع ما يقوم به كل مكتب ميداني على حدة من أعمال، بتنسيق من رئيس المكتب الذي يعمل تحت إشراف رئيس فريق الدعم الميداني. ويعمل رؤساء المكاتب الميدانية باعتبارهم ممثلين للممثل الخاص للأمين العام في كل مقاطعة من المقاطعات الليبرية الخمس عشرة إزاء الموظفين الميدانيين العاملين في المجالات الفنية الواقعة في مناطق مسؤوليتهم. وفي ضوء الانتقال التدريجي للبعثة، سيكون من الضروري إبلاغ رؤساء المكاتب الميدانية بالتطورات والمعلومات البالغة الأهمية فيما يتعلق بالتوجيه التنفيذي للبعثة وإدارتها، بما في ذلك رسائل التواصل المشتركة التي ستصدر عن مكتب الإعلام التابع للبعثة. ولكفالة الأداء الفعال للمكاتب الميدانية، بما في ذلك التفكير والتحليل والتخطيط الاستراتيجي، سيكون جميع الموظفين العاملين في المجالات الفنية في المكاتب الميدانية، باستثناء موظفي حقوق الإنسان، مسؤولين بصفة مباشرة أمام رئيس المكتب بوصفه رئيسهم المباشر، في حين أن رؤساء الأقسام في مقر البعثة سيكون كل منهم بمثابة الرئيس المسؤول الثاني، بحيث تظل الصلة قائمة بين الموظفين الميدانيين ومجالات الخبرة الفنية التي يعملون بها. ومن المقترح إضفاء الطابع الرسمي على هذا الهيكل التنسيقي الميداني لزيادة فعاليته من خلال إقامة علاقة أقرب بين الموظفين الميدانيين ورئيس المكتب، وبالتالي زيادة المساءلة عن الأداء في الميدان. كما سيؤدي هيكل التنسيق الرسمي إلى المواءمة بين أولويات البعثة الاستراتيجية عن طريق تركيز إدارة العمليات الميدانية في يد الإدارة التنفيذية تحت إشراف مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وتبسيط تنفيذ النواتج ذات الصلة بالمرحلة الانتقالية، وزيادة تدفق المعلومات بين الوجود الميداني ومقر البعثة، ودعم الروابط مع سائر المكونات الاستراتيجية في مكتب الممثل الخاص

للأمين العام، وتعزيز قدرة البعثة على دعم الأخذ بنظام الحكم اللامركزي. ويتألف فريق الدعم الميداني من وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ لموظف تنسيق، ووظيفة من الرتبة ف-٣ لموظف تنسيق، وتُشغل الوظائف عن طريق نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق للشؤون الإنسانية، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري، يجري استيعابها من خلال نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الشؤون المدنية، ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية لكاتب، تُملاً عن طريق نقل وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي.

مكاتب المقاطعات

الموظفون الدوليون: زيادة ٣٠ وظيفة (نقل وظيفتين برتبة ف-٤ من قسم التخطيط السياسي والسياسات، و ٣ وظائف برتبة ف-٤ من قسم الشؤون المدنية، و ١٣ وظيفة برتبة ف-٣ من قسم الشؤون المدنية، ووظيفة برتبة ف-٣ من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، و ٣ وظائف برتبة ف-٣ من قسم حقوق الإنسان والحماية، ووظيفتين برتبة ف-٣ من مكتب الاتصالات والإعلام، و ٦ وظائف برتبة ف-٢ من قسم حقوق الإنسان والحماية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٤٣ وظيفة (نقل ٧ وظائف وطنية من الفئة الفنية من قسم حقوق الإنسان والحماية، ووظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي و ٨ وظائف وطنية من الفئة الفنية من قسم الشؤون المدنية، و ٧ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة من مكتب الاتصالات والإعلام، و ٨ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم حقوق الإنسان والحماية و ١١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم الشؤون المدنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٢٨ وظيفة (نقل وظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة من مكتب الاتصالات والإعلام، و ٦ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي، و ١٥ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة من قسم الشؤون المدنية و ٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة من قسم حقوق الإنسان والحماية)

٤٨ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ومن أجل تعزيز التأزر والاتساق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وتشجيع التنسيق، اعتمدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا هيكلًا ميدانيًا معدلاً بحيث يعمل رئيس المكتب الميداني في كل مقاطعة من المقاطعات بصفته ممثلًا للممثل الخاص للأمين العام في الميدان، ويتولى تنسيق عمل الأمم المتحدة في دعم الحكومة وتعزيز فعالية تدخل الأمم المتحدة. وتكمل الميزانية المقترحة للفترة

٢٠١٣/٢٠١٢ عملية الإصلاح الإداري التي بدأت في عام ٢٠٠٨ عن طريق إضفاء الطابع الرسمي على دور رئيس المكتب باعتباره المنسق بين البعثة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري في المقاطعات. وسيبلغ ملاك الموظفين في مكاتب المقاطعات ما مجموعه ١٠١ وظيفة، تتألف من ٥ وظائف برتبة ف-٤ لرؤساء المكاتب، تملأ عن طريق نقل وظيفتين برتبة ف-٤ من قسم التخطيط السياسي والسياسات و ٣ وظائف برتبة ف-٤ من قسم الشؤون المدنية؛ و ١٩ وظيفة برتبة ف-٣ لرؤساء مكاتب، تملأ عن طريق نقل ١٣ وظيفة برتبة ف-٣ من قسم الشؤون المدنية، ووظيفة برتبة ف-٣ من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، و ٣ وظائف برتبة ف-٣ من قسم حقوق الإنسان والحماية، ووظيفتين برتبة ف-٣ من مكتب الاتصالات والإعلام؛ و ٦ وظائف برتبة ف-٢ لموظفين لشؤون حقوق الإنسان، تملأ عن طريق نقل ٦ وظائف من قسم حقوق الإنسان والحماية؛ و ١٧ وظيفة وطنية من الفئة الفنية تتألف من ٧ وظائف لموظفين لشؤون حقوق الإنسان، تملأ عن طريق نقل ٧ وظائف وطنية من الفئة الفنية من قسم حقوق الإنسان والحماية، ووظيفتين لموظفي شؤون سيادة القانون تُشغلان عن طريق نقل وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي، و ٨ وظائف لموظفين للشؤون المدنية تملأ من خلال نقل ٨ وظائف وطنية من الفئة الفنية من قسم الشؤون المدنية؛ و ٢٦ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة تتألف من وظيفتين لمساعدين للإنتاج الإذاعي تملأ من خلال نقل وظيفتين من مكتب الاتصالات والإعلام، و ٥ وظائف لمساعدين لشؤون الإعلام تملأ عن طريق نقل ٥ وظائف من مكتب الاتصالات والإعلام، و ٨ وظائف لمراقبي حقوق الإنسان تملأ من خلال نقل ٨ وظائف من قسم حقوق الإنسان والحماية و ١١ وظيفة لمساعدين إداريين تُشغل عن طريق نقل ١١ وظيفة من قسم الشؤون المدنية؛ و ٢٨ وظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة تتألف من ٦ وظائف لموظفين لشؤون سيادة القانون تُشغل عن طريق نقل ٦ وظائف من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي، و ١٥ وظيفة لموظفي الشؤون المدنية تُشغل عن طريق نقل ١٥ وظيفة من قسم الشؤون المدنية، و ٥ وظائف لموظفين لشؤون حقوق الإنسان تُشغل عن طريق نقل ٥ وظائف من قسم حقوق الإنسان والحماية، ووظيفتين لموظفي الأمم المتحدة تتأثبان بنقل وظيفتين من مكتب الاتصالات والإعلام. وسيكون الموظفون الميدانيون الفنيون تحت إشراف رؤساء المكاتب مباشرة مع الاحتفاظ بتسلسل الإشراف الفني انتهاءً إلى الأقسام المواضيعية التي يتبع لها كل منهم في منروfia. وسيظل الموظفون الميدانيون في مجال حقوق الإنسان تابعين للإشراف المباشر لقسم حقوق الإنسان والحماية وفقاً للاتفاق المبرم مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث يعمل رؤساء المكاتب بمثابة موظفي

تقييم إضافيين. وسوف تخضع وحدة التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات التي يقع مقرها في غراند غيديه للإشراف المباشر لمكتب الممثل الخاص للأمين العام، مع الإبقاء على رئيس المكتب كموظف تقييم إضافي. وسيظل موظفو دعم البعثة الموزعون على مكاتب المقاطعات تحت إشراف مكتب مدير دعم البعثة، بينما سيكون رؤساء المكاتب بمثابة موظفي تقييم إضافيين.

٤٩ - وسيواصل رؤساء المكاتب تنسيق أعمال البعثة ذات الصلة بتنفيذ ولايتها مع العنصر العسكري وعنصر الشرطة بالأمم المتحدة، وإحداث التجانس في تدخل فريق الأمم المتحدة القطري في هذا الصدد. وسيقوم فريق للدعم الميداني في مقر البعثة بالتنسيق بين المكاتب الميدانية.

مركز التحليل المشترك للبعثة

الموظفون الدوليون: زيادة ٤ وظائف (نقل وظيفة من الرتبة ف-٤ ووظيفة من الرتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم التخطيط السياسي والسياسات ووظيفة من الرتبة ف-٤ من قسم الشؤون المدنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٤ وظيفة (إعادة انتداب ١٤ وظيفة من القسم الهندسي)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين (نقل وظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة، واحدة من قسم التخطيط السياسي والسياسات والأخرى من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج)

٥٠ - يقدم مركز التحليل المشترك للبعثة، الذي يتألف ملاكه الوظيفي الحالي من ٣ وظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ لموظف فني وطني)، إلى رئيس البعثة وفريق القيادة الإداري فهما واضحا للمسائل والاتجاهات وآثارها وللتطورات المحتملة، وكذلك تقييما للمسائل الشاملة والتهديدات التي قد تؤثر في تنفيذ ولاية البعثة. وتوفر النواتج التحليلية لمركز التحليل المشترك للبعثة الأساس لاتخاذ القرارات وتحسين التخطيط للبعثة والحالات الطوارئ. وبموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، تكلف البعثة بمواصلة تقديم الدعم إلى الحكومة من أجل توطيد السلام والاستقرار في ليبيريا وحماية المدنيين. ولن تحتفظ البعثة، مع تصنيفها التدريجي، بمستويات كافية من القوات العسكرية في جميع مقاطعات ليبيريا ال ١٥. وفي هذا السياق، ستحتاج البعثة إلى تعزيز قدرتها في مجال جمع المعلومات والكشف المبكر عن التهديدات، ولا سيما فيما يتعلق بالتطورات السياسية غير المتوقعة في منطقة اتحاد نهر مانو، بالإضافة إلى المسائل الأمنية القائمة على طول الحدود الليبرية مع كوت ديفوار. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك تحديات أمنية داخلية

في مرحلة ما قبل الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤ التي ينتخب فيها ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وتجرى فيها عمليات انتخابية أخرى ذات صلة بعملية الاستعراض الدستوري. وفي ضوء ما تقدم، يُقترح تعزيز مركز التحليل المشترك للبعثة بوظيفتين من الرتبة ف-٤ محلل معلومات، توفران عن طريق نقل وظيفة من الرتبة ف-٤ من قسم التخطيط السياسي والسياسات ووظيفة من الرتبة ف-٤ من قسم الشؤون المدنية؛ ووظيفة من الرتبة ف-٣ محلل معلومات، توفر عن طريق نقل وظيفة من الرتبة ف-٣ من قسم التخطيط السياسي والسياسات؛ ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة محلل معلومات معاون، توفران عن طريق إعادة انتداب وظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، واحدة من قسم التخطيط السياسي والسياسات والأخرى من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج؛ و ١٤ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة محلل معلومات، من أجل تسوية وضع المترجمين التحريريين الوطنيين الذين كانوا يعملون مع المراقبين العسكريين في الميدان وهم الآن متعاقدون أفراد، توفر عن طريق إعادة انتداب ١٤ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة من القسم الهندسي؛ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري، توفر عن طريق نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم التخطيط السياسي والسياسات.

مركز العمليات المشتركة

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الشؤون المدنية)

متطوعي الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين (إعادة انتداب وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية، ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم الشؤون المالية)

٥١ - بغية تفعيل سياسة عام ٢٠١٢ بشأن مراكز العمليات المشتركة فيما يتعلق بالإبلاغ المتكامل، سيتولى مركز العمليات المشتركة التابع للبعثة، الذي يتألف ملاكه الحالي من الموظفين من وظيفتين (١ ف-٥ و ١ ف-٤)، المسؤولية عن رصد المعلومات والإبلاغ عنها والتوعية بالأوضاع السائدة على نحو متكامل دعماً للتكامل الفعال للتوعية بالعمليات على نطاق البعثة، وتقديم تقارير عن الأوضاع السائدة يوميا وأسبوعياً وعلى نحو متكامل إلى مقر الأمم المتحدة وما يتعلق بذلك من قدرات الاتصال، وما يتمشى مع ذلك من آليات وإجراءات للاستجابة للأزمات. وفي هذا السياق، يقترح تعزيز العنصر المدني لمركز العمليات المشتركة من خلال إنشاء وحدة للرصد والإبلاغ يتألف ملاكها من موظفين مدنيين وتتكون نواها من وظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لموظف تقارير مساعد، توفران

عن طريق إعادة انتداب وظيفة متطوع من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية ووظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة من قسم الشؤون المالية، فضلا عن وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري، توفر عن طريق نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الشؤون المدنية. وسيستبع موظفا التقارير لرئيس مركز العمليات المشتركة، وسيقومان بتفسير المعلومات وتحديد المسائل السياسية والتنفيذية الحرجة الواردة من جميع عناصر البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وسيتولى شاغلا الوظائف المسؤولة عن إدماج جميع مصادر المعلومات التي تستخدمها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على نحو فعال في عملية جمع المعلومات وتحليلها والإبلاغ عنها على نطاق البعثة. وسيكونا مسؤولين عن تقديم الإحاطات الإعلامية اليومية للتوعية بالأوضاع السائدة، والاتصال مع الأقسام المساهمة بمعلومات فيما يتعلق بالإبلاغ، وتوفير التدريب وحلقات العمل لمنسقي عملية الإبلاغ في الأقسام، وتحرير منتجات أخرى لمركز العمليات المشتركة.

مكتب الاتصالات والإعلام

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (نقل وظيفتين من الرتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٧ وظائف (نقل ٧ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفتين (نقل وظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

٥٢ - على النحو الذي أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تقترح إعادة تنظيم مكتب الاتصالات والإعلام الذي يتكون ملاكه المعتمد حاليا من الموظفين من ٦٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٨ ف-٣، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ موظفين فنيين وطنيين، و ٣٨ موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة و ٧ من متطوعي الأمم المتحدة) لاتباع التوجيه التنفيذي والإدارة بدلا من عنصر الدعم. وعلاوة على ذلك، وفي سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة وتماشيا مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى أن تضع التعديلات الداخلية اللازمة فيما يتعلق بعملية مستدامة للتخطيط للانتقال، يقترح أيضا نقل وظيفتين من الرتبة ف-٣، وسبع وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة ووظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة.

العنصر ١: الأمن

٥٣ - على النحو المفصل في الإطار الوارد أدناه، يشمل عنصر الأمن تحقيق الاستقرار الأمني للبعثة، وإصلاح قطاع الأمن، ومهام التطوير في سياق الانتقال الأمني، وهو سيخضع إلى المزيد من التخفيض التدريجي للقوات في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥. وسيطلب تخفيض القوات أن تزداد المسؤوليات التي تتولاها المؤسسات الأمنية الليبيرية عن الاضطلاع بالمهام الأمنية بالتزامن مع تصفية البعثة. وخلال الفترة الانتقالية، سيواصل أفراد الوحدات العسكرية والشرطة المشكلة التابعة للبعثة الاضطلاع بدور حاسم في صون السلام والاستجابة للحوادث العنيفة عن طريق دعم النظراء الوطنيين من خلال موقف متكيف ومرن، بما في ذلك في المناطق التي لا وجود عسكري للبعثة فيها.

٥٤ - ويعكس الإطار المبين في هذا التقرير أنشطة تخطيط البعثة للعمليات العسكرية وعمليات الشرطة والأمن في المرحلة الانتقالية التي يجري الاضطلاع بها مع المؤسسات الأمنية الوطنية، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبيرية، والقوات المسلحة الليبيرية، ومكتب الهجرة والتجنس، ومكتب الإصلاحات والتأهيل، ومع الشركاء الإقليميين والدوليين. وبالإضافة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة هئية بيئة أمنية مستقرة، ستركز البعثة على مساعدة حكومة ليبريا في تحقيق حالة أمنية ثابتة على نحو مستقل. ومع التخفيض العسكري التدريجي، لن تكون البعثة قادرة على الحفاظ على مستويات كافية من القوات العسكرية في جميع المقاطعات الـ ١٥ في ليبريا. وفي الوقت نفسه، سيتمعين على البعثة الحفاظ على قدرتها على الحركة وبقيتها لتتمكن من الاستجابة السريعة في المناطق التي أخلتها عند الضرورة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يأذن بنشر ثلاث وحدات إضافية من وحدات الشرطة المشكلة، من المقرر نشر اثنتين منها في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، في حين ستنشر وحدة ثالثة في بداية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، للتمكن من الحفاظ على موقف متكيف للبعثة، وتقديم الدعم الاحتياطي إلى الشرطة الوطنية، حسب الاقتضاء. ومن المتوقع أن يؤدي نشر عناصر مدربة ومجهزة من وحدة دعم الشرطة إلى المراكز الإقليمية للعدالة والأمن، (بهدف تكملة الهيكل الإقليمي للشرطة الوطنية)، خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة، إلى تزويد الشرطة الوطنية بالقدرات اللازمة للاستجابة في كل منطقة من مناطق عمل الشرطة الخمس في ليبريا. وتبدأ عملية النشر إلى أول مركز إقليمي للعدالة والأمن في غبارنغا، ومن المقرر النشر إلى مركزين إقليميين في هاربر وزويدرو في أواخر الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وستنشر وحدات الشرطة المشكلة إلى المناطق التي فيها وجود لوحدة دعم الشرطة من أجل العمل عن كثب مع الشرطة الوطنية في العمليات المشتركة، والتوعية المجتمعية، ومن أجل تقديم دعم احتياطي تشغيلي عند الاقتضاء.

٥٥ - وسيضطلع عنصر الأمن في البعثة، جنبا إلى جنب مع المؤسسات الأمنية الوطنية، بتسيير دوريات ورصد التطورات على طول الحدود الليبرية مع سيراليون وغينيا وكوت ديفوار عن كثب للتعامل مع التحديات الأمنية التي قد تنشأ. وسيجري إيلاء أهمية إضافية لدعم إصلاح وتطوير مكتب الهجرة والتجنس من أجل تعزيز إدارة الحدود.

٥٦ - وستدعم البعثة تنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والمخابرات. وفي هذا الصدد، ستركز البعثة على دعم الحكومة من أجل وضع قانون جديد للشرطة. وستقدم البعثة أيضا مساعدة للحكومة في تقييم الإنجازات التي تحققت منذ وضع الاستراتيجية الوطنية، وتحديد أولويات إصلاح قطاع الأمن في المستقبل في سياق نقل المسؤوليات الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم البعثة بدعم أعمال التنسيق التي تقومها الحكومة في قطاع الأمن، حيث ستعطي الأولوية للمسائل الانتقالية وستبني المزيد من الثقة وإمكانية المساءلة بين قطاع الأمن والسكان.

٥٧ - وسيواصل عنصر شرطة الأمم المتحدة إيلاء الأولوية لتقديم التوجيه والمشورة التقنية أثناء الخدمة إلى الشرطة الوطنية الليبرية، وكذلك بناء المؤسسات، ولا سيما تحسين وترسيخ النظم الإدارية والسياسات والإجراءات في مجالات التخطيط والإدارة واللوجستيات والشؤون المالية وإدارة المعلومات والاتصالات والإعلام. وسيركز في تقديم المشورة التقنية على المجالات الأساسية لتحقيق الاستدامة التشغيلية، بما في ذلك تعزيز القدرات على مستوى أقسام الشرطة المحلية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات وحدة التصدي للطوارئ ووحدة دعم الشرطة. وستولى الأهمية أيضا لتوسيع قدرات التحقيق الجنائي، وهيئة هيكل ونظام فعالين للقيادة والسيطرة والإشراف على الصعيد الوطني، وفي دعم النشر الاستراتيجي لوحدة الدعم بالشرطة الوطنية الليبرية. وسيجري أيضا التركيز في سياق تقديم المشورة التقنية على تمكين أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية من أن تكون مكتفية ذاتيا من الناحية المؤسسية، ومساعدة الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنس في إعداد المشاريع، بالإضافة إلى تنفيذ ورصد وتقييم خططهما الاستراتيجية وبرامج تطويرهما، بالاشتراك مع الجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري.

٥٨ - ومن أجل مواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة البعثة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ستقدم البعثة الدعم إلى حكومة ليبيريا في إدماج القضايا الجنسانية في عملية وضع السياسات والتدريب في قطاع الأمن. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، ستدعم البعثة أيضا الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، بوسائل منها تعزيز قدرة الشرطة الوطنية في هذا المجال

والتوعية بالتشريعات القائمة المتعلقة بالعنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تعزيز ثقافة أفضل الممارسات في جميع المجالات المتعلقة بقطاع الأمن وإصلاحه.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-١ عدم حدوث انتهاكات خطيرة لاتفاق وقف إطلاق النار (٢٠١٢/٢٠١١: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر)	١-١-١ تهيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبريا
٢-١-١ زيادة في عدد المناطق الواقعة خارج منروفيا التي فيها حضور للشرطة الوطنية الليبرية/وحدة دعم الشرطة (٢٠١٢/٢٠١١: ١؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣)	
٣-١-١ نقصان في عدد حوادث الإحلال بالنظام العام التي تتجاوز قدرة المؤسسات الحكومية على التصدي لها بنجاح (٢٠١٢/٢٠١١: ٢٥؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٦)	

النواتج

- ٣٨٣ ٢١٤ يوم عمل لأفراد الدوريات (١٣ جنديا في كل دورية × ٥ كتائب × ١٧ دورية في اليوم × ٢٧٤ يوما و ١٣ جنديا في كل دورية × ٤ كتائب × ١٧ دورية في اليوم × ٩١ يوما)، بما في ذلك دوريات راجلة ومتنقلة (بالبر والجو)، وكذلك تقديم الدعم للتطويق والبحث، وصون النظام العام وعمليات الحراسة للمنقولات العالية القيمة، وحماية كبار الشخصيات، وعمليات التفتيش على مخزونات الأسلحة والذخائر التي حصلت عليها الحكومة
- ٣٢٩ ٤٦٠ يوم عمل لأفراد القوات الثابتة (١٠ جنود لكل موقع ثابت × ١٩ موقعا ثابتا لكل كتيبة × ٥ أفرقة في الكتيبة × ٢٧٤ يوما، و ١٠ جنود لكل موقع ثابت × ١٩ موقعا ثابتا لكل كتيبة × ٤ أفرقة في الكتيبة × ٩١ يوما)، بما في ذلك مواقع المراقبة وكافة مهام الحراسة الثابتة لنقاط الدخول والخروج في الموانئ والمرافئ الرئيسية ونقاط الدخول والخروج في المطارات ومناطق هبوط الطائرات العمودية، ومشارف المباني الحكومية الرئيسية، ونقاط العبور الحدودية، والجسور الاستراتيجية وتقاطعات الطرق وغيرها من المسارات
- ٣٦ ١٣٥ يوم عمل للمراقبين العسكريين (١١ فريقا × ٩ أشخاص في كل فريق في اليوم × ٣٦٥ يوما) لجمع المعلومات والاتصال مع المنظمات غير الحكومية وتعزيز أمن الحدود

- ١٨٥ ٢ ساعة من ساعات الدوريات الجوية (٢٥٥ ١ ساعة لطراز Mi-8، و ٨٥٠ ساعة لطراز Mi-24، و ٨٠ ساعة لطراز B-1900D)، بما في ذلك الدوريات الجوية الحدودية، والدوريات الراجلة المنقولة جوا، والاستطلاع الجوي، والدوريات الجوية في البحر، والرحلات الجوية الخاصة، وتدريب الأطقم الجوية
- ٢١٤ ٣٤١ يوم عمل لأفراد الهندسة بالقوة (٥ سرايا × ١٠ أشهر × ٨٨٣ ٥ يوم عمل هندسي لكل سرية في الشهر و ٤ سرايا × شهران × ٨٨٣ ٥ يوم عمل هندسي لكل سرية في الشهر) لتقديم الدعم إلى حكومة ليبيريا في صيانة الطرق، والتخلص من الذخائر المتفجرة، وأعمال المسح التقني، وتقديم الدعم للأعمال الهندسية، وإقامة الجسور وإصلاحها، وإصلاح المجاري السفلية، وإنتاج الإسفلت، وصيانة المطارات وإصلاحها، ومهام التعاون بين القطاعين المدني والعسكري
- ٦٥٦ ١٤٥ يوم عمل للأفراد المتأهين بقوة الرد السريع (٥ كتائب × ٨٤ جنديا لكل كتيبة في اليوم × ٢٧٤ يوما، و ٤ كتائب × ٨٤ جنديا لكل كتيبة في اليوم × ٩١ يوما) كاحتياطات لتعزيز وحدات الشرطة المشكلة وشرطة الأمم المتحدة ووحدات القوة، عند الاقتضاء
- ٠٩٠ ٢٤ يوم عمل لأفراد دوريات المراقبين العسكريين (١١ فريقا × ٣ دوريات في اليوم × ٤ مراقبين في الدورية × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك الدوريات الجوية والبرية لجمع المعلومات، والاتصال مع المجتمعات المحلية، ومراقبة الظروف العامة في المجتمعات المحلية وجمع المعلومات بشأن حوادث محددة
- عقد ٢٤ اجتماعا للفريق العامل المشترك المعني بالمرحلة الانتقالية بشأن التخطيط لنقل المسؤوليات الأمنية وتنفيذه
- تقديم دورتين تدريبيتين متخصصتين على مدى ١٠ أسابيع لتدريب ٣٠٢ من أفراد القوات المسلحة الليبيرية في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة وفقا للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام
- تدريب ٢٠ مدربا من أفراد أمنيين مختارين من القوات المسلحة الليبيرية والشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الإصلاحات والتأهيل ومكتب الهجرة والتجنس على برامج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومهارات التدريب والتيسير
- توفير التدريب أثناء الخدمة لـ ٢٥٠ موظفا وطنيا من موظفي الإصلاحات على تقنيات استخدام القوة غير القاتلة في ١٤ إصلاحية في ١٥ مقاطعة
- توفير التوجيه عن طريق الاشتراك اليومي في المواقع مع وحدة دعم الشرطة الوطنية الليبيرية في منروفيا وفي المراكز الإقليمية للعدالة والأمن فيما يتعلق بتحسين القدرة التشغيلية

- إطلاق حملة إعلامية لزيادة الثقة في قطاع الأمن الليبري، بما في ذلك توجيه رسائل تتعلق بتخفيض الوجود العسكري للبعثة، وأمن الحدود، وتحسين إمكانية الوصول إلى العدالة وحماية حقوق الإنسان، وكذلك الإصلاح الدستوري والمصالحة الوطنية من خلال خمسة حلقات من برنامج Coffee Break الإذاعي اليومي الذي يعنى بالشؤون الراهنة مدة كل منها ٤٥ دقيقة أسبوعياً (مجموعها ٢٦٠ برنامجاً في السنة)؛ وسبعة برامج إذاعية حوارية مدة كل منها ساعة أسبوعياً (مجموعها ٣٦٤ برنامجاً في السنة) (Crime Watch و Dateline Liberia و Nationwide، و Dis Government Ting، و Creek Town، و Palava Hut، و Front Page)؛ وثمانية برامج إذاعية مدة كل منها ٣٠ دقيقة أسبوعياً (مجموعها ٤١٦ برنامجاً في السنة) تعنى بالصحة والتعليم (You and Your Health، و Staying Alive، و Let's Talk About Sex، و Teen Talk، و School Days، و Access For All، و Campus Link، و Putting Yourself Together)؛ وبرنامجين إذاعيين يومية كل منهما ساعة (٥ أيام في الأسبوع) يعنىان بالوقائع والترفيه (مجموعهما ٥٢٠ برنامجاً في السنة) (Your Morning، و Night Shift)؛ وخمسة عشر برنامجاً/نشرة إذاعية إخبارية يومية مدة كل منها ١٠ دقائق باللغة الإنكليزية واللغات المحلية (مجموعها ٣٩٠٠ برنامجاً في السنة)؛ وبرنامج إذاعي أسبوعي مدته ١٥ دقيقة باللغة الفرنسية (مجموع قدره ٥٢ برنامجاً في السنة)؛ وبت تلفزيوني مدته ٣ دقائق يتضمن تقريراً بالفيديو كل أسبوعين (مجموع قدره ٢٤ بثاً في السنة)؛ وبرنامج خاص بالفيديو مدته ١٠ دقائق يبث كل ثلاثة أشهر (مجموع قدره ٤ برامج في السنة) في ٤ محطات تلفزيونية ويوزع إلى ١٥٠ نادياً من نوادي الفيديو؛ و ٤٠ قصة خاصة تنشر فصلياً في مجلة UN Focus (مجموع قدره ٤٠٠٠٠ نسخة في السنة)؛ ومعرض صور فوتوغرافية (للأعمال الوكالات الأمنية الليبرية في المقاطعات الحدودية). وتنشر جميع المنتجات من الصور وأشرطة الفيديو والبرامج الإذاعية والمنشورات على موقع البعثة على شبكة الإنترنت وفي منابر وسائل الإعلام الرقمية التابعة لها
- إطلاق حملة إعلامية دعماً لحمالات الدعوة المتعددة الوسائط السبع على مستوى البلد فيما يتعلق بما يلي: تجنيد أفراد الشرطة، مع التركيز بوجه خاص على تجنيد النساء، باستخدام ١٢ فريقاً من رواة الأخبار التقليديين في ١٢ عرضاً؛ ومنع العنف الجنسي والجنساني؛ ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والسلام والمصالحة؛ والقيادة الآمنة للمركبات؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وخفارة المجتمعات المحلية، من خلال ٣٩ عرضاً يقدمها ١٢ من رواة الأخبار التقليديين في منروفيا وفي المقاطعات الـ ١٥ وتوزيع ١٩ ٨٠٠ قميص تي - شيرت و ٤٢ ٢٠٠ منشور، و ١٣ ٧٠٠ ملصق، و ٢٤ ٨٠٠ سوار، و ٤٢ ١٠٠ معلقة، و ٥٥ لافتة، و ٥ لوحات إعلانية، و ٤ إعلانات للخدمة العامة بواسطة الفيديو للبث التلفزيوني والتوزيع على ١٥٠ نادياً من نوادي الفيديو، و ٣٠ برنامجاً إذاعياً تبثها إذاعة البعثة و ٣٠ محطة إذاعية مجتمعية. وتنشر جميع منتجات الحملة على الموقع الرسمي للبعثة على شبكة الإنترنت ومنابر وسائل الإعلام الرقمية التابعة لها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-١ زيادة في عدد ضباط مكتب الهجرة والتجنس المنشورين في ٣٦ من نقاط العبور الحدودية الرسمية (٢٠١١/٢٠١٢: ٢٨٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٦٣٨؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: ٨٨٨)	٢-١ إحراز تقدم نحو السيطرة الفعالة على حدود ليبيريا
١-٢-٢ زيادة في الأنشطة المدنية عبر الحدود لمناقشة تحقيق الاستقرار على الحدود، بما في ذلك عقد اجتماعات للزعماء التقليديين والسلطات المحلية (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣)	

النواتج

- ٣٤٠ ٢ يوما من أيام عمل أفراد الدوريات الحدودية المشتركة (١٥ جنديا لكل دورية × ١٣ دورية × ١٢ شهرا) على حدود ليبيريا مع سيراليون وكوت ديفوار وغينيا، لمراقبة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، وتجنيد المرتزقة عبر الحدود، وحركة اللاجئين
- عقد ٥٢ اجتماعا مع كبار المسؤولين في مكتب الهجرة والتجنيس في مراكز الحدود الاستراتيجية ومراكز القيادة الإقليمية، بما في ذلك التوجيه في مجالات بناء القدرات والتدريب والتجهيز والنشر
- توفير التوجيه اليومي لموظفي مكتب الهجرة والتجنيس بشأن إعداد عمليات النشر وتنفيذها لتلبية احتياجات المكتب الانتقالية
- إسداء المشورة من خلال اجتماعات تُعقد مع وحدة مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية في ليبيريا بشأن الكشف والتنسيق بين أجهزة الأمن، تصديا للحوادث عبر الحدود والجريمة العابرة للحدود الوطنية
- إجراء تقييمات نصف سنوية مشتركة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لحصر العناصر المسلحة
- عقد ١٢ اجتماعا مع اللجنة الوطنية الليبيرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بشأن القضايا المتعلقة بالحد من العنف في المجتمعات المحلية
- إجراء ٦ تقييمات ميدانية لرصد مدى إشراك الفئات الضعيفة في تنفيذ برامج الأمم المتحدة لتحقيق الوثام الاجتماعي والاستقرار
- إسداء المشورة التنفيذية للسلطات المحلية الليبيرية في تنظيم ٦ اجتماعات عبر الحدود مع نظيراتها الإفوارية بشأن المسائل المتصلة بالحدود

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

١-٣-١ تنفيذ ٣ أولويات من أولويات قطاع الأمن الست المبينة في بيان ليبريا للالتزام المتبادل (العهد المبرم بين حكومة ليبريا ولجنة بناء السلام) المتعلق بمساءلة القطاع، وهي: تنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات؛ وإصلاح مكتب الهجرة والتجنيس؛ ووضع آليات للرقابة المدنية (٢٠١١-٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ١؛ ٢٠١٣-٢٠١٤: ٣)

٣-١ زيادة المساءلة في القطاع الأمني

١-٣-٢ تنفيذ التوصيات الثلاث المتبقية في قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات المعتمد في عام ٢٠١١، وهي: سن قانون الشرطة، ودمج المكتب الوطني للتحقيقات في الشرطة الوطنية الليبرية، وإنشاء مجالس أمن على صعيدي المقاطعات والأقاليم في كل مقاطعة (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ١؛ ٢٠١٣-٢٠١٤: ٣)

١-٣-٣ سن تشريعات بالغة الأهمية من أجل إصلاح قطاع الأمن تراعي المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية (٢٠١١-٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ١؛ ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢)

النواتج

- عقد اجتماعات استعراضية شهرية مع وزارة العدل وأجهزة الأمن الوطنية المعنية لدعم تنفيذ القانون المتعلق بإصلاح الأمن الوطني والاستخبارات
- عقد اجتماعات مع وزارة العدل وأجهزة الأمن الوطنية المعنية للمضي قدما في تنفيذ التشريعات المتصلة بالرقابة على الأسلحة وإعداد خطة عمل للجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة
- عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل وأجهزة الأمن الوطنية المعنية للمضي قدما في إنشاء مجلس لشكاوى المدنيين من قطاع الأمن
- تقديم المشورة والتنسيق في قطاع الأمن من خلال عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل ومجلس الأمن واللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام وهيئة خطة العمل من أجل التغيير (الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧)

- تقديم الدعم للفريق العامل للمجتمع المدني المعني بقطاع الأمن، عن طريق عقد اجتماعات لبناء القدرات وتبادل المعلومات كل شهرين، مع التركيز على تعزيز الثقة والرقابة والمساءلة في قطاع الأمن
- عقد ٦ اجتماعات مع اللجان المعنية بالأمن في الهيئة التشريعية من أجل تعزيز الثقة في قطاع الأمن عن طريق زيادة فعالية السلطة التشريعية في الرقابة والمساءلة
- عقد ٦ اجتماعات مع وزارة المالية والمؤسسات المالية الدولية لدعم الاستدامة المالية للقطاع الأمني والمضي قدماً في تنفيذ التوصيات المبينة في استعراض الإنفاق العام على قطاع الأمن لعام ٢٠١٢
- إسداء المشورة بشأن حقوق الإنسان وتقديم الدعم من خلال اجتماعات فصلية وجلسات عمل للشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس والقوات المسلحة الليبيرية، من أجل تعزيز التدريب المؤسسي في مجال حقوق الإنسان وتوجيه أفراد قطاع الأمن
- إسداء المشورة بشأن الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالأمور الجنسانية في مؤسسات القطاع الأمني، من خلال ٤ اجتماعات تُعقد مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الأمني

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٤-١ ارتفاع عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية الذين يجري تدريبهم وتجهيزهم ونشرهم (٢٠١١/٢٠١٢: ٣٧١؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٩١٧؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٧١)	٤-١ تحسين قدرة الشرطة الوطنية الليبيرية على التصدي للإجرام والاضطرابات المدنية على نطاق البلد
١-٤-٢ زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية/وحدة دعم الشرطة الذين يُدرَّبون ويُجهَّزون وينشرون (٢٠١١/٢٠١٢: ٧٨٥؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠٠)	
١-٤-٣ ارتفاع عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية الذين يُدرَّبون ويُوظَّفون ويُنشرون في مقاطعات غير مقاطعة منروفيا/مونتسيرادو (٢٠١١/٢٠١٢: ١٧٨؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٧٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٧٨)	
١-٤-٤ ارتفاع النسبة المئوية للإناث من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية (٢٠١١/٢٠١٢: ١٧,٦ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٠,٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٩,٥ في المائة)	
١-٤-٥ ارتفاع النسبة المئوية للإناث في المناصب العليا/القيادية في الشرطة الوطنية الليبيرية (٢٠١١/٢٠١٢: ٧,٥ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٣ في المائة)	

النواتج

- إسداء المشورة اليومية لأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية الليبيرية بشأن توظيف أفراد الشرطة، وإدارة الأكاديمية وتنظيمها، والتدريب أثناء الخدمة، والتدريب المتخصص لتلبية احتياجات الفترة الانتقالية
- تسيير دوريات ليلية مشتركة لوححدات الشرطة المشكلة مع الشرطة الوطنية في منروفيا، وفي المقاطعات عند الاقتضاء
- إسداء المشورة والتوجيه بشأن تنفيذ مشاريع البنى التحتية واللوحستيات التي تمولها الجهات المانحة للشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس
- تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني في وضع استراتيجيات النشر وتنفيذها لتلبية الاحتياجات الانتقالية عن طريق توجيه الشرطة الوطنية
- إسداء المشورة الاستراتيجية من خلال الاشتراك في المواقع يومياً مع القيادة العليا وكبار قادة الشرطة الوطنية بشأن ما يلي: التخطيط للمرحلة الانتقالية ولمهام التطوير؛ والتخطيط التنفيذي؛ وإدارة الشرطة، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية، والشؤون المالية واللوحستيات؛ والتحقيق الجنائي؛ والإعلام؛ وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية
- إسداء المشورة بشأن الإدارة والتحقيقات الجنائية، وكذلك بشأن مهام الإشراف والقيادة، عن طريق الاشتراك في المواقع مع الشرطة الوطنية
- إسداء المشورة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في حفظ الأمن في المجتمعات المحلية والتواصل مع المجتمعات المحلية في مناطق الشرطة ومراكزها ومقارها على مستوى المقاطعات، من خلال توجيه الشرطة الوطنية والاشتراك معها في مواقع العمل

العوامل الخارجية

يستمر إحراز التقدم في تسليم المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الوطنية عن طريق تنفيذ خريطة الطريق الخاصة بالمرحلة الانتقالية، بما في ذلك ضمان الإشراف الملائم من جانب الأمن الوطني في المناطق التي لن يبقى فيها وجود عسكري للبعثة؛ ويسود استقرار نسبي على حدود ليبيريا مع بلدان اتحاد نهر مانو، ولا سيما تحسن الحالة الأمنية في منطقة الحدود مع كوت ديفوار، ويسود الاستقرار السياسي في سيراليون وغينيا؛ وتوجد الإرادة السياسية لإصلاح قطاع الأمن والزيادة التدريجية في مخصصات الميزانية للشرطة الوطنية الليبيرية، وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية، ومكتب الهجرة والتجنيس، من أجل تحسين القدرة التنفيذية؛ ويستمر الدعم المقدم من الجهات المانحة للمشاريع ذات الأولوية المبنية في الخطط الاستراتيجية لكل من الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس.

الجدول ٢
الموارد البشرية: العنصر ١، الأمن

المجموع	الفئة
	أولا - المراقبون العسكريون
١٣٣	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١٣٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
-	صافي التغير
	ثانيا - الوحدات العسكرية
٧ ٨٠٧	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٥ ٧٨٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
(٢ ٠٢٤)	صافي التغير
	ثالثا - شرطة الأمم المتحدة
٤٩٨	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٤٩٨	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
-	صافي التغير
	رابعا - وحدات الشرطة المشكّلة
٨٤٥	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١ ٢٦٥	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
٤٢٠	صافي التغير
	خامسا - الأفراد المقدمون من الحكومات
٣٢	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٣٢	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
-	صافي التغير

سادسا - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
	و أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)			
مكتب قائد القوة										
	٢	-	-	-	٢	٤	-	٤		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢	-	-	-	٢	٤	-	٤		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٢	-	-	-	٢	٤	-	٤		
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-		
مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة										
	٢	٩	٢	١	١٤	٢	-	١٦		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢	٩	٢	١	١٤	٢	-	١٦		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٢	١٠	٣	٢	١٧	٢	-	١٩		
صافي التغير	-	١	١	١	٣	-	-	٣		
المجموع الفرعي										
	٤	٩	٢	٣	١٨	٢	-	٢٠		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٤	٩	٢	٣	١٨	٢	-	٢٠		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٤	١٠	٣	٤	٢١	٢	-	٢٣		
صافي التغير	-	١	١	١	٣	-	-	٣		
المجموع (أولا إلى سادسا)										
									٢٠١٣/٢٠١٢	٩ ٣٣٥
									٢٠١٤/٢٠١٣	٧ ٧٣٤
صافي التغير										
								(١ ٦٠١)		

(أ) يشمل الموظفون الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

٥٩ - دعا مجلس الأمن البعثة، في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، إلى تقديم الدعم لحكومة ليبيريا، حسب الاقتضاء، فيما تبذله من جهود لتحقيق النجاح في نقل المسؤولية الأمنية كاملة إلى الشرطة الوطنية الليبيرية عن طريق تعزيز قدرات الشرطة على إدارة شؤون الموظفين الموجودين، وتحسين برامج التدريب من أجل الإسراع بتأهيلهم للاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية، وتنسيق هذه الجهود مع جميع الشركاء، بما في ذلك حكومة ليبيريا وقيادة الشرطة الوطنية والشركاء المانحون. وفي هذا السياق، أسندت إلى البعثة ولاية دعم تنفيذ خطتي التطوير الاستراتيجي لكل من الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس، بما في ذلك

مواصلة بناء قدرات هاتين المؤسستين بغية سد الثغرات القائمة في نقل المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الوطنية. وتبعاً لذلك، يُقترح تعزيز مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة بوظيفة واحدة برتبة ف-٤ لمستشار خاص لمفوض الشرطة فيما يتعلق بالعمل مع لجنة بناء السلام بشأن المسائل ذات الصلة بالشرطة وسيادة القانون وأفضل الممارسات في مجال إصلاح القطاع الأمني. وسيضطلع المستشار الخاص أيضاً بمسؤوليات التخطيط الاستراتيجي ويقوم بدور المنسق للشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس في المسائل المتصلة بالسياسة العامة. وكان قسم الشؤون المدنية قد أعار هذه الوظيفة، ويقترح إضافتها رسمياً؛ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف تقارير، يتولى شغلها دور المنسق بشأن برنامج العدالة والأمن المشترك، بما في ذلك التنسيق بين الجهات المانحة، ويضطلع بالمسؤولية عن توفير التحليل الشامل للتطورات التي تحدث في قطاع الأمن، ويساعد في صياغة السياسات. وكان قسم الشؤون المدنية قد أعار هذه الوظيفة، ويُقترح إضافتها رسمياً؛ ووظيفة واحدة لمساعد إداري، يتم توفيرها بنقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الشؤون المدنية، ويقدم شغلها الدعم لمكتب مفوض الشرطة. وسيكون شاغل هذه الوظيفة الموظف المدني الوحيد الذي يتولى مهام إدارية في سياق ازدياد عبء العمل المتوقع بنشر ثلاث وحدات إضافية من وحدات الشرطة المشكلة، وبسبب حساسية بعض الوثائق، سيكون من الأنسب أن يعمل موظف دولي في المكتب.

العنصر ٢: سيادة القانون

٦٠ - يعكس عنصر سيادة القانون، كما هو مبين بالتفصيل في الإطار الوارد أدناه، جهود البعثة الرامية إلى زيادة قدرة المؤسسات الوطنية المعنية بسيادة القانون، وتعزيز خدمات القضاء في جميع أنحاء ليبيا، والنهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وسترکز جهود البعثة على تقديم الدعم في تنفيذ البرنامج المشترك للعدالة والأمن الذي يحدد الأولويات الوطنية في هذا القطاع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وعلى المساعدة في وضع المشاريع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية التي تضعها المؤسسات المعنية بقطاع سيادة القانون، وكذلك على رصد وتقييم تنفيذ هذه الخطط. وتشمل هذه المؤسسات وزارة العدل، والسلطة القضائية، والشرطة الوطنية الليبية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحات والتأهيل، والسلطة التشريعية، ومعهد القضاء، ولجنة إصلاح القوانين، وكلية الحقوق، ونقابة المحامين الوطنية الليبية. وستقوم البعثة، في إطار البرنامج المشترك، بتقديم الدعم إلى الحكومة في ضمان العمل الفعال للمركز التحريبي للعدالة والأمن في غبارنغا وإنشاء مركزين إضافيين في زويدرو وهاربر. وسيواصل هذا العنصر، بفضل العضوية في الفريق الاستشاري التقني المعني بالعدالة والأمن وفي مجلس العدل والأمن، تشجيع التنسيق الفعال بين جميع أصحاب المصلحة في قطاع سيادة القانون.

٦١ - وستواصل البعثة تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم التقني للمبادرات الوطنية من أجل زيادة فرص الاحتكام إلى القضاء. وتشمل تلك المبادرات التصدي لمسائل قضاء الأطفال، والعنف الجنسي والجنساني، والحبس الاحتياطي، ومواءمة نظم العدالة الرسمية والتقليدية بهدف إدراج معايير حقوق الإنسان في النظامين. وستواصل كذلك الجهود التي تبذلها البعثة لدعم المؤسسات الوطنية المعنية بالتدريب في مجال سيادة القانون، مثل أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية ومعهد القضاء، كما سيستمر الدعم المقدم إلى السلطة التشريعية ولجنة إصلاح القوانين من أجل تيسير إصلاح القوانين. وسيظل تقديم الدعم إلى مكتب الإصلاحات والتأهيل بهدف تطوير نظام الإصلاحات وتعزيزه من أولويات البعثة، مع التركيز على إعداد المكتب للقيام على نحو فعال ومستقل بإدارة مرافق الإصلاحات. وسيشمل ذلك تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم التقني إلى المكتب في تحديد وسد الثغرات القائمة في تنفيذ السياسات، وتعزيز التدريب أثناء الخدمة وتقييم أثره، وتوفير التدريب والتوجيه في استخدام القوة غير القاتلة، وبناء القدرة على توفير الرعاية الأساسية للسجناء، بالإضافة إلى برامج التأهيل وإعادة الإدماج.

٦٢ - وستواصل البعثة تعزيز الملكية الوطنية والقدرة الوطنية على ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها، الأمر الذي يشمل دعم الأنشطة التي تدمج معايير حقوق الإنسان في السياسات الوطنية، وتنفيذ البرامج، والتشريعات. وسينصب التركيز على مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والجهات الفاعلة التي تدعو إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والتوصيات التي أسفر عنها الاستعراض الدوري الشامل، كي تضطلع بالمزيد من المسؤولية في رصد حقوق الإنسان والدعوة بشأنها. وسيظل تمكين الفئات الضعيفة، بما فيها الأشخاص ذوو الإعاقة، من ضمن الأولويات أيضاً.

الإجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

١-٢ تعزيز قدرات مؤسسات سيادة
١-٢ زيادة عدد المقاطعات التي يُنفذ فيها النظام الموحد لحفظ
القانون الليبرية سجلات السلطة القضائية (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/
٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤)

٢-١-٢ زيادة عدد موظفي الإصلاحات الجدد الذين يتم
تدريبهم (٢٠١١/٢٠١٢: ٢٥٩؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٧٠؛
٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٣٠)

- ٢-١-٣ زيادة عدد ما يُنجز من مشاريع الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية
- ٢-١-٤ زيادة عدد ما يُنجز من مشاريع الخطة الاستراتيجية لمكتب الهجرة والتجنيس (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٥)

النواتج

- تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة القانونية، من خلال عقد اجتماعات شهرية والاشتراك في المواقع مع لجنة إصلاح القوانين، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الجنسانية، ووزارة الداخلية، والسلطة التشريعية، ونقابة المحامين الوطنية الليبرية، وتقديم التوجيه لها جميعاً بشأن صياغة التشريعات وإصلاح القوانين، بما في ذلك بشأن اتباع نهج مراعي للمنظور الجنساني
- تقديم المشورة بشأن تصميم المناهج وتنفيذ برامج تدريب يراعي مضمونها للمنظور الجنساني، من خلال عقد ١٢ اجتماعاً مع معهد القضاء وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية
- إنشاء قواعد بيانات تتعلق بالتوظيف وتصنيف الأصول من خلال عقد ٢٤ اجتماعاً مع وزارة العدل والسلطة القضائية
- تنفيذ نظامين لحفظ السجلات وإدارة القضايا، بالإضافة إلى توفير التدريب والتوجيه لما عدده ١٢٢ من موظفي وزارة العدل و ٩٦ من موظفي السلطة القضائية بشأن تشغيل النظامين الجديدين، من خلال عقد ١٢ اجتماعاً مع وزارة العدل والسلطة القضائية
- القيام بالرصد اليومي للمؤسسات القانونية والقضائية، وتنظيم البيانات وتحليلها، وتحديد المسائل القانونية/القضائية الموجبة لجبر الضرر (بما في ذلك قضايا العنف الجنسي والجنساني) وإعداد تقارير فصلية تبلغ بها الحكومة كي يُسترشد بها في وضع السياسات
- القيام يومياً بتوجيه الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس بشأن تنفيذ مشاريع الخطة الاستراتيجية
- تقديم المشورة بشأن إجراءات التحقيق وإدارة القضايا الخاصة بالجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، من خلال عقد ٥٢ اجتماعاً مع أفراد الشرطة الوطنية الليبرية المعنيين بحماية المرأة والطفل
- عقد ٥٢ اجتماعاً مع الوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني بشأن إدارة القضايا وملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم العنف الجنسي والجنساني

- القيام يوميا بتوجيه موظفي الإصلاحات الوطنيين بشأن أفضل الممارسات والسياسات في قطاع السجون، من خلال مزاولة الموجهين والمدربين أعمالهم في ١٤ مرفقا من مرافق السجون في ١٣ مقاطعة
- إسداء المشورة إلى مكتب الإصلاحات والتأهيل في وضع القوائم المرجعية للانسحاب التدريجي وإعداد التقارير الفصلية لتقييم التدريب من أجل تعزيز قدرة المكتب على إدارة الإصلاحات بصورة مستقلة
- إنجاز ٣٠ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر لتعزيز البنية الأساسية لسيادة القانون، بما في ذلك إصلاح مراكز الشرطة، والإصلاحات، ومحاكم الصلح، ومكاتب الهجرة، والمراكز الحدودية، أو إعادة بنائها
- إجراء زيارات شهرية مشتركة مع مكتب الإصلاحات والتأهيل إلى ١٦ إصلاحية في ١٥ مقاطعة من أجل القيام بمهام المراقبة والتحقق بخصوص أعمال التدريب أثناء الخدمة، وأنشطة السجناء، وحالة تنفيذ السياسات المؤسسية (زيارات السجناء، والخدمات الطبية، ومعاملة السجناء، ومعاملة الأحداث، ومعاملة السجناء من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتدبير أمور السجناء الشديدي الخطورة، وانضباط السجناء، وانضباط الموظفين، واستخدام القوة غير القاتلة، وإدارة المنتجات الزراعية)
- عقد ٤ اجتماعات مع مؤسسات العدالة والإصلاحات والشرطة بشأن تطبيق مؤشرات الأمم المتحدة لسيادة القانون

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٢-١ الزيادة في معدل تنفيذ التوصيات الصادرة عن عمليات استعراض الإدارة والمساءلة المضطلع بها في إطار البرنامج المشترك للعدالة والأمن (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠ في المائة)	٢-٢-٢ إحراز تقدم صوب تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء
٢-٢-٢ الزيادة في توافر الخدمات المجانية المتعلقة بالمشورة القانونية والسبل البديلة لحل المنازعات على مستوى المقاطعات (٢٠١١/٢٠١٢: ٤ مقاطعات؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥ مقاطعات؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦ مقاطعات)	

٢-٣-٣ الزيادة في عدد السياسات المنفذة في ما يتعلق بالمواءمة بين نظم العدالة القانونية والتقليدية (٢٠١١/٢٠١٢: ٤؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩)

٢-٢-٤ توسيع نطاق خدمات العدالة في جميع أنحاء ليريا من خلال إنشاء مراكز للعدالة والأمن (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢)

النواتج

- إسداء المشورة، من خلال المشاركة في الاجتماعات الشهرية للفريق الاستشاري التقني المعني بالعدالة والأمن، ومجلس العدل والأمن، واللجنة التوجيهية المشتركة لبناء السلام، والأفرقة العاملة المعنية بخطة التغيير (الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر)
- إنشاء وتعزيز آليات المساءلة بما يتفق والتوصيات الواردة في التقييمات التي أجريت في إطار البرنامج المشترك للعدالة والأمن، من خلال عقد ١٢ اجتماعا مع وزارة العدل، والشرطة الوطنية الليبيرية، والسلطة القضائية
- التوجيه اليومي للشرطة الوطنية في ما يخص التحقيق في شكاوى المدنيين، من خلال مزاوله فريق من ضباط شرطة الأمم المتحدة مهامهم في نفس أماكن العمل مع ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية المعنيين بالمعايير المهنية
- المشاركة في ١٢ اجتماعا للجنة المعنية بتعزيز فرص اللجوء إلى القضاء التي تقودها وزارة العدل بشأن وضع وتنفيذ خيارات في مجال السياسة العامة من أجل مواءمة نظام العدالة الرسمي وغير الرسمي
- عقد ١٢ اجتماعا مع الجهات الفاعلة التابعة للدولة ومن المجتمع المدني بشأن تعزيز سياسات وآليات حماية الطفل، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية بشأن قضاء الأطفال
- تقديم المشورة في إجراء تقييم لمدى فعالية مركز العدالة والأمن في غبارنغا في ضمان استفادة المرأة من خدمات القضاء إلى وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية والدوائر النسائية الرئيسية
- إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية في تنفيذ برامج توصلها مع المجتمعات المحلية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٣-١ زيادة تنفيذ التدابير التي تدرج ضمن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١١/٢٠١٢: لا ينطبق؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦)	٢-٣ إحراز تقدم صوب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وزيادة الامتثال للصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان
٢-٣-٢ زيادة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان ضمن المجالات المواضيعية لإطار الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١١/٢٠١٢: ٣؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦)	
٢-٣-٣ زيادة عدد زيارات الرصد التي تقوم بها اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان (٢٠١١/٢٠١٢: ١٥؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٠)	
٢-٣-٤ زيادة عدد القوانين المعتمدة التي تأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان (٢٠١١/٢٠١٢: ٢؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣)	

النواتج

- عقد ٢٤ اجتماعاً وأربع دورات عمل بشأن تنفيذ الصكوك/المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتوصيات الناشئة عن الاستعراض الدوري الشامل مع الشركاء الحكوميين ومن المجتمع المدني، بما في ذلك السلطة التشريعية، واللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، والمعهد الليبيري للإحصاء وخدمات المعلومات الجغرافية
- عقد ١٢ اجتماعاً ودورتي عمل مع اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بشأن تنفيذ ولاية اللجنة، بما في ذلك فيما يتعلق بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الفئات الضعيفة على الصعيد الوطني؛ ورصد حالة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والدعوة إلى ذلك التنفيذ
- عقد أربعة اجتماعات وتنظيم أربع دورات تدريبية مع مؤسسات الأمن وسيادة القانون (الشرطة، والإصلاحات، والنيابة العامة، والسلطة القضائية) من أجل تعزيز إدماج معايير حقوق الإنسان في سياساتها وعملياتها
- عقد ستة اجتماعات مع الزعماء التقليديين الوطنيين والمحليين للتوعية بشأن الممارسات التقليدية الضارة، والتقليل إلى أدنى حد من انتهاكات حقوق الإنسان في مجال إقامة العدالة التقليدية

- تنظيم ستة اجتماعات مع اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة، والحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، و ٣٠ دورة من دورات بناء القدرات (١٥ مقاطعة X دورتان لكل واحدة منها) مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنفيذ استراتيجية وطنية تتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- عقد ستة اجتماعات مع وزارة المالية والتخطيط وغيرها من أصحاب المصلحة، و ٣٠ دورة عمل (١٥ مقاطعة X دورتان لكل واحدة منها) و ٦٠ دورة للتوعية المجتمعية (١٥ مقاطعة X ٤ دورات لكل واحدة منها) مع السلطات المحلية بشأن تنفيذ الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر، وكذلك السياسات والخطط الوطنية الجديدة للتعليم والصحة على مستوى المقاطعات مع اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان
- عقد ١٢ اجتماعا مع منظمات المجتمع المدني بشأن تعزيز قدرتها وفعاليتها في رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والدعوة إلى احترامها على الصعيد الوطني، بما في ذلك القدرة على استيعاب قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمسائل الجنسانية

العوامل الخارجية

هناك التزام من الحكومة بمواصلة تعزيز سيادة القانون في ليبريا، بما في ذلك الإرادة السياسية لإجراء الإصلاحات اللازمة وتنفيذ آليات المساءلة، وكذلك زيادة الدعم من الميزانية، بما في ذلك الدعم المقدم من الجهات المانحة؛ وإقامة علاقة عمل فعالة بين السلطات الثلاث وفي ما بين المؤسسات الوطنية للأمن والعدل والقضاء؛ وإخضاع اللجنة الوطنية المستقلة بحقوق الإنسان لإدارة جيدة وتزويدها بالموارد الكافية اللازمة لتنفيذ ولايتها، مع الحفاظ على علاقات عمل فعالة مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة والمشاركة الكاملة للحكومة والمجتمع المدني في اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢ - سيادة القانون

الموظفون الدوليون									الموظفون المدنيون
متطوعو	وكيل أمين	عام - أمين مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة المجموع	الموظفون الأمم المتحدة	الوطنيون ^١	المجموع	مكتب نائب الممثلين الخاصين للأمين العام (سيادة القانون)
	عام مساعد مد-١	ف-٤	ف-٢	الميدانية الفرعي	الوطنيون ^١	المتطوعون	المجموع		
١	-	٣	-	٢	٦	١	١	٨	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
١	١	٣	-	٢	٧	١	١	٩	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
-	١	-	-	-	١	-	-	١	صافي التغير
-	-	٤	-	٢	٦	٣	٤	١٣	الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣

الموظفون الدوليون									
وكيل أمين عام - أمين مد- ٢ - ف- ٥ - ف- ٣ - الخدمة المجموع	متطوعو الموظفون الأمم الوطنية ^(أ) المتحدة المجموع	الموظفون المدنيون	١-مد	٤-ف	٢-ف	الميدانية الفرعي	٢	٤	
-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	٣	-	١	٤	٢	٤
-	-	صافي التغير	-	(١)	-	(١)	(٢)	(١)	(٣)
قسم إتاحة خدمات القضاء والأمن ^(ب)									
-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-
-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	٣	٢	١	٦	٩	١٥
-	-	صافي التغير	-	٣	٢	١	٦	٩	١٥
وحدة التدريب والتوجيه ^(ب)									
-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-
-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	١	١	-	٢	٥	٧
-	-	صافي التغير	-	١	١	-	٢	٥	٧
قسم الإصلاح القانوني والسياسي ^(ب)									
-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	-	-
-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	٢	٢	١	٥	٧	١٢
-	-	صافي التغير	-	٢	٢	١	٥	٧	١٢
شعبة دعم النظام القانوني والقضائي									
-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	٥	٥	١	١٢	٢٤	٤٢
-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	-	-	-	-	-
-	-	صافي التغير	(١)	(٥)	(٥)	(١)	(١٢)	(٢٤)	(٤٢)
قسم حقوق الإنسان والحماية									
-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	٦	١٠	٢	١٩	٢٠	٤٥
-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	١	٥	١	٢	٩	٥	١٥
-	-	صافي التغير	-	(١)	(٩)	-	(١٠)	(١٥)	(٣٠)
المجموع، سيادة القانون									
١	٢	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(ج)	٢	١٨	١٥	٧	٤٣	٤٨	١٠٨
١	٢	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٢	١٧	٦	٧	٣٣	٢٩	٦٨
-	-	صافي التغير	-	(١)	(٩)	-	(١٠)	(١٩)	(٤٠)

(أ) يشمل الموظفون الفنيين الوطنيين والموظفين من فئة الخدمة العامة الوطنية.

(ب) وحدة تنظيمية جديدة.

(ج) يتألف الملاك الوظيفي المعتمد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ لعنصر سيادة القانون مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)، والدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون، وشعبة دعم النظام القانوني والقضائي، وقسم حقوق الإنسان والحماية.

الموظفون الدوليون: نقصان صافيه ١٠ وظائف (إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٤ ونقل ٩ وظائف (٣ ف-٣ و ٦ ف-٢))

الموظفون الوطنيون: نقصان صافيه ١٩ وظيفة (إعادة انتداب وظيفة وطنية من الفئة الفنية ونقل ١٨ وظيفة (٩ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٩ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة))

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صافيه ١١ وظيفة (نقل ١١ وظيفة)

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة برتبة مد-١ من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي)

٦٣ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، كُلفَ عنصر البعثة المعني بسيادة القانون بدعم تنفيذ ولايته المتعلقة بتدعيم السلام والاستقرار في ليبيريا، وكفالة نجاح انتقال المسؤولية الأمنية إلى الشرطة الوطنية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز الدعم المقدم لإصلاحات قطاع الأمن وسيادة القانون، ومواصلة إنشاء مؤسسات وطنية للأمن وسيادة القانون تكون قادرة على العمل بكامل طاقتها وبصورة مستقلة، والتشجيع على إحراز التقدم في تنفيذ خطط تطوير العدالة والقطاع الأمني وخطّة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. ويقدم مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون) التوجيه الاستراتيجي لهذا العنصر، ويضطلع بدور تنسيقي لكفالة إقامة علاقات عمل تعاونية فيما بين عناصر البعثة ومع الشركاء الدوليين والجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري. ويشمل الهيكل الحالي لعنصر سيادة القانون أيضاً الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون، وشعبة دعم النظام القانوني والقضائي، وقسم حقوق الإنسان والحماية، وقد ظل دون تغيير منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠٠٣. وتمشياً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بأن تضع التعديلات الداخلية اللازمة لكي تكون عملية التخطيط للانتقال عملية مستدامة تراعي التحديات العامة، بما فيها الحوكمة وسيادة القانون وكذلك السياق السياسي، فقد تقرر إعادة تنظيم عنصر سيادة القانون حول ثلاثة مجالات تركيز مواضيعية هي خدمات العدالة والأمن، والتدريب والتوجيه، وإصلاحات القوانين والسياسات، بهدف تحسين طرائق عمل البعثة وتحقيق أقصى تأثير ممكن لعمل البعثة. وفي ضوء إعادة التشكيل المقترحة، استُعرضت قدرات الملاك الوظيفي القائمة في إطار العنصر بهدف تحديد الموظفين المؤهلين للعمل في المكاتب المواضيعية الجديدة في إطار مجموعة المهارات الموجودة، ولتحديد ما ينقص ملاك الموظفين الحالي من خبرات. وفي هذا السياق، يُقترح تعزيز مكتب نائب

الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)، وملاكه الحالي المكون من ٨ وظائف (أمين عام مساعد، وموظف برتبة ف-٥، وموظفان برتبة ف-٤، وموظفان من فئة الخدمة الميدانية، وموظف وطني من فئة الخدمات العامة، ومتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، بإضافة مدير لشؤون سيادة القانون برتبة مد-١، يجري توفيرها عن طريق إعادة انتداب وظيفة برتبة مد-١ من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي. ويتولى المدير تنسيق عمل المكاتب المواضيعية الثلاثة والإشراف عليه، بما يضمن التنسيق الفعال فيما بينها، وتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية التي يصدرها نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)، وتنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة في مجال سيادة القانون. ويكفل المدير أيضاً تحقيق التآزر بين المكاتب المواضيعية الثلاثة، ومع قسم حقوق الإنسان والحماية والدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون. ويتولى المدير أيضاً مهام النائب في غياب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون).

الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)

٦٤ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع دعوة مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) البعثة إلى أن تضع التعديلات الداخلية اللازمة لكي تكون عملية التخطيط للانتقال عملية مستدامة، يُقترح نقل وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية.

قسم خدمات العدالة والأمن

الموظفون الدوليون: زيادة ٦ وظائف (إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٥ من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي، ونقل وظيفتين برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٩ وظائف (نقل ٦ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و ٣ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي)

٦٥ - في سياق إعادة تشكيل عنصر سيادة القانون بالبعثة حول ثلاثة مجالات مواضيعية، وانسجاماً مع دعوة مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) البعثة إلى أن تضع التعديلات الداخلية اللازمة لكي تكون عملية التخطيط للانتقال عملية مستدامة، يُقترح إنشاء قسم معني بخدمات العدالة والأمن، يتألف من ١٥ وظيفة، من بينها وظيفة برتبة ف-٥ لموظف أقدم للشؤون القضائية، ووظيفتان برتبة ف-٤، ووظيفتان برتبة ف-٣، و ٦ وظائف وطنية من الفئة الفنية لموظفين للشؤون القضائية، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدتين إداريتين. وسيجري توفير الوظائف الـ ١٥ المقترحة للقسم من خلال إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٥ ونقل وظيفتين برتبة ف-٤، ووظيفتين برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية و ٦ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي سابقاً. ويتولى القسم، برئاسة الموظف الأقدم للشؤون القضائية، الذي يكون مسؤولاً أمام مدير شؤون سيادة القانون في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)، وفي إطار ولاية القسم، دعم حكومة ليبيريا فيما تبذله من جهود متواصلة لمكافحة إفلات مرتكبي جرائم العنف الجنسي والعنف الجنساني من العقاب وفي توفير سبل الانتصاف لضحايا تلك الجرائم ومؤازرتهم وحمايتهم. ويدعم القسم أيضاً الحكومة في المواءمة بين القضاء العرفي والقانوني، من خلال توفير خدمات المساعدة القانونية والاستشارات القضائية، وتوعية الجمهور بالمنظومة القضائية، والعمل مع المؤسسات الأمنية على وضع آليات للمساءلة والرقابة المدنية، مثل مجلس الشكاوى المدنية، وتوفير المدخلات التقنية اللازمة للمشاريع السريعة الأثر. وسيعمل قسم خدمات العدالة والأمن بشكل وثيق مع الحكومة لتتبع التقدم المحرز في إنجاز مراكز العدالة والأمن في الوقت المحدد لذلك لتصبح تلك المراكز قادرة على مزاولة مهامها بشكل تام، وتساهم في تحسين خدمات العدالة والأمن في كافة ربوع ليبيريا.

وحدة التدريب والتوجيه

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ من الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٥ وظائف (نقل وظيفة وطنية من الفئة الفنية من الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون، ووظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي)

٦٦ - في سياق إعادة تشكيل عنصر سيادة القانون بالبعثة حول ثلاثة مجالات مواضيعية، وانسجاماً مع دعوة مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) البعثة إلى أن تضع التعديلات الداخلية اللازمة لكي تكون عملية التخطيط للانتقال عملية مستدامة، ومع الطلب الموجه إلى الأمين العام بأن يكفل أن يتوفر للبعثة ما يلزمها من مستشارين متخصصين مؤهلين لديهم المهارات والخبرات المهنية اللازمة لهذه المرحلة الانتقالية بغية تعزيز التوجيه في الميادين ذات الأولوية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/230)، وأن يتاح أولئك المستشارون المتخصصون المؤهلون للممثل الخاص للأمين العام لسد الثغرات التي قد تعتور بلوغ هدف زيادة قدرة حكومة ليريا على تنفيذ برامج مستدامة في مجالات سيادة القانون والعدالة والحوكمة وإصلاح قطاع الأمن، يُقترح إنشاء وحدة للتدريب والتوجيه، تشمل ٧ وظائف، من بينها وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية لموظف تدريب، ووظيفتان وطنيتان من الفئة الفنية لموظفين للشؤون القضائية، ووظيفتان وطنيتان من فئة الخدمات العامة لمساعدين إداريين. وسيجري توفير الوظائف السبع المقترحة لهذه الوحدة عن طريق نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة وطنية من الفئة الفنية من الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون، ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي. وستقوم وحدة التدريب والتوجيه بإعداد دورات تدريبية شاملة لعدة قطاعات من أجل كفالة إدراج أمور مثل حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في وحدات التدريب، وتنسيق قدرات التدريب والتوجيه في البعثة لتقليل التداخل إلى أدنى حد. وستساعد الوحدة أيضاً في تجميع مهارات التوجيه والتدريب المتاحة في البعثة وفي بناء أفضل الممارسات، الأمر الذي سيفضي إلى اتباع نهج موحد ومتسق ويتسم بالكفاءة لبلوغ الهدف المتمثل في زيادة قدرة حكومة ليريا على تنفيذ برامج مستدامة في مجال سيادة القانون.

قسم إصلاح القانون والسياسات

الموظفون الدوليون: زيادة ٥ وظائف (إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٥ من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي، ونقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣ من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٧ وظائف (نقل ٥ وظائف وطنية من الفئة الفنية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي)

٦٧ - في سياق إعادة تشكيل عنصر سيادة القانون بالبعثة حول ثلاثة مجالات مواضيعية، وانسجاماً مع دعوة مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) البعثة إلى أن تضع التعديلات الداخلية اللازمة لكي تكون عملية التخطيط للانتقال عملية مستدامة تراعي التحديات العامة، بما فيها الحوكمة وسيادة القانون، وكذلك السياق السياسي، يُقترح إنشاء قسم لإصلاح القانون والسياسات يشمل ١٢ وظيفة، من بينها وظيفة برتبة ف-٥ لموظف أقدم للشؤون القضائية، ووظيفة برتبة ف-٤، ووظيفتان برتبة ف-٣، و ٥ وظائف وطنية من الفئة الفنية لموظفين للشؤون القضائية، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفتان وطنيتان من فئة الخدمات العامة لمساعدتين إداريتين. وسيجري توفير الوظائف الـ ١٢ المقترحة للقسم عن طريق إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٥، ونقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣ و ٥ وظائف وطنية من الفئة الفنية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي سابقاً، ونقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون. وسيقدم القسم الدعم لحكومة ليريا في وضع إطار قانوني وطني للإصلاحات المتعلقة بالدستور وقطاع الأمن وسيادة القانون. وسيعمل القسم أيضاً على دعم الحكومة في وضع السياسات والتشريعات بالتعاون مع المؤسسات الوطنية الأمنية والقضائية والتشريعية.

شعبة دعم النظام القانوني والقضائي

الموظفون الدوليون: نقصان ١٢ وظيفة (إعادة انتداب وظيفة واحدة برتبة مد-١ ووظيفتين برتبة ف-٥، ونقل ٣ وظائف برتبة ف-٤، و ٥ وظائف برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٢٤ وظيفة (إعادة انتداب وظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية، ونقل ١٥ وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية) متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٦ وظائف (نقل ٦ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)

٦٨ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع دعوة مجلس الأمن البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى إجراء التعديلات الداخلية المناسبة في ما يتعلق بالتخطيط لعملية انتقالية تتوفر لها مقومات النجاح وتراعي التحديات الواسعة النطاق، بما في ذلك الحوكمة وسيادة القانون، وكذلك السياق السياسي، يُقترح حل شعبة دعم النظام القانوني والقضائي. ويُقترح أيضاً لملاك موظفي القسم المؤلف من ٤٢ وظيفة، أن يعاد انتدابها (١ مد-١، و ٢ ف-٥، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية) ونقلها (٣ ف-٤،

و ٥ ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ١٥ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، و ٨ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، و ٦ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) إلى الأقسام المواضيعية المقترح إنشاؤها.

قسم حقوق الإنسان والحماية

الموظفون الدوليون: نقصان ١٠ وظائف (إعادة انتداب وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ونقل ٣ وظائف برتبة ف-٣ و ٦ وظائف برتبة ف-٢)

الموظفون الوطنيون: نقصان ١٥ وظيفة (نقل ٧ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٥ وظائف (نقل ٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة)

٦٩ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع دعوة مجلس الأمن البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى إجراء التعديلات الداخلية المناسبة في ما يتعلق بالتخطيط لعملية انتقالية تتوفر لها مقومات النجاح، يُقترح إعادة انتداب وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ونقل ثلاث وظائف برتبة ف-٣، وست وظائف برتبة ف-٢، وسبع وظائف وطنية من الفئة الفنية، وثمانى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، وكذلك خمس وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، إلى مكاتب المقاطعات المقترح إنشاؤها.

العنصر ٣: توطيد الحكم الديمقراطي

٧٠ - ستواصل البعثة، على النحو الذي يرد تفصيله في الإطار أدناه، تقديم الدعم إلى شعب لبيريا وحكومتها في بناء وتوطيد نظم الحكم الديمقراطي وهياكله ومؤسساته. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، ستعطي البعثة الأولوية للدعم الذي تقدمه إلى شعب لبيريا وحكومتها من أجل المضي قدماً في العمليات الحيوية، بما في ذلك المصالحة الوطنية والإصلاح الدستوري، والأخذ بنظام اللامركزية.

٧١ - ومن أجل توطيد السلام، لا بد من تنفيذ عملية مصالحة وطنية شاملة ليس فيها أي إقصاء، وتشارك فيها جميع قطاعات المجتمع الليبري. وستعمل بعثة الأمم المتحدة في لبيريا مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي من أجل دعم عمل الجهات المعنية المختلفة المشاركة في تنفيذ خريطة الطريق للمصالحة، وكذلك الآليات الأخرى الرامية إلى تحقيق التقدم في المصالحة وتوطيد السلام. وسيكون إنشاء لجنة توجيه وطنية فعالة، ووحدة تنسيق وطنية، وصندوق استئماني مشترك لخريطة الطريق، عوامل حاسمة في إحراز التقدم في هذا

المجال. وسينطوي جزء من عملية المصالحة الوطنية على تنفيذ إصلاحات هيكلية للتغلب على الاختلالات والمظالم السياسية التي تساهم في نفور الناس ونشوب النزاعات، ومن أمثلة ذلك الإصلاح الدستوري وإصلاح القوانين وإصلاح القانون الانتخابي والأخذ بنظام اللامركزية وبناء القدرات بوجه عام. وستدعم البعثة إجراء استعراض للدستور، مع التشجيع في الوقت نفسه على أن تكون هذه العملية شاملة لا تقصى منها أي فئة، وذلك عن طريق التعاون الوثيق مع لجنة استعراض الدستور، والسلطة التشريعية، ونقابة المحامين الوطنية، واللجنة الوطنية للانتخابات، والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وغيرها من الجهات المعنية على الصعيد الوطني. ونظرا لأن أي تعديل دستوري يحتاج إلى إقرار باستفتاء وطني، ستقدم البعثة الدعم أيضا إلى الجهات المعنية الليبرية في القيام بتنقيف مدني مبكر ومستمر لسكان البلد. وستتعاون البعثة أيضا مع اللجنة الوطنية للانتخابات والأحزاب السياسية وغيرها من الجهات المعنية في إصلاح القانون الانتخابي قبل انتخابات منتصف المدة، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٧٢ - وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تعاونها مع الحكومة، بما في ذلك وزارة الداخلية ولجنة الحوكمة، ومع فريق الأمم المتحدة القطري، لتعزيز قدرات إدارات المقاطعات وأدائها من أجل تحسين تقديم الخدمات إلى المواطنين على صعيدي المقاطعات والمناطق، والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات تحقيق اللامركزية والحكم المحلي. وبوجود موظفي البعثة المدنيين في المقاطعات الخمس عشرة كلها، ستدعم البعثة أيضا برامج الحكومة لتحقيق الاستقرار والتوعية في المناطق وضمن المجتمعات المحلية، ولا سيما على امتداد الحدود مع كوت ديفوار. وستقوم البعثة، عن طريق التعامل البناء مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك جماعات المجتمع المدني، بتقديم الدعم لعمليات التنسيق والرصد لاستراتيجية الحد من الفقر والبرامج المتصلة بها. وأخيرا، ستواصل البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، دعمها لبرنامج بناء القدرات الذي تنفذه الحكومة والشركاء لفائدة المسؤولين في المقاطعات والمجتمع المدني.

٧٣ - وستواصل البعثة التعاون مع لجنة الأراضي ودعمها لها في إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج تسوية المنازعات على الأراضي، وهو برنامج يسعى إلى تخفيف حدة التوتر والنزاع في المجتمعات المحلية. وستعمل البعثة مع اللجنة من أجل التوصل إلى وضع إطار قانوني بحلول عام ٢٠١٤. وسيضمن ذلك توفير الدعم التقني في السبل البديلة لتسوية المنازعات على الأراضي، ووضع إجراءات فعالة لاختيار الوسطاء وتدريبهم والإشراف عليهم، وتعزيز قبول هذه الإجراءات واستخدامها على المستوى الشعبي. وستعمل البعثة أيضا مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب بناء السلام التابع لحكومة ليبريا من أجل تمكين لجان السلام

وإضفاء الطابع اللامركزي عليها لكي تعمل على مستوى المقاطعات، وكذلك بناء قدراتها في مجال إدارة النزاعات.

٧٤ - وبينما لا تزال إدارة الامتيازات الزراعية والموارد الطبيعية تمثل تحدياً للحكومة، وبوجه خاص من حيث صلتها بالحراثة والتعدين، ستواصل البعثة تعاونها مع الوكالات الحكومية المعنية والجهات الحاصلة على الامتيازات من أجل إنشاء إطار فعال ثلاثي الأطراف، يتصدى للنزاعات الاجتماعية المزمدة المرتبطة بالاستفادة من الأراضي، وفقدان مصادر الرزق، والنزاعات المتعلقة بالعمل. وستعزز هذه الآلية رصد اتفاقات الامتيازات وتعالج المشكلات الناشئة قبل أن تتحول إلى نزاعات.

٧٥ - وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم البعثة الدعم للحكومة في وضع استراتيجية فعالة لإشراك وإدماج الشباب المعرضين للخطر الذين لا يزالون يشكلون تهديداً محتملاً للأمن على المدى الطويل في المدن الرئيسية والمناطق الحدودية والمناطق التي تحتوي على موارد من المعادن الثمينة. وستقوم البعثة، بالتعاون الوثيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرهم من الشركاء، برصد ودعم المؤسسات التي تنفذ تدخلات للإنعاش والتمكين، ولا سيما التدخلات المصممة خصيصاً لهذه الفئة من الشباب.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٣-١ إجراء مشاورات وطنية شاملة للجميع بشأن الإصلاح الدستوري	١-٣ تحقيق التقدم نحو الإصلاح الدستوري وإصلاح القانون الانتخابي
٢-١-٣ لجنة استعراض الدستور تقدم إلى الرئيس مجموعة من التعديلات الدستورية المقترحة	
٣-١-٣ سن السلطة التشريعية لتشريع يتعلق بإصلاح القانون الانتخابي	

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية مع لجنة استعراض الدستور ولجنة إصلاح القوانين، واللجنة الوطنية للانتخابات، والسلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، بشأن الجوانب الجوهرية للإصلاح الدستوري وإصلاح القانون الانتخابي
- تيسير عقد اجتماعات شهرية للشركاء والخبراء الدوليين في مجال الإصلاح الدستوري والانتخابي مع الجهات المعنية الليبرية الرئيسية، وذلك لتنسيق التدخلات في عملية إصلاح الدستور والقانون الانتخابي

- تيسير حلقتي عمل على مستوى المقاطعات، تُنظمان بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية والمنظمات النسائية غير الحكومية، تتناولان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل من عملية الإصلاح الدستوري ومضمون الإصلاح، كما تتناولان الممارسات الجيدة في عمليات الإصلاح الدستوري من حيث مراعاة الاعتبارات الجنسانية
- تيسير مشاورات تعقد مرتين في الشهر مع الجهات المعنية الرئيسية، مثل التجمع التشريعي المعني بالمسائل الجنسانية، والمجموعات النسائية، وذلك لتشجيع مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جهود الإصلاح الدستوري
- انظر النواتج المتصلة بالحملات الإعلامية الواردة تحت بند الإنجاز المتوقع ١-١ فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى اللجنة الوطنية للانتخابات و/أو لجنة الاستعراض الدستوري بشأن التوعية بالمشاورات والاستعراض الدستوري

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-٣ إنشاء كيانات وطنية من أجل تنفيذ عملية المصالحة	٢-٣ إحراز التقدم في تحقيق مصالحة وطنية شاملة دون أي إقصاء
٢-٢-٣ اعتماد تشريعات بشأن آلية السبل البديلة لتسوية النزاعات على الأراضي	
٣-٢-٣ ارتفاع عدد الامتيازات الزراعية التي لديها آلية فعالة ثلاثية الأطراف لتسوية المنازعات (٢٠١١/٢٠١٢: صفر، ٢٠١٢/٢٠١٣: صفر، ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣)	

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع مكتب بناء السلام في ليبيريا لإسداء المشورة بشأن تنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية
- عقد اجتماعات شهرية مع الوزارات الحكومية، ولا سيما وزارة الداخلية، ومكتب بناء السلام في ليبيريا، لتقديم المشورة بشأن إضفاء الطابع اللامركزي على لجان السلام ونقلها إلى مستوى المقاطعات
- تيسير تنظيم ١٠ أنشطة إقليمية لتدريب/بناء قدرات أعضاء لجنة السلام في المقاطعة/المنطقة، تتناول منع نشوب النزاعات وتسويتها، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية للنزاعات

- عقد اجتماعات أسبوعية مع لجنة الأراضي لتقديم المشورة في ما يتعلق بالسبل البديلة لتسوية المنازعات على الأراضي، بما في ذلك إنشاء مراكز لتنسيق الشؤون المتعلقة بالأراضي على مستوى المقاطعات، وتعيين موظفي هذه المراكز وتوجيههم، ووضع قاعدة بيانات عن المنازعات المتعلقة بالأراضي
- تيسير القيام بما عدده ٦ زيارات رصد مشتركة إلى المقاطعات مع مكتب بناء السلام في ليبريا، وموئل الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية
- عقد اجتماعات شهرية مع لجنة الأراضي لتقديم المشورة بشأن تنظيم ١٠ حملات للتوعية على نطاق البلد بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي
- عقد اجتماعات شهرية مع الحكومة لتحديد وتطوير برامج تستهدف الشباب المعرضين للخطر بوسائل منها إجراء دراسة استقصائية على نطاق البلد تتناول الشباب المعرضين للخطر
- عقد اجتماعات شهرية مع منظمات المجتمع المدني بشأن تنفيذ مبادرات المصالحة الوطنية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال الدعوة
- عقد اجتماعات فصلية مع الوزارات والجهات الحاصلة على الامتيازات والمجتمعات المحلية المتأثرة، وذلك بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات الثلاثية الأطراف المعنية بتسوية المنازعات بين المجتمعات المحلية والجهات الحاصلة على الامتيازات
- عقد اجتماعات تشاورية فصلية مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية وأمانة المنظمات النسائية غير الحكومية على مستوى المقاطعات، دعماً لمشاركة الفئات النسائية المعنية بشكل كامل في تنفيذ برامج المصالحة
- تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر لدعم توطيد السلام، بناء على تقييم الاحتياجات وأولويات البعثة
- انظر النواتج المتصلة بالإعلام الواردة تحت بند الإنجاز المتوقع ١-١ ذي الصلة بالحملات الإعلامية المتعلقة بالمصالحة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

٣-٣-١ إضفاء الطابع اللامركزي على المهام والخدمات التي بدأ تنفيذها في بعض الوزارات على سبيل التجريب عملاً بسياسة الحكومة الرامية إلى الأخذ بنظام اللامركزية (٢٠١٢/٢٠١١: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٤ وزارات؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠ وزارات)

٣-٣ إحرار تقدم في توطيد سلطة الدولة

٣-٣-٢ زيادة المشاركة الإجمالية لممثلي الوزارات والوكالات في الاجتماعات الشهرية للجنة التوجيهية المعنية بتنمية المقاطعات (٢٠١١/٢٠١٢: ٦٢ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٧٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٥ في المائة)

النواتج

- عقد اجتماعات نصف شهرية مع وزارة الداخلية في ما يتعلق بتخطيط وتنفيذ ٥ دورات تدريبية لبناء قدرات مسؤولي المقاطعات في مجال الأخذ بنظام اللامركزية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري
- عقد اجتماعات شهرية مع وزارة الداخلية لتقديم المشورة في ما يتعلق بتنظيم حملات التوعية ببرنامج الحكومة الليبرية للأخذ بنظام اللامركزية
- تيسير القيام بما عدده ٦ زيارات مشتركة إلى المقاطعات مع وزارة الداخلية، وذلك من أجل تقديم الدعم في تنفيذ برنامج الحكومة الليبرية للأخذ بنظام اللامركزية ورصد/تقييم حالة هذا التنفيذ
- عقد اجتماعات تنسيقية شهرية مع المسؤولين المحليين في ١٥ مقاطعة من أجل دعم الخطة الوطنية للأخذ بنظام اللامركزية
- تيسير القيام بما عدده ٦ زيارات مشتركة إلى مناطق الامتيازات مع وزارة الزراعة، لتقييم أداء أصحاب الامتيازات في القطاع الزراعي وقطاع الموارد الطبيعية
- تيسير إجراء ٦ تقييمات ميدانية لرصد حالة إدماج الفئات الضعيفة في تنفيذ برامج تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار
- عقد اجتماعات أسبوعية مع الوزارات/الوكالات/المبادرة الليبرية للشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية التابعة للحكومة لتقييم حقوق المجتمعات المحلية ومدى تنفيذ الاتفاقات الاجتماعية في قطاع الموارد الطبيعية
- تيسير حلقة عمل تدريبية واحدة في المجال الجنساني مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية لفائدة مسؤولين على مستوى المقاطعات من وزارة الداخلية وغيرها من الوزارات التنفيذية، تتناول موضوع تفعيل المبادئ التوجيهية الرامية إلى الأخذ بنظام اللامركزية على نحو يراعي المنظور الجنساني
- تيسير اجتماعين تشاوريين، من اجتماعات استعراض التقدم، يُعقدان مع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية ومنظمات المجتمع المدني النسائية، وذلك من أجل تقييم حالة تنفيذ السياسة الرامية إلى الأخذ بنظام اللامركزية

- عقد ١٢ اجتماعاً مع وزارة الداخلية بشأن تنفيذ خطط التأهب للكوارث على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، وذلك بالتعاون مع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

العوامل الخارجية

استمرار الإرادة السياسية للمضي قدماً بعملية الإصلاح الدستوري؛ واتفاق أصحاب المصلحة مع النهج المتبع في خريطة طريق المصالحة الوطنية، حتى إذا نشأ خلاف سياسي كبير، لم يتأخر تحديد إطار بديل؛ ووجود الإرادة السياسية للتصدي للفساد؛ وإحراز تقدم في تنفيذ السياسة الرامية إلى الأخذ بنظام اللامركزية؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات تسوية المنازعات، بما يشمل اتفاقات منح الامتيازات

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، تعزيز الحكم الديمقراطي

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون						
	و أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١) متطوعو الأمم المتحدة ^(٢) المجموع
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية ^(٣)							
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	١	—	٥	١	٣	١٠	٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	١	—	٢	—	٣	٦	١
صافي التغيير	—	—	(٣)	(١)	—	(٤)	(١)
قسم توطيد الحكم الديمقراطي ^(٣)							
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	—	—	—	—	—	—	—
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	١	—	—	١	٢	—
صافي التغيير	—	١	—	—	١	٢	—
قسم التحليل السياسي ^(٣)							
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	—	—	—	—	—	—	—
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	٤	٢	١	٧	٣
صافي التغيير	—	—	٤	٢	١	٧	٣
قسم الحوكمة ^(٣)							
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	—	—	—	—	—	—	—
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	٦	—	١	٧	٣
صافي التغيير	—	—	٦	—	١	٧	٣
قسم المصالحة وتوطيد السلام ^(٣)							
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	—	—	—	—	—	—	—
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	—	—	٨	٢	—	١٠	٢

الموظفون الدوليون									الموظفون المدنيون
و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون ^(١)	المتطوعو الأمم المتحدة	المجموع	صافي التغير	
-	-	٨	٢	-	١٠	٢	٢٠	-	
قسم التخطيط السياسي والسياسات									
-	١	٨	٤	٣	١٦	٤	٢١	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	(١)	(٨)	(٤)	(٣)	(١٦)	(٤)	(٢١)	-	
قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج									
-	-	١	٢	١	٤	١	١٢	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	(١)	(٢)	(١)	(٤)	(١)	(١٢)	-	
قسم الشؤون المدنية									
-	١	١٨	١٦	٥	٤٠	٣٢	٩٢	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	(١)	(١٨)	(١٦)	(٥)	(٤٠)	(٣٢)	(٩٢)	-	
وحدة الاستشارات الجنسانية									
-	-	١	١	-	٢	٥	٩	-	
-	-	١	١	-	٢	٥	٩	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
وحدة الاستشارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز									
-	-	١	-	-	١	٤	٧	-	
-	-	١	-	-	١	٤	٧	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
المجموع، توظيف الحكم الديمقراطي									
١	٢	٣٤	٢٤	١٢	٧٣	٥١	١٥٥	(٢)	
١	١	٢٢	٥	٦	٣٥	٣١	٧٩	(١)	
-	(١)	(١٢)	(١٩)	(٦)	(٣٨)	(٢٠)	(٧٦)	(١٨)	

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

(ب) أُعيد تشكيل العنصر ٢ المسمى سابقاً "توظيف السلام" ليصبح العنصر ٣، المسمى "توظيف الحكم الديمقراطي".

(ج) وحدة تنظيمية جديدة.

(د) ضمّ ملاك موظفي العنصر السابق لتوظيف السلام المعتمد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الإنعاش والحوكمة)، منسق الشؤون الإنسانية، وقسم التخطيط السياسي والسياسات، وقسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، وقسم الشؤون المدنية، ووحدة القضايا الجنسانية، ووحدة الاستشارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الموظفون الدوليون: انخفاض صافيه ٣٨ وظيفة (إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٥، ونقل ٣٢ وظيفة (٩ ف-٤، و ١٧ ف-٣، و ٦ من فئة الخدمة الميدانية، وإلغاء ٥ وظائف (١ مد-١، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢))

الموظفون الوطنيون: انخفاض صافيه ٢٠ وظيفة (نقل ٨ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ١٢ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: انخفاض صافيه ١٨ وظيفة مؤقتة (إعادة انتداب وظيفة مؤقتة ونقل ١٧ وظيفة مؤقتة)

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الإنعاش وشؤون الحكم) ومنسق الشؤون الإنسانية

الموظفون الدوليون: انخفاض بما عدده ٤ وظائف (إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٥، ونقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣، وإلغاء وظيفة برتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٤ وظائف (نقل وظيفة وطنية من الفئة الفنية من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج و ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم الشؤون المدنية)

متطوعو الأمم المتحدة: انخفاض بوظيفة مؤقتة واحدة (إعادة انتداب وظيفة مؤقتة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

٧٦ - سيضم عنصر توظيف الحكم الديمقراطي ثلاثة أقسام، وهي: المصالحة وتوظيف السلام، والحوكمة، والتحليل السياسي والسياسات، وستنهض هذه الأقسام بأعباء تنفيذ ولاية البعثة تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢) بهدف توظيف السلام والاستقرار في ليبيريا من خلال تقديم الدعم إلى عمليات المصالحة الوطنية، وبتابعة ودعم عملية تحقيق لامركزية الحكم في جميع أنحاء البلد، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، ودعم الجهات الوطنية الفاعلة كي تمضي قدماً في مجموعة من العمليات الحيوية، وخصوصاً الإصلاح الدستوري، مع تزويد البعثة بالتحليل السياسي العام. وفي سياق إعادة تنظيم الهيكل الإداري والتنظيمي للبعثة، يُقترح إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٥ إلى قسم الحوكمة، وإعادة انتداب في وظيفة مؤقتة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة إلى مركز العمليات المشتركة، ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ إلى فريق الدعم الميداني. ويُقترح أيضاً تدعيم المكتب بوظيفة وطنية من الفئة الفنية لموظف معاون للشؤون الإنسانية يتم تدبير اعتمادها عن طريق نقل وظيفة وطنية من الفئة الفنية من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، إضافة إلى

ثلاث وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدين اثنين لشؤون البرامج ومساعد إداري واحد، يتم تدبير اعتمادها عن طريق النقل من قسم الشؤون المدنية. وسيتولى موظف للشؤون الإنسانية (ف-٤)، في وظيفة أُعيد توصيفها من وظيفة قائمة برتبة ف-٤ لمساعد خاص في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية، الإشراف على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي تم تقليص حجمه.

قسم توطيد الحكم الديمقراطي

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (إعادة انتداب وظيفة برتبة مد-١ من قسم التخطيط السياسي والسياسات ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية)

٧٧ - في سياق إعادة تنظيم الهيكل الإداري والتنظيمي للبعثة، يُقترح إنشاء قسم لتوطيد الحكم الديمقراطي في إطار مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية. ويتولى القسم مهمة تنسيق أعمال الأقسام الرئيسية الثلاثة لعنصر تعزيز الحكم الديمقراطي، وهي: قسم المصالحة وتوطيد السلام، وقسم الحوكمة، وقسم التحليل السياسي. وسيركز قسم توطيد الحكم الديمقراطي على تنفيذ ولاية البعثة تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢) فيما يخص توطيد السلام والاستقرار في ليبيريا من خلال دعم عمليات المصالحة الوطنية، ورصد ودعم عملية تحقيق لا مركزية الحكم في جميع أنحاء البلد، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، ودعم الجهات الوطنية الفاعلة على المضى قدما في مجموعة من العمليات السياسية الحيوية، وخصوصا الإصلاح الدستوري، مع تزويد البعثة بالتحليل السياسي العام. وسيكون قسم توطيد الحكم الديمقراطي تحت التوجيه الاستراتيجي لنائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية. وعملا بدعوة مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) البعثة لتقوم بإدخال التعديلات الداخلية اللازمة من أجل تنفيذ ولايتها، يقدم قسم توطيد الحكم الديمقراطي هيكلا مواضيعيا يتيح تغطية أشمل للمسائل الواردة تحديدا في القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، مع زيادة الاتساق فيما بين خطط العمل، والتقليل إلى أدنى حد من أوجه التداخل وجوانب التكرار، وزيادة تأثير البعثة إلى أقصى حد في هذه المجالات الصادر بها تكليف. وسيضم القسم رئيسا للمكتب في وظيفة برتبة مد-١ يتم تدبير الاعتماد لها عن طريق إعادة انتداب وظيفة برتبة مد-١ من قسم التخطيط السياسي والسياسات. ويتولى شاغل هذه الوظيفة المسؤولية العامة عن إدارة الأقسام المواضيعية الثلاثة، وهي: المصالحة وتوطيد السلام، والحوكمة، والتحليل السياسي، التي سيرأسها جميعا موظفون برتبة ف-٥ من أجل كفاءة

فعالية التنسيق والتنفيذ المباشر للتوجيهات الاستراتيجية لنائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية المتعلقة بالمسائل ذات الصلة وتقديم التوجيه الشامل إلى الموظفين في الأقسام المواضيعية. وسيتولى رئيس المكتب مهام النائب في حال غياب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية. وسيحصل رئيس المكتب على الدعم من مساعد إداري في وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج.

قسم الحوكمة

الموظفون الدوليون: زيادة ٧ وظائف (إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٥ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية، ونقل ٥ وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الشؤون المدنية) الموظفون الوطنيون: زيادة ٦ وظائف (نقل ٤ وظائف وطنية من الفئة الفنية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمة العامة من قسم الشؤون المدنية) متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٣ وظائف مؤقتة (نقل ٣ وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة من قسم الشؤون المدنية)

٧٨ - في سياق إعادة تنظيم الهيكل الإداري والتنظيمي للبعثة، يُقترح إنشاء قسم للحكومة من أجل كفالة نهوض البعثة بأعباء ولايتها بشكل فعال. بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢). وكجزء لا يتجزأ من عنصر توطيد الحكم الديمقراطي المحدد في ولاية البعثة، الذي ستضم أيضاً قسم المصالحة وتوطيد السلام، وقسم التحليل السياسي، فإن قسم الحوكمة سيركز على طائفة من مسائل الحوكمة وسلطة الدولة، بما في ذلك متابعة ودعم عملية تحقيق لا مركزية الحكم في جميع أنحاء البلد، وتحسين إدارة موارد البلد الطبيعية، والعمل بالتعاون مع قسم التحليل السياسي على دعم تنفيذ طائفة من عمليات الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك مراجعة الدستور. وسيضطلع قسم الحوكمة بمتابعة أمور الحوكمة من عدة أوجه ذات صلة بولاية البعثة، مع إيلاء تركيز خاص على مسألة إرساء سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، حيث سيكون مصدراً للمعلومات التقنية لموظفي الشؤون المدنية الميدانيين الذين سيرافقون عملية تحقيق اللامركزية في المقاطعات، فضلاً عن كفالة متابعة التحديات الماثلة على الصعيدين الفردي والعام في التطوير المؤسسي على المستوى المركزي في هذا المجال. وسيقوم القسم بتنفيذ ولاية البعثة المتعلقة بالموارد الطبيعية والتي تتمثل في تقديم الدعم

إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بالنظر إلى دورها كعامل أساسي من عوامل النزاع في ليبيريا وكمجال من مجالات الاستثمار المتنامي بشكل مطّرد، وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية والزراعية. وستولى قسم الحوكمة أيضاً متابعة المسائل المتعلقة بالفساد ورصد أداء اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد والآليات الأخرى لمكافحة الفساد. وسيساهم القسم في تهيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبيريا تفضي إلى نقل مهام البعثة من خلال بناء القدرات الوطنية على الإدارة والحكم بفعالية، وخاصة خارج العاصمة، وعلى الرفع من مستوى إدارة الحكومة للموارد من أجل تحسين الإيرادات والبيئة الأمنية المحيطة بمناطق الامتياز. وسيضم القسم رئيساً للقسم برتبة ف-٥ تُستوعب وظيفته عن طريق إعادة انتداب موظف برتبة ف-٥ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) ومنسق الشؤون الإنسانية، يتولى إدارة القسم وضمان الجودة الفنية في عمل البعثة في مجالات إرساء سلطة الدولة وإدارة الموارد الطبيعية. ويتلقى رئيس القسم الدعم من ١٠ موظفين للشؤون المدنية (٥ ف-٤، و ٣ من متطوعي الأمم المتحدة، وموظفان وطنيان من الفئة الفنية)، وموظفين معاونين اثنين للشؤون المدنية (من الفئة الفنية الوطنية)، و ٣ مساعدين إداريين (١ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية)، يتم توفيرها جميعاً عن طريق نقل الوظائف المعنية من قسم الشؤون المدنية. وانسجماً مع أولويات البعثة التي صدر بها تكليف، سيكون لعمل القسم دور أساسي في الوقت الذي تستعد فيه البعثة لتخفيض وجودها في المجالات المدنية عن طريق زيادة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بهذه القضايا.

قسم التحليل السياسي

الموظفون الدوليون: زيادة ٧ وظائف (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، من قسم التخطيط السياسي والسياسات)
الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (نقل وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية، الأولى من قسم التخطيط السياسي والسياسات، والثانية من قسم الشؤون المدنية)
متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٣ وظائف مؤقتة (نقل ٣ وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة من قسم التخطيط السياسي والسياسات)

٧٩ - في سياق إعادة تنظيم الهيكل الإداري والتنظيمي للبعثة، يُقترح إنشاء قسم للتحليل السياسي من أجل كفاءة نهوض البعثة بأعباء ولايتها بشكل فعال. بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢). وسيساعد وضع نهج متكامل ذي طابع مؤسسي تجاه التحليل

السياسي على توجيه تدخلات البعثة في هذه المجالات وعلى تجنب التدخلات المخفوفة بالمخاطر سياسياً، مما سيؤدي إلى زيادة التكامل في التحليل وزيادة الاتساق في التفكير الاستراتيجي في إطار جميع العناصر التي يقوم عليها عمل البعثة. وسيقدم قسم التحليل السياسي، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عنصر الحكم الديمقراطي، منظوراً سياسياً عاماً فيما يتعلق بعمليات الحكم والمصالحة. وإضافة إلى ذلك، سيعمل القسم كمنهجية أساسية للمشورة والمساعدة التقنية التي تقدمها البعثة في مجال الحكم والمصالحة قائمة على أسس من لتحليل السياسي، وفي الوقت نفسه، سيواصل القسم متابعة أنشطة السلطة التشريعية وعملياتها، وكفالة القدر الكافي من التركيز على عملية مراجعة الدستور، بالتنسيق الوثيق مع عنصر سيادة القانون، كما سيعمل على القيام بالتحليل الاستشاري للعمليات الانتخابية والديناميات السياسية التي تهم الحكومة. وسيرأس القسم موظفاً أقدم للشؤون السياسية في وظيفة برتبة ف-٥ يتم استيعابها عن طريق نقل وظيفة برتبة ف-٥ من قسم التخطيط السياسي والسياسات، ويكفل رئيس القسم الجودة الفنية لعمل البعثة في مجال الإصلاح الدستوري والتحليلات السياسية، وخاصة فيما يتعلق بالتقدم في مجال المصالحة والحكم. وسيتلقى رئيس قسم التحليل السياسي الدعم من ثمانية موظفين للشؤون السياسية (٣ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٣ من متطوعي الأمم المتحدة)، وثلاثة مساعدين إداريين (١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية)، يتم توفير وظائفهم عن طريق نقل جميع الوظائف ذات الصلة من قسم التخطيط السياسي والسياسات، باستثناء وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة تُنقل من قسم الشؤون المدنية.

قسم المصالحة وتوطيد السلام

الموظفون الدوليون: زيادة ١٠ وظائف (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ و ٥ وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ من قسم الشؤون المدنية، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ من قسم التخطيط السياسي والسياسات، ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٢ من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٨ وظائف (نقل ٣ وظائف وطنية من الفئة الفنية من قسم الشؤون المدنية، ووظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة من قسم الشؤون المدنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين مؤقتتين (نقل وظيفتين مؤقتتين لمتطوعي الأمم المتحدة من قسم الشؤون المدنية)

٨٠ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، يُقترح إنشاء قسم للمصالحة وتوطيد السلام لضمان فعالية اضطلاع البعثة بولايتها. بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢). وسيركز هذا القسم على طائفة من المسائل المتصلة بعملية المصالحة الوطنية في ليبيريا، مع العمل في تعاون وثيق مع قسم التحليل السياسي لضمان التحليل المستمر لعملية المصالحة والوقوف على كيفية تأثر تقدمها بالتطورات السياسية الكلية في البلد. وسيقوم قسم المصالحة وتوطيد السلام بمتابعة قضايا المصالحة من عدة أوجه، بما في ذلك مواصلة رصد الأنشطة المتصلة بتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، والتقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي وضعت مؤخرا، وكذلك تقديم المشورة التقنية والدعم للمؤسسات الأخرى المنشأة لمعالجة عوامل النزاع، مثل لجنة الأراضي ولجان السلام المحلية، مع تعزيز دور المجتمعات المدنية في هذه العمليات. وسيعمل القسم مع شركاء وطنيين ودوليين ومن الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، لرصد أعمال أصحاب المصلحة ومناصرتها ودعمها على جميع المستويات من أجل تنفيذ المصالحة الوطنية الشاملة وما يتصل بها من سياسات وعمليات تهدف إلى معالجة العوامل التي تساهم في تأجيج النزاع. وسيقوم القسم أيضا بتقديم الدعم لعمليات الإصلاح الهيكلية والقانونية ذات الصلة. وتشمل مجالات تركيز القسم تعزيز جهود المجتمع المدني والجهود الشعبية للاضطلاع بدور أكبر في مبادرات بناء السلام والإصلاح القانوني والهيكلية والمصالحة؛ وبناء القدرات لإدارة النزاع والتغيير، بما في ذلك استخدام آليات بديلة لتسوية المنازعات على الأراضي والموارد الطبيعية؛ ودعم مبادرات العدالة الانتقالية على جميع المستويات؛ وتمكين لجان السلام وجعلها تعمل على مستوى لامركزي في المقاطعات؛ وما يُنفذ في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار على المدى الطويل من مبادرات برنامجية في مجالات مثل الفقر وبطالة الشباب وسبل العيش البديلة والأمن الغذائي؛ وتوفير المشورة والخبرة التقنيتين وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة من عمليات وطنية مماثلة؛ وإنشاء هياكل لتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لضمان تكامل الجهود. ويرأس القسم موظف أقدم للشؤون المدنية برتبة ف-٥، تُستوعب وظيفته من خلال نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ من قسم الشؤون المدنية. ويتلقى رئيس القسم الدعم من ثمانية موظفين للشؤون المدنية (٥ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة)، تُستوعب وظائفهم من خلال نقل الوظائف ذات الصلة من قسم الشؤون المدنية، وموظفين للإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج (١ ف-٤ و ١ ف-٢)، تُستوعب وظيفتهما من خلال نقل الوظائف ذوات الصلة من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، وموظف سياسي واحد (٤ ف-٤) تُستوعب وظيفته من خلال نقل وظيفة برتبة ف-٤ من قسم التخطيط السياسي والسياسات، وثلاثة موظفين معاونين

للسؤون المدنية (من الموظفين الفنيين الوطنيين) تُستوعب وظائفهم من خلال نقل ثلاث وظائف وطنية من الفئة الفنية من قسم الشؤون المدنية، وموظفين معاونين لشؤون الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج (من الموظفين الفنيين الوطنيين) تُستوعب وظيفتهما من خلال نقل وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، وثلاثة مساعدين إداريين (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة)، تُستوعب وظائفهم من خلال نقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم الشؤون المدنية.

قسم التخطيط السياسي والسياسات

الموظفون الدوليون: نقصان ١٦ وظيفة (إعادة انتداب وظيفة واحدة برتبة مد-١؛ ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ و ٧ وظائف برتبة ف-٤ و ٣ وظائف برتبة ف-٣ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية وإلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٢)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٤ وظائف

٨١ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع دعوة مجلس الأمن البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى أن تضع التعديلات الداخلية اللازمة لتنفيذ عملية مستدامة لتخطيط الانتقال تراعي التحديات العامة، بما فيها الحوكمة وسيادة القانون وكذلك السياق السياسي، يُقترح حل قسم التخطيط السياسي والسياسات. ويُقترح أيضاً إعادة انتداب ملاك موظفي القسم المؤلف من ٢١ وظيفة (١ مد-١ و ١ ف-٥ و ٧ ف-٤ و ٣ ف-٣ و ١ ف-٢ و ٣ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من فئة الخدمات العامة الوطنية و ٤ من فئة متطوعي الأمم المتحدة) ونقله إلى الأقسام المواضيعية المقترحة، وإلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٢.

قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج

الموظفون الدوليون: نقصان ٤ وظائف (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ و وظيفة واحدة برتبة ف-٣ و وظيفة واحدة برتبة ف-٢ و وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٧ وظائف (نقل ٣ وظائف وطنية من الفئة الفنية، و ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة) ٨٢ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع دعوة مجلس الأمن البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى أن تضع التعديلات الداخلية اللازمة لتنفيذ عملية مستدامة لتخطيط الانتقال تراعي التحديات العامة، بما فيها الحوكمة وسيادة القانون وكذلك السياق السياسي، يُقترح حل قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج. ويُقترح أيضاً نقل ملاك موظفي القسم المؤلف من ١٢ وظيفة (١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ ف-٢ و ١ من فئة الخدمة الميدانية و ٣ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٤ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة و ١ من فئة متطوعي الأمم المتحدة) إلى الأقسام المواضيعية المقترحة.

قسم الشؤون المدنية

الموظفون الدوليون: نقصان ٤٠ وظيفة (إعادة انتداب وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ و ١٥ وظيفة برتبة ف-٤ و ١٥ وظيفة برتبة ف-٣ و ٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وإلغاء وظيفة واحدة برتبة مد-١ ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٣٢ وظيفة (نقل ١٥ وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ١٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٢٠ وظيفة (نقل ٢٠ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة)

٨٣ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع دعوة مجلس الأمن البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى أن تضع التعديلات الداخلية اللازمة لتنفيذ عملية مستدامة لتخطيط الانتقال تراعي التحديات العامة، بما فيها الحوكمة وسيادة القانون وكذلك السياق السياسي، يُقترح حل قسم الشؤون المدنية. ويُقترح أيضاً التصرف في ملاك موظفي القسم المؤلف من ٩٢ وظيفة بإعادة انتداب وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ونقل ٨٧ وظيفة (١ ف-٥ و ١٥ ف-٤ و ١٥ ف-٣ و ٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية و ١٥ وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ١٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة و ٢٠ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة) إلى الأقسام المواضيعية ومكاتب المقاطعات المقترحة، وإلغاء ٣ وظائف (١ مد-١ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣).

العنصر ٤ : الدعم

٨٤ - كما هو مبين بالتفصيل في الإطار أدناه، ستقدّم خدمات الدعم الإداري واللوجستي والأميني بفعالية وكفاءة لما مجموعه ٧ ٧١١ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و ٦ ٦٧٦ موظفا مدنيا، بما في ذلك القيادة التنفيذية، فضلا عن عناصر البعثة المعنية بالأمن وسيادة القانون وتوطيد الحكم الديمقراطي تيسيرا لاضطلاع هذه العناصر بالمهام المنوطة بها.

٨٥ - وقد اقترحت البعثة أن تقوم خلال الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بإجراء خفض كبير في ملاكها من الموظفين المدنيين في إطار عنصر دعم البعثة. وستكون فترة الميزانية فترة انتقالية للبعثة، حيث تبدأ البعثة إعادة تمركزها والتكيف مع واقع تقليص العنصر العسكري. وفي حين تعترم البعثة خفض وجودها الكلي في ليبيريا على مدى فترة ٣ سنوات، فإنها ستظل مشاركا نشطا في دعم حكومة ليبيريا. وعلاوة على ذلك، بينما يستمر تقليص قوام العنصر العسكري، تواجه البعثة عددا كبيرا من التحديات في مهام إغلاق المعسكرات، والتقييد بمعايير تنظيف البيئة، وإعادة الأفراد إلى أوطانهم والمعدات إلى بلدانها، وكذلك تجديد المعسكرات وإعادة تشكيلها وصيانتها في جميع أرجاء البلد حيث سيجري نقل بعض الوحدات إلى أماكن مختلفة استنادا إلى أحدث التقييمات التي أُجريت للمخاطر. واستنادا إلى تقييم شامل، يتعين أن يكون ملاك موظفي البعثة مسايرا لخفض قوام العنصر العسكري، مع مراعاة نسب الملاك الوظيفي الرئيسية في بعثات أخرى ذات حجم مماثل.

٨٦ - وسيواصل قسم دعم البعثة خلال الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ تقديم الدعم بالخدمات اللازمة من الناحية اللوجستية لسير العمليات اليومية على نطاق البعثة، بينما يُخفض قوام العنصر العسكري للبعثة بما مجموعه ١ ٠١٨ جنديا و ٢٤٩ مركبة و ٦٣ حاوية بحرية. وبالتزامن مع ذلك، سيقوم قسم دعم البعثة بإغلاق تسع معسكرات على الأقل، ونقل كتيبة مشاة واحدة إلى الحدود مع كوت ديفوار في إطار حركة داخلية تشمل عددا إضافيا يتألف من ٧٠٠ جندي و ٥٣ مركبة، كما سيقوم باستقبال ودمج الوحدة الأخيرة من وحدات الشرطة المشكلة. وسيطلب تنفيذ هذه الأنشطة تنظيما زمنيا مفضلا لكفالة توافر موارد بالغة الأهمية ومحدودة، مثل طائرات الهليكوبتر ومعدات المناولة الميكانيكية ومركبات الخدمة الثقيلة، لدعم ولاية البعثة الجارية وأعمال سحب الأفراد العسكريين ونقلهم.

٨٧ - وستسهم البعثة بشكل فعال في تنفيذ الخطط المراعية للبيئة انسجاما مع السياسات والمبادئ التوجيهية البيئية للبعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة. وستواصل البعثة تحسين سجلها فيما يتعلق بالسلامة على الطرق بتدريب الموظفين الجدد على قيادة المركبات في جميع

أنواع الطرق وتنظيم حملات منتظمة للسلامة على الطرق. وستحتفظ البعثة بأسطول النقل البري الموجود لديها في الوقت الراهن، وستواصل توفير خدمات النقل الجوي ضمن شروط السلامة وكفاءة التكاليف والفعالية والموثوقية.

٨٨ - ومن شأن الاحتياجات المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية أن تغطي الزيادة في الاعتماد المتعلق بلوازم الصيانة نظرا لزيادة تكاليف صيانة المرافق القديمة والمتقدمة (محطات معالجة المياه والمباني الجاهزة في المعسكرات، وما إلى ذلك) التي تأكلت بالفعل نتيجة البلى والتقادم الطبيعيين اللذين فاقمتهما ظروف الطقس القاسية. وفيما يتعلق بخدمات التشييد، ستغطي الاعتمادات تكلفة تجميع المعسكرات في إطار خطة خفض التدريجي لقوام البعثة. وهناك أيضا زيادة في الاحتياجات المتعلقة بشراء قطع الغيار واللوازم لأن الأصول القديمة والمعدات الأخرى، وخصوصا مولدات الكهرباء العديدة الموجودة لدى البعثة، تتطلب الصيانة باستمرار. وسعيا من البعثة إلى الوفاء بالمعايير البيئية، ستقوم باقتناء محارق للنفايات الطبية في أماكن مختلفة تابعة للبعثة وتنظيف المعسكرات التي سيجري إخلاؤها نتيجة لسحب الجنود. وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف التنظيف تشمل تكلفة تفكيك المباني في المعسكرات المعنية وتكلفة أعمال التنظيف البيئية بعد إغلاق المعسكرات.

٨٩ - وستعزز خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من خلال صيانة هيكل نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائم. وإضافة إلى ذلك، سيقدم دعم منتظم لجميع الأفراد من حيث توفير البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كما ستُعطي الأولوية لروابط الاتصالات المستمرة بما يضمن لجميع موظفي الأمم المتحدة القدرة على إجراء اتصالاتهم بشكل آمن في مختلف المقاطعات. وعلاوة على ذلك، من الضروري تحسين هيكل تكنولوجيا المعلومات نظرا لتنفيذ مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (أوموجا) والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إيساس).

٩٠ - وستقدم البعثة الخدمات الطبية من خلال العيادات والمستشفيات المختلفة المستويات المنتشرة في منطقة عملياتها، وخدمات الإخلاء الطبي إلى داخل البعثة وخارجها، وخدمات تقديم المشورة والفحص المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، عند الاقتضاء.

٩١ - وستواصل البعثة مشاركتها في المشروع التجريبي الهادف إلى تحسين عرض أطر الميزنة القائمة على النتائج الخاصة بعنصر الدعم التابع لها. وبناء على ذلك، يعرض الإطار الوارد أدناه مؤشرات الإنجاز وما يتصل بها من نواتج في مجال تحسين الخدمات، وهي مصنفة في أربع فئات فرعية (الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة؛ وإدارة شؤون الموظفين؛ والأصول

والمرافق؛ والخدمات). وترد في الجدولين ٥ و ٦ أدناه نواتج الدعم القياسية والنواتج غير القياسية أو النواتج الخاصة بالبعثة المعروضة على نحو يقيم مقارنة بين الفترتين ٢٠١٢/٢٠١٣ و ٢٠١٣/٢٠١٤.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

٤-١ زيادة الكفاءة والفعالية في الدعم اللوجستي الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

٤-١-١ الامتثال التام للخطة العامة للانسحاب التدريجي فيما يتعلق بالوحدات العسكرية، وكذلك تثبيت وحدة من وحدات الشرطة المشكلة

٤-١-٢ استكمال أعمال تنظيف البيئة في جميع المعسكرات العسكرية التي يتم إخلاؤها (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨)

٤-١-٣ خفض عدد الأفراد العسكريين من خلال النجاح في ترحيل كتيبة مشاة وسرية هندسية ومستشفى ميداني من المستوى الثاني ومركزي قيادة لواءين، بما مجموعه ١٠١٨ فردا عسكريا و ٢٤٩ مركبة و ٦٣ حاوية بحرية

إدارة شؤون الموظفين

٤-١-٤ مواصلة برنامج لبناء قدرات الموظفين الوطنيين (٢٠١١/٢٠١٢: إصدار ١٠٠ شهادة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: إصدار ٩٠ شهادة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: إصدار ١٤ / ٥٠ شهادة)

٤-١-٥ المحافظة على تمثيل الجنسين في جميع الرتب (٢٠١١/٢٠١٢: تمثيل الإناث بنسبة ٣٨ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: تمثيل الإناث بنسبة ٣٨ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: تمثيل الإناث بنسبة ٣٨ في المائة)

٤-١-٦ تدريب جميع أفراد البعثة على معايير الأمم المتحدة للسلوك والانضباط وتوعيتهم بالمسائل المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسين

الأصول والمرافق

٤-١-٧ التصرف في المعدات المشطوبة في غضون ١٨٠ يوما من الموافقة على بيعها تجاريا، وفي غضون ٩٠ يوما من الموافقة على تفكيكها/تحويلها إلى خردة

٤-١-٨ التقليل من عدد الحوادث الجسيمة التي تتعرض لها السيارات (الحوادث التي تخلف أعطابا يكلف تصليحها أكثر من ٥٠٠ دولار) (٢٠١١/٢٠١٢: ٤٥ حادثة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٤٠ حادثة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٥ حادثة)

٤-١-٩ الامتثال بنسبة ١٠٠ في المائة لمعايير العمل الأمنية الدنيا في جميع مرافق الأمم المتحدة في كافة المقاطعات البالغ عددها ١٥ مقاطعة (٢٠١١/٢٠١٢: ٨٥ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠ في المائة)

٤-١-١٠ خفض حالات السرقة والسرققات الصغيرة المبلغ عنها بنسبة ٢٠ في المائة (٢٠١١/٢٠١٢: ١٨٦ حالة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٧٠ حالة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٥٠ حالة)

٤-١-١١ خفض عدد الإصابات المبلغ عنها بنسبة ٥ في المائة، وتحقيق انخفاض بنسبة ٦٠ في المائة لحالات انتهاك السلامة التي تتطلب المتابعة والرصد من أجل تحسين ممارسات السلامة في العمل في القطاع

الخدمات

٤-١-١٢ زيادة معدل توافر المركبات (٢٠١١/٢٠١٢: ٧٨ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٥ في المائة)

٤-١-١٣ زيادة النسبة المئوية للمكالمات الواردة على مكتب الخدمة في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تُقدم حلول في غضون ساعة واحدة من تلقي المكالمات للمشاكل التي تطرحها (٢٠١١/٢٠١٢: ٦٣ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٨٨ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٥ في المائة)

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٤-١-١٤ زيادة تغطية النظام اللاسلكي لجميع مرافق البعثة وأماكن الإقامة التابعة لها (٢٠١١/٢٠١٢: ٨٨ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٢ في المائة؛ ٢٠١٣: ٩٥ في المائة)

٤-١-١٥ تخفيض نسبة الحسابات المستحقة القبض غير المسددة لأكثر من ١٢ شهرا إلى الرصيد الإجمالي للحسابات المستحقة القبض في نهاية السنة المالية، من خلال مواصلة تحليل تقادم هذه الحسابات وإجراء متابعة نشطة للأموال المستحقة للمنظمة (٢٠١١/٢٠١٢: ٤,٦ في المائة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٥ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣ في المائة)

٤-١-١٦ تعزيز سلامة وأمن عمليات الطيران من خلال العمل على صيانة معدات الإنقاذ ومكافحة الحرائق وضمان صلاحيتها للاستخدام، وتأمين خدمات إعادة تزويد الطائرات بالوقود، وزيادة كفاءة القدرات المتعلقة بعمليات البحث والإنقاذ

٤-١-١٧ إحراز تقدم في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إبساس) ومشروع أوموجا

النواتج

تحسين الخدمات

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

- بدء حوار شامل مع البعثة والمجتمع المحلي/الوطني وشركاء البلد المضيف بشأن عمليات التفتيش المشتركة واتفاقات تسليم شهادات السلامة البيئية
- استعراض الإجراءات البيئية المتعلقة بعدة أمور منها المياه المستعملة، والنفايات الصلبة والخطرة، ووضع إجراءات التشغيل الموحدة ذات الصلة وبيانات أعمال التخلص من النفايات
- تجميع معسكرات الوحدات العسكرية بهدف التقليل من أعمال الصيانة والحد من استخدام مولدات الكهرباء والوقود

إدارة شؤون الموظفين

- تحسين قدرات الموظفين بتمكينهم من الحصول على شهادات للعاملين والمشرفين في مجال الموارد البشرية عن طريق دورة للتعليم الإلكتروني تنظمها مؤسسة إي كورنيل
- رصد قائمة تصفية لمديري البرامج من أجل إيلاء الأولوية للمترشحات من ذوات الخبرة والمؤهلات المطلوبة
- تقديم المشورة المهنية للموظفين بشأن مبادرة التنقل الخاصة بالموظفين ممن لهم خمس سنوات أو أكثر من الأقدمية في البعثة وملتطوعي الأمم المتحدة الذين يشارفون على إكمال الحد الأقصى من سنوات الخدمة
- تنظيم التدريب التمهيدي في مجال السلامة المهنية والسلوك والانضباط (مرتين في الشهر) لجميع الأفراد الجدد الملتحقين بالبعثة، و ٣٠ دورة تدريبية لتحديد المعلومات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين/السلوك والانضباط للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين
- تنظيم ٤٥ دورة إعلامية لسكان المناطق المضيفة القريبة من منشآت الأمم المتحدة في مجال معايير السلوك في الأمم المتحدة وسياسة عدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين
- إتاحة التدريب لما عدده ٥٠ موظفاً وطنياً في إطار برنامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين، بما في ذلك الدورات المتعلقة بالشهادة الدولية لأهلية تشغيل الحاسوب وبشهادة الإدارة المهنية
- زيادة معرفة المجتمعات المحلية في منطقة البعثة بأكملها بأنشطة السلوك والانضباط، بوسائل تشمل التعريف برقم الاتصال المباشر وصناديق الشكاوى، والتوعية فيما يخص التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين

الأصول والمرافق

- التعجيل بالتصرف في الأصول المشطوبة بزيادة وتيرة اجتماعات المجلس المحلي لحصر الممتلكات فيما يتعلق بعمليات البيع التجاري ومبيعات الخردة المعدنية
- تعزيز برنامج التدريب والاختبار في مجال القيادة الآمنة لجميع أنواع المركبات الخفيفة والثقيلة (بما في ذلك معدات مناولة العتاد). بما يحسّن المهارات على نطاق البعثة ويحد من عدد حوادث المرور
- بدء دورات تدريبية داخلية فصلية على مهارات الفحص والصيانة (النقل البري)، بما في ذلك المهارات المتعلقة بتنفيذ نظام صيانة أسطول النقل

- استرداد النفقات المتعلقة باستخدام المركبات خارج أوقات الدوام الرسمي من الموظفين وفقا للسياسة المعمول بها في هذا الصدد
- زيادة استخدام كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في ١٠٥ من مواقع البعثة لأغراض السلامة والأمن
- إجراء عمليات تفتيش فصلية في مواقع العمل لتحديد ممارسات الصحة المهنية والسلامة غير المأمونة في القطاعات
- استكمال الدراسات الاستقصائية لمعايير العمل الأمنية الدنيا لجميع الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة وشرطة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين

الخدمات

- دمج مهام مكتب المساعدة من أجل تهيئة "مركز جامع متعدد الخدمات" يقدم الدعم في مجال الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- اتخاذ إجراءات المتابعة الرسمية الشهرية لاسترداد المبالغ، فيما يتعلق بجميع الحالات التي تظل معلقة لأكثر من ستة أشهر
- تنفيذ الربط بكابل الألياف الضوئية الممتد تحت سطح البحر من أجل تعزيز الاتصال بالموظفين باستخدام الإنترنت
- نقل موظفي الطيران إلى مواقع المقاصد الإقليمية (زويدرو وهاربر) من أجل تقديم خدمات أفضل للعملاء وتعزيز السلامة التشغيلية
- تقديم الدعم لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك إعادة تصميم أساليب سير الأعمال من أجل الامتثال لتلك المعايير، وتحديث إجراءات التشغيل الموحدة للبعثة لتعكس متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتدريب جميع موظفي شؤون المالية والميزانية وإدارة الممتلكات في البعثة
- تقديم الدعم لتنفيذ نظام أوموجا، بما في ذلك إجراء عمليات تحليل لنوعية بيانات النظام القديم وتنقية البيانات في البعثة

العوامل الخارجية

الامتثال لاتفاق مركز القوات؛ وتسليم البائعين والمتعهدين والموردين للبضائع وتقديمهم للخدمات حسب العقود المبرمة معهم؛ والحفاظة على بيئة سلمية وآمنة وعلى الاستقرار والسلام بين الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي

الجدول ٥
نواتج الدعم القياسية

الناتج	المعتمد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	المقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
تمركز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتناوبهم وإعادة تم إلى الوطن وإدارة شؤون الموظفين المدنيين	قوام متوسطه ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٧ ٨٠٧ من أفراد الوحدات العسكرية (بمن فيهم ٨٨ من ضباط الأركان)، و ٤٩٨ من ضباط الشرطة المتحدة، و ١ ٢٦٥ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٣٢ من ضباط الإصلاحات وإدارة شؤون ١ ٨١٧ موظفا مدنياً (بما في ذلك ٣ وظائف مؤقتة)	قوام متوسطه ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٥ ٤١٨ من أفراد الوحدات العسكرية (بمن فيهم ٨٨ من ضباط الأركان)، و ٤٩٨ من ضباط الشرطة المتحدة، و ١ ٢٦٥ من ضباط الإصلاحات وإدارة شؤون ١ ٦٧٦ موظفا مدنياً
رصد المعدات المملوكة للوحدات وخدمات الدعم الذاتي المقدمة	الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد لعدد متوسطه ٧ ٧١٩ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٤٠١٥ صنفا من أصناف المعدات الرئيسية و ٢٢ من فئات الدعم الذاتي	الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد لعدد متوسطه ٥ ٣٣٢ من أفراد الوحدات العسكرية و ١ ٢٦٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٣ ٨٣٠ صنفا من أصناف المعدات الرئيسية و ٢٣ من فئات الدعم الذاتي
إجراء ٣٤٠ عملية تفتيش دورية و ٦٨ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للقيام بالعمليات	إجراء ٣١٩ عملية تفتيش دورية و ٥٨ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للقيام بالعمليات	إجراء ٣١٩ عملية تفتيش دورية و ٥٨ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للقيام بالعمليات
تقديم ٢٧٢ تقريراً عن التحقق من المعدات المملوكة للوحدات إلى المقر لتيسير عملية السداد للحكومات المساهمة، تشمل ٣ ٨٤٠ يوماً من أيام العمل في مجال التفتيش، بما فيها ٢ ٣٤٤ من أيام عمل الموظفين المدنيين و ١ ٤٩٦ من أيام عمل ضباط الأركان العسكريين	تقديم ٢٤٥ تقريراً عن التحقق من المعدات المملوكة للوحدات إلى المقر لتيسير عملية السداد للحكومات المساهمة، تشمل ٣ ٤٠٤ يوماً من أيام العمل في مجال التفتيش، بما فيها ٢ ٤٠٨ من أيام عمل الموظفين المدنيين و ٩٩٦ من أيام عمل ضباط الأركان العسكريين	تقديم ٢٤٥ تقريراً عن التحقق من المعدات المملوكة للوحدات إلى المقر لتيسير عملية السداد للحكومات المساهمة، تشمل ٣ ٤٠٤ يوماً من أيام العمل في مجال التفتيش، بما فيها ٢ ٤٠٨ من أيام عمل الموظفين المدنيين و ٩٩٦ من أيام عمل ضباط الأركان العسكريين
إعداد ٤ رسائل فصلية تعطي لمحة عامة عن عمليات التقييم التي تُجرى على نطاق البعثة للقدرات المتاحة من المعدات المملوكة للوحدات ولأداء هذه المعدات	إعداد ٤ رسائل فصلية تعطي لمحة عامة عن عمليات التقييم التي تُجرى على نطاق البعثة للقدرات المتاحة من المعدات المملوكة للوحدات ولأداء هذه المعدات	إعداد ٤ رسائل فصلية تعطي لمحة عامة عن عمليات التقييم التي تُجرى على نطاق البعثة للقدرات المتاحة من المعدات المملوكة للوحدات ولأداء هذه المعدات
عقد ٤ اجتماعات للمجلس المعني باستعراض حالة إدارة المعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم	عقد ٤ اجتماعات للمجلس المعني باستعراض حالة إدارة المعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم	عقد ٤ اجتماعات للمجلس المعني باستعراض حالة إدارة المعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم

الناتج	المعتمد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	المقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
تحقيق ١٠٠ في المائة من المساءلة عن المعدات المملوكة للأمم المتحدة	التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة	التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة
حصص الإعاشة	تخزين حصص الإعاشة وتوزيعها على قوة يبلغ متوسط قوامها ٧ ٧١٩ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة	تخزين حصص الإعاشة وتوزيعها على قوة يبلغ متوسط قوامها ٣٣٢ ٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ٢٦٥ ١ من أفراد الشرطة المشكلة
	تخزين احتياطي يكفي لمدة ١٤ يوما من علب حصص الإعاشة المركبة والماء وتوزيعه على قوة يبلغ قوامها ٧ ٩٤٠ من الأفراد العسكريين (٧ ٧١٩ من أفراد الوحدات العسكرية؛ و ١٣٣ مراقبا عسكريا؛ و ٨٨ من ضباط الأركان)، و ١ ٣٧٥ من أفراد الشرطة (٤٩٨ من شرطة الأمم المتحدة، و ٣٢ من ضباط الإصلاحات، و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة) و ٧٥٢ من الموظفين المدنيين (٥١٥ من الموظفين المدنيين الدوليين و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة)	تخزين احتياطي يكفي لمدة ١٤ يوما من علب حصص الإعاشة المركبة والمياه المعبأة وتوزيعه على قوة يبلغ قوامها ٥٥٣ ٥ من الأفراد العسكريين (٣٣٢ من أفراد الوحدات العسكرية؛ و ١٣٣ مراقبا عسكريا؛ و ٨٨ من ضباط الأركان)، و ١ ٧٩٥ من أفراد الشرطة (٤٩٨ من شرطة الأمم المتحدة، و ٣٢ من ضباط الإصلاحات، و ٢٦٥ ١ من أفراد الشرطة المشكلة)، و ٧٢٢ من الموظفين المدنيين (٤٨٥ من الموظفين المدنيين الدوليين و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة) و ٩٥ من الموظفين الوطنيين (١٠ في المائة من أصل ٨٨٥ موظفا من فئة الخدمات العامة الوطنية و ٦٩ من الموظفين الفنيين الوطنيين الذين يُعتبرون أساسيين)
إمدادات الوقود	الإمداد بما قدره ١٣,٥ مليون لتر من وقود الديزل والبنزين لما متوسطه ٣٠٩ مولدات كهربائية مملوكة للأمم المتحدة (قيد الاستخدام في أي وقت من الأوقات) و ٢٥١ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات	الإمداد بما قدره ١١,٣ مليون لتر من وقود الديزل والبنزين لما متوسطه ٢٨١ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة (قيد الاستخدام في أي وقت من الأوقات) و ٢٤١ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات
صيانة أماكن العمل	صيانة وإصلاح ٧٧ موقعا من مواقع الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة، و ٥ من أماكن عمل شرطة الأمم المتحدة، و ١٩ مكانا من أماكن عمل الموظفين المدنيين في ما مجموعه ١٠١ من مواقع البعثة	صيانة وإصلاح ٦٩ مكان عمل في ما عدده ٥٨ من مواقع الوحدات العسكرية و ١٠ من مواقع وحدات الشرطة المشكلة، و ٦ أماكن عمل لشرطة الأمم المتحدة و ١٤ مكانا من أماكن عمل الموظفين المدنيين في ما مجموعه ٨٩ موقعا من مواقع البعثة. وتجديد معسكر بعد إخلائه لآخر وحدة من وحدات الشرطة المشكلة تلتحق بالبعثة

الناتج	المعتمد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	المقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
صيانة المولدات الكهربائية	تشغيل وتصليح وصيانة ٤٠٠ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة التي توجد في المخزون أو قيد الاستخدام في جميع مواقع البعثة في ليبيريا، والتي ليست مربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وغير مدعومة بمولدات كهربائية مملوكة للوحدات	تشغيل وتصليح وصيانة ٣٨١ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة التي توجد في المخزون أو قيد الاستخدام في جميع مواقع البعثة في ليبيريا والتي ليست مربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وغير مدعومة بمولدات كهربائية مملوكة للوحدات
صيانة المباني الجاهزة	إصلاح وصيانة ٩٨٠ من مباني الإيواء الجاهزة المملوكة للأمم المتحدة، و ٤٢٢ وحدة اغتسال، و ١٨٢ من المباني الجاهزة ذات الجدران الصلبة القابلة للتعديل المستخدمة في جميع مواقع البعثة في ليبيريا	إصلاح وصيانة ١٥٠٩ من مباني الإيواء الجاهزة المملوكة للأمم المتحدة، و وحدات الاغتسال، والمباني الجاهزة ذات الجدران الصلبة القابلة للتعديل المستخدمة في جميع مواقع البعثة في ليبيريا
صيانة الطرق وإصلاحها	صيانة وتجديد ١٢٨٠ كيلومترا من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية)	صيانة وتجديد ٩٤٦ كيلومترا من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية)
أسطول المركبات	تشغيل وصيانة أسطول يتكون من ١١٤٥ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المصفحة ومركبات وحدات الهندسة والمقطورات ومعدات مناولة العتاد، في ١٠ محال تصليح توجد في ٨ مواقع (منروفيا، وبوكانن، وزويدرو، وهاربر، وتومبانغ، وفوينجاما، وغبارنغا، وغرينفيل)، وفي ٣ محال للتصليح والصيانة يُستعان فيها بمصادر خارجية، ومحلين لصيانة وتصليح هياكل المركبات	تشغيل وصيانة أسطول يتكون من ١٠١٣ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المصفحة ومركبات وحدات الهندسة والمقطورات ومعدات مناولة العتاد، في ١٠ محال تصليح توجد في ٨ مواقع (منروفيا، وبوكانن، وزويدرو، وهاربر، وتومبانغ، وفوينجاما، وغبارنغا، وغرينفيل)، وفي ٥ محال للتصليح والصيانة يُستعان فيها بمصادر خارجية، ومحل واحد لتصليح هياكل المركبات
أسطول الطائرات	إمداد ٩٦٥ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١٤٢٨ مركبة مملوكة للوحدات (باستثناء المقطورات وملحقات المركبات). بما قدره ٩,٥٥ ملايين لتر من الديزل والبتزين لأغراض النقل البري	إمداد ٨٤٣ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١٣١٥ مركبة مملوكة للوحدات (باستثناء المقطورات وملحقات المركبات). بما قدره ٨,١ ملايين لتر من الديزل والبتزين لأغراض النقل البري
أسطول الطائرات	تشغيل ٣ طائرات من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة و ١٥ طائرة من الطائرات ذات الأجنحة المروحية، منها ١١ طائرة عسكرية	تشغيل ٣ طائرات من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة و ١٤ طائرة من الطائرات ذات الأجنحة المروحية، منها ١١ طائرة عسكرية

النتائج	المعتمد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	المقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
ساعات الطيران	الإمداد بما قدره ٩,٧ ملايين لتر من وقود الطائرات من أجل دعم العمليات الجوية	الإمداد بما قدره ٩,١ ملايين لتر من وقود الطائرات من أجل دعم العمليات الجوية
مواقع المطارات	٨ ٧٥٩ ساعة طيران (منها ١ ٩٩١ ساعة تنفيذها ٣ طائرات من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة و ٦ ٧٦٨ ساعة تنفيذها ١٥ طائرة من الطائرات ذات الأجنحة المروحية)، وتشمل الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية لنقل الركاب والبضائع، ونقل القوات المتناوبة، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من الرحلات الجوية	٧ ٩٩٨ ساعة طيران (منها ٢ ٣٢٠ ساعة تنفيذها ٣ طائرات من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة و ٥ ٦٧٨ ساعة تنفيذها ١٤ طائرة من الطائرات ذات الأجنحة المروحية)، وتشمل الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية لنقل الركاب والبضائع، ونقل القوات المتناوبة، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من الرحلات الجوية
المرافق الطبية	صيانة ٧ مطارات و ٨ مرافق محطات جوية و ٣٥ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر	صيانة وإصلاح ٧ مطارات و ٨ مرافق محطات جوية و ٣٥ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر
	تشغيل وصيانة ٨ عيادات من المستوى الأول، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات، ومستشفى واحد من المستوى الثالث مملوك للوحدات، و ٢٣ مركزا من مراكز الإسعاف الأولي المملوكة للوحدات لفائدة جميع أفراد البعثة	تشغيل وصيانة عيادتين من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة في منروفيا و ٧ وحدات صحية من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة و ٢٢ مركزا من مراكز الإسعاف الأولي (عيادات من المستوى الأول) المملوكة للوحدات، ومستشفيين من المستوى الثاني مملوكين للوحدات، ومستشفى واحد من المستوى الثالث مملوك للوحدات في منروفيا
	صيانة القدرات المتاحة على نطاق البعثة للإجلاء البري والجوي، بما في ذلك الإجلاء إلى مستشفيات من المستوى الرابع في غانا وجنوب أفريقيا	صيانة القدرات المتاحة على نطاق البعثة للإجلاء البري والجوي، بما في ذلك الإجلاء إلى مستشفيات من المستوى الرابع في غانا وجنوب أفريقيا
	صيانة مرافق للاستشارات والاختبارات تخدم جميع أفراد البعثة وتقدم لهم خدمات اختيارية وسرية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية	صيانة مرافق للاستشارات والاختبارات تخدم جميع أفراد البعثة وتقدم لهم خدمات اختيارية وسرية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية
	تنظيم ٢٢ دورة تدريبية توجيهية لجميع فئات الموظفين للتوعية بالأمر المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منهما	تنظيم دورات تدريبية إلزامية لجميع فئات الموظفين للتوعية بالأمر المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منهما

تنظيم دورة تدريبية للتثقيف عن طريق الأقران لما عدده ٢٠ من الموظفين الوطنيين المتمركزين خارج منروفيا

إجراء تدريب للتثقيف عن طريق الأقران لما عدده ٢٠ فردا مختارين من أفراد القوات المسلحة الليبرية، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل ومكتب الهجرة والتجنيس، وتدريب ٢٠ موظفا وطنيا على مهارات التيسير

تشغيل ودعم وصيانة نظام لاسلكي يعمل بالتردد العالي/التردد العالي جدا، بما في ذلك ٧٥ جهاز من أجهزة إعادة الإرسال وجهاز إرسال تعمل بالتردد العالي والتردد العالي جدا، و ٣١٢٤ جهاز اتصال لاسلكي محمول باليد تعمل بالتردد العالي جدا/التردد فوق العالي، و ٩٨ محطة قاعدية تعمل بالتردد العالي جدا في كافة أنحاء منطقة عمليات البعثة لتحقيق نسبة تغطية تشغيلية تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة (بأعطال في حدود ٤,٤ ساعات في السنة)

تشغيل ودعم وصيانة نظام لاسلكي يعمل بالتردد العالي/التردد العالي جدا، بما في ذلك ٥٣ جهاز من أجهزة إعادة الإرسال تعمل بالتردد العالي جدا، و ٢٠٧ ٤ أجهزة للاتصال اللاسلكي تعمل بالتردد العالي/التردد العالي جدا، منها المحمولة باليد والثابتة والمتنقلة، في كافة أنحاء منطقة عمليات البعثة لتحقيق نسبة تغطية تشغيلية تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة (بأعطال في حدود ٤,٤ ساعات في السنة)

تشغيل الاتصالات وصيانتها

تشغيل وصيانة محور اتصالات محطة أرضية و ٢٦ نظام فتحات طرفية صغيرة جدا لدعم الاتصالات الصوتية فيما بين البعثات والاتصالات الصوتية الدولية والتخزين الاحتياطي لبيانات التطبيقات الشديدة الأهمية للبعثة وخدمات الإنترنت في حال تعطل خدمات الإنترنت المتاحة من المزود، بحيث تتحقق نسبة تغطية تشغيلية تبلغ ٩٩,٩٥ في المائة

تشغيل وصيانة محور اتصالات محطة أرضية و ١٥ نظام فتحات طرفية صغيرة جدا لدعم الاتصالات الصوتية فيما بين البعثات والاتصالات الصوتية الدولية والتخزين الاحتياطي لبيانات التطبيقات الشديدة الأهمية للبعثة وخدمات الإنترنت في حال تعطل خدمات الإنترنت المتاحة من المزود، بحيث تتحقق نسبة تغطية تشغيلية تبلغ ٩٩,٩٨ في المائة

تشغيل وتدعيم وصيانة الخدمات الهاتفية المكونة من ٣٥ مقسما هاتفيا، و ٧٠٣ هواتف محمولة، و ٩٤ هاتفا محمولا للاتصالات الساتلية من نظام الثريا، و ٢٤ من الهواتف الساتلية للشبكة العالمية للاتصالات العريضة النطاق. وتحقيق نسبة تغطية تشغيلية تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة

تشغيل وتدعيم وصيانة الخدمات الهاتفية المكونة من ٣٦ مقسما هاتفيا، و ٧٠٣ هواتف محمولة، و ١٠٠ هاتف محمول للاتصالات الساتلية من نظام الثريا، و ٣٥ من الهواتف الساتلية للشبكة العالمية للاتصالات العريضة النطاق. وإنجاز نسبة ٢٥ في المائة من عملية تغيير المقسمات الهاتفية من نوع MD110 بمقسمات من الطراز الجديد من نوع MX-ONE في القطاع ألف-٢، وذلك بحلول

حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتحقيق نسبة تغطية تشغيلية تتجاوز ٩٩,٩٥ في المائة

تشغيل وتدعيم وصيانة ٧٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة (١٤٤ محطة طرفية) و ٦٠ جهازا لاسلكيا رقميا ضيق النطاق (من نوع Aprisa (١٢٠ محطة طرفية) من أجل كفاءة تخصيص وإدارة عرض النطاق الترددي

تشغيل وتدعيم وصيانة ٤٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ٦٦ نظاما لاسلكيا رقميا ضيق النطاق من أجل كفاءة تخصيص وإدارة عرض النطاق الترددي، بحيث يتم تشغيل هذه الشبكة بنسبة ٨٠ في المائة من القدرة لأكثر من نصف الوقت وتقليص اختناقها إلى ما دون ٣ في المائة من الوقت

تنفيذ إجراءات الحماية من الفيروسات الإلكترونية

الاضطلاع بأعمال التنفيذ/الكشف/الحماية في ما يتعلق بأمن البيانات واختراق الشبكة وانتشار الفيروسات الإلكترونية من أجل تحقيق توافر البيانات وسلامتها بنسبة ٩٩,٩٥ في المائة

تخطيط وتنفيذ ٤ جولات من دورة تدريبية مدتها يومان عن النظام العالمي لتحديد المواقع، ونظام المعلومات الجغرافية، والتدريب المتعلق بالخرائط لما عدده ٦٠ فردا (من أفراد الأمم المتحدة والموظفين الحكوميين على السواء)

تخطيط وتنفيذ ٤ جولات من دورة تدريبية مدتها يومان عن النظام العالمي لتحديد المواقع، ونظام المعلومات الجغرافية، والتدريب المتعلق بالخرائط، لما عدده ٧٠ من موظفي البعثة، بما في ذلك تدريب موظفي البعثة والمراقبين العسكريين وضباط شرطة الأمم المتحدة وضباط هيئة الأركان وضباط الأمن وموظفي العمليات الجوية وموظفي القسم الهندسي على استخدام برنامج "غوغل إيرث"

المعلومات والخرائط الجغرافية

إنتاج وصيانة وتوزيع ٣ ٨٤٠ من مختلف خرائط العمليات، والخرائط المواضيعية، وخرائط الصور الملتقطة بالسواتل، والخرائط الإلكترونية على شبكة الإنترنت، والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بذلك من أجل دعم عمليات البعثة، علاوة على إتاحة خدمات رسم الخرائط على شبكة الإنترنت واستخدام برنامج غوغل إيرث ونظام آرك جيس (ArcGIS) (معهد بحوث النظم البيئية)

إنتاج وصيانة وتوزيع ٤ ٨٠٠ من مختلف خرائط العمليات، والخرائط المواضيعية، وخرائط الصور الملتقطة بالسواتل، والخرائط الإلكترونية على شبكة الإنترنت، والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بذلك من أجل دعم عمليات البعثة

إتاحة تغطية لجمع البيانات الميدانية من صنف البيانات الجغرافية المكانية اللازمة لعمليات البعثة

إتاحة تغطية لجمع البيانات الجغرافية المكانية على مساحة تبلغ ٩٥٤ ٨٩٠ كيلومترا مربعا

النتائج	المعتمد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	المقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
تكنولوجيا المعلومات	(٨٠ في المائة من المساحة الإجمالية للبلد)	على مساحة تبلغ ٨٩٠ ٩٥٤ كيلومترا مربعا (٨٠ في المائة من المساحة الإجمالية للبلد)
	تقديم خدمات إعداد الخرائط على شبكة الإنترنت باستخدام برنامج غوغل إيرث وخادوم آرك جيس (ArcGIS) لتغطية نسبة ١٠٠ في المائة من منطقة عمليات البعثة بغرض تحليل التضاريس وإتاحة المعلومات الجغرافية المكانية وإنجاز الدراسات المتعلقة بذلك	برمجة وتنفيذ ١٥ دورة في مجال النظام العالمي لتحديد المواقع، ونظام المعلومات الجغرافية، والتدريب التوجيهي المتعلق بالخرائط للمراقبين العسكريين وضباط الأركان التابعين للأمم المتحدة
	تشغيل وتدعيم وصيانة القدرة على الاتصال السلس بشبكة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في أي موقع من مواقع البعثة وفي العالم بواسطة شبكة إلكترونية خاصة على الإنترنت (VPN)، بحيث تتحقق نسبة تغطية تشغيلية تبلغ ٩٩,٥ في المائة (بأعطال في حدود ٤٤ ساعة في السنة)	تشغيل وتدعيم وصيانة القدرة على الاتصال السلس بشبكة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في أي موقع من مواقع البعثة وفي العالم بواسطة شبكة إلكترونية خاصة على الإنترنت (VPN)، بحيث تتحقق نسبة تغطية تشغيلية تبلغ ٩٩,٥ في المائة (بأعطال في حدود ٤٤ ساعة في السنة)
	تشغيل وتدعيم وصيانة وصلات أرضية عالية السرعة لما نسبته ٨٠ في المائة من المواقع، بحيث يستفيد ٩٥ في المائة من المستخدمين، مع تحقيق تغطية تشغيلية نسبتها ٩٩,٥ في المائة	تشغيل وتدعيم وصيانة وصلات أرضية عالية السرعة لما نسبته ٨٠ في المائة من المواقع، بحيث يستفيد ٩٥ في المائة من المستخدمين، مع تحقيق تغطية تشغيلية نسبتها ٩٩,٥ في المائة
	تشغيل وتدعيم وصيانة وصلتي إنترنت، لليبيريا وجنوب شرق ليبيريا، من خلال جبل الألياف الضوئية الممتد تحت سطح البحر في كوت ديفوار، بحيث تتحقق تغطية تشغيلية نسبتها ٩٩,٥ في المائة	تشغيل وتدعيم وصيانة وصلتي إنترنت، لليبيريا وجنوب شرق ليبيريا، من خلال جبل الألياف الضوئية الممتد تحت سطح البحر في كوت ديفوار، بحيث تتحقق تغطية تشغيلية نسبتها ٩٩,٥ في المائة
	تشغيل وتدعيم وصيانة قدرات التغطية التشغيلية وأداء التطبيقات في مراكز البيانات بما يحقق نسبة عالية من التغطية التشغيلية (٩٩,٩٥ في المائة)	تشغيل وتدعيم وصيانة قدرات التغطية التشغيلية وأداء التطبيقات في مراكز البيانات بما يحقق نسبة عالية من التغطية التشغيلية (٩٩,٩٥ في المائة)
	تشغيل وتدعيم وصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستخدمين النهائيين (١ ١٥٤ حاسوبا حجرياً، و ١ ٤٦٧ حاسوباً مكتيبياً، و ٩٥ خادوماً، وغيرها من المعدات التي تشمل الطابعات وأجهزة الفاكس وأجهزة الإرسال الرقمية)	تشغيل وتدعيم وصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستخدمين النهائيين (٧٠٦ حواسيب حِجْرِيَّة، و ١ ١٣١ حاسوباً مكتيبياً، و ٥٨ خادوماً، و ٢١١ طابعة، و ١٠ شبكات محلية، وشبكة واحدة من الشبكات الواسعة النطاق)

النواتج غير القياسية (أو المتخصصة) الخاصة بالبعثة

النواتج	المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
تمركز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتناوهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإدارة شؤون الموظفين المدنيين (دخول البعثة في المرحلة الانتقالية)	إعادة كتيبة مشاة واحدة إلى الوطن، وسرية هندسة واحدة، ومستشفى ميداني واحد من المستوى الثاني، وقيادتي كتيبتين شمالاً ١٠١٨ جندياً و ٢٤٩ مركبة و ٦٣ حاوية بحرية	إجراء عمليات الإغاثة في الموقع للنقل الداخلي لكتيبة مشاة واحدة لتحل محل وحدات ستعاد إلى أوطانها في مناطق حدودية معرضة للخطر، وتتألف الكتيبة من ٧٠٠ جندي و ٥٣ مركبة و ١٢ حاوية بحرية
المعدات المملوكة للوحدات والدعم الذاتي (دخول البعثة في مرحلة انتقالية)	استقبال آخر وحدة قادمة من وحدات الشرطة المشكلة المؤلفة من ١٤٠ فرداً بجميع معداتهم، وإعداد الوحدة وإدماجها ونشرها	إعادة المعدات المملوكة للوحدات إلى بلدين من البلدان المساهمة بقوات
المرافق والهياكل الأساسية	توفير خدمات الصرف الصحي، بما في ذلك التخلص من مياه المجاري وجمع القمامة والتخلص منها في جميع مواقع البعثة في ليبيريا البالغ عددها ١٠١ من المواقع	توفير خدمات الصرف الصحي بصورة متواصلة، بما في ذلك جمع القمامة والتخلص منها في ٨٩ من مواقع البعثة في ليبيريا
	تشغيل وصيانة ٤٣ محطة مملوكة للأمم المتحدة من محطات تنقية المياه، وتزويد ٣٨ من مواقع البعثة غير المربوطة بشبكة المياه العامة وغير المدعومة بمحطات تنقية المياه المملوكة للوحدات	تشغيل وصيانة ٣٦ محطة مملوكة للأمم المتحدة من محطات تنقية المياه وتزويد ٢٨ من مواقع/محطات البعثة غير المربوطة بشبكة المياه العامة وغير المدعومة بمحطات تنقية المياه المملوكة للوحدات
	الاضطلاع بـ ٢٠ عملية تفتيش فصلية للتحقق من مدى	الاضطلاع بـ ٥٢ عملية تفتيش بيئية

النواتج	المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
	تشغيل وصيانة ٧ محطات لمعالجة النفايات	تشغيل وصيانة ٧ محطات لمعالجة النفايات
	حفر بئرين لتزويد الجنود بالمياه	حفر بئرين لتزويد الجنود بالمياه
النقل البري	تشغيل خدمات النقل المكوكي يوميا لفائدة ١٠٠٠ من الركاب في كل يوم، خمسة أيام في الأسبوع، وأثناء عطلة نهاية الأسبوع عند الاقتضاء، لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة، والمراقبين العسكريين وضباط الأركان، وذلك من أماكن إقامتهم إلى مرافق البعثة وأماكن عملها	تشغيل خدمات النقل المكوكي يوميا لفائدة ١٠٠٠ من الركاب في كل يوم، خمسة أيام في الأسبوع، وأثناء عطلة نهاية الأسبوع عند الاقتضاء، لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة، والمراقبين العسكريين وضباط الأركان، وذلك من أماكن إقامتهم إلى مرافق البعثة وأماكن عملها
حملة إعلامية عن إصلاح القطاع الأمني/حملة إعلامية لدعم القطاع الأمني من خلال التعريف بالتدابير المتخذة من أجل تهيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبيريا، والإبلاغ عن التقدم المحرز في القطاع الأمني وفي تعزيز النظام العام وتحسين القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية الليبيرية	تغطية متعددة الوسائط من خلال إصدار تقارير متوازنة عن عمل الوكالات الأمنية تسلط الضوء على عمل القطاع الأمني الليبري، من قبيل وحدة مواجهة حالات الطوارئ والشرطة الوطنية الليبيرية ووحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة، والشرطة المجتمعية والمشاريع السريعة الأثر ذات الصلة. ونشر قصص النجاح في إعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال إنتاج وتوزيع ١٣ نشرة إخبارية يومية، وبث برنامجين أسبوعيين مدة كل منهما ساعة واحدة (Crimewatch و Community Court و Dateline Liberia و Coffee Break) وتوزيع برنامجي فيديو مدة كل منهما ثلاث دقائق على ٤ محطات تلفزيونية، ونشر ١٢ مقالة مطبوعاً في مجلة UN Focus الفصلية، وفي الموقع الشبكي للبعثة، وإصدار ٢٤ نشرة صحفية وتقديم ١٢ إحاطة صحفية ومقابلة وندوة صحفية بشأن القضايا المتصلة بالأمن، وبث ١٢ حلقة إذاعية من برنامج Coffee Break المتحدث الرسمي	مواصلة النواتج الإعلامية مع العناصر الفنية في ضوء توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية

حملات خاصة متعددة الوسائط بشأن القضايا المتصلة رجاء النظر أعلاه بالأمن، من قبيل الشرطة المجتمعية، وتوظيف الإناث في سلك الشرطة، وسلامة المرور، ومنع الجريمة، عن طريق ١٠ إعلانات للخدمة العامة من إنتاج إذاعة البعثة تُبث على ٣٠ محطة إذاعية مجتمعية، وبث إعلان واحد بالفيديو يتعلق بالخدمة العامة على ٤ محطات تلفزيونية و ٣٠ محطة إذاعية مجتمعية، وإقامة دورة للتوعية في ١٥ مقاطعة من خلال الاستعانة بـ ٨ أفرقة من رواة الأخبار التقليديين، وعرض ١٥ مسرحية، وتقديم ٦ أغان من فرق موسيقية، وتوزيع ٢٠٠٠ قميص تي شيرت، و ٣٠٠٠٠ منشور، و ٥٠٠٠٠ لاصق، و ٥٠٠٠٠ سوار، و ٢٥٠٠٠ ملصق، و ٢٠ لافطة

حملة إعلامية لدعم الجهود الرامية إلى توطيد السلطة الوطنية في جميع أنحاء البلد/حملة إعلامية لإثراء وتعزيز تقدم البلد نحو توطيد السلام/استراتيجية للحد من الفقر/دعم الجهود الرامية إلى تحسين الأوضاع الإنسانية

تغطية متعددة الوسائط للمسائل المتصلة بإقامة الحكم الرشيد، والتعريف بأنشطة مكافحة الفساد، وجهود مكافحة الفقر، والجهود المبذولة في مجالي الصحة والتنمية، والأنشطة الإنسانية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبث تقارير عن اللاجئين من كوت ديفوار وعن الجهود التي تقوم بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على الحدود المشتركة تعزيزاً لمبادرة "توحيد العمل في الأمم المتحدة"، وذلك من خلال بث ٨ برامج حوارية أسبوعية مدة كل منها ساعة واحدة (Palaval Hut، و One Voice، و Reflections، و Problem Page، و Capitol Report، و Front Page، و Civil Affairs، و Our President)؛ وأربعة برامج أسبوعية مدة كل منها ثلاثون دقيقة (UNMIL Postbag، و You and Your Health، و Staying Alive، و School days)؛ وبرنامجين يوميين (United Nations and African News، و Yor Morning)؛ و ٢٠٦ حلقات من برنامج Coffee Break، و ٢٠٨ حلقات من برنامج Nightshift، و ٥٢ حلقة من برنامج Health is our Wealth، و ٥٢ حلقة من برنامج Let's Talk about Sex؛ ونشر ٨ مقالات في أعداد فصلية من مجلة UN Focus وفي الموقع الشبكي للبعثة، وعلى صفحة الفيسبوك؛ وتقديم برنامج

فيديو مدته ثلاث دقائق؛ وعقد ١٠ مؤتمرات صحفية ومقابلات مع ضيوف من قبيل وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية؛ وإصدار ١٠ نشرات صحفية؛ وتقديم ١٢ حلقة من البرنامج الإذاعي Coffee Break مع المتحدث الرسمي

تخطيط وتنفيذ حملة متعددة الوسائط للتشجيع على رجاء النظر أعلاه المشاركة في المصالحة، والتعريف بالأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجية الحد من الفقر، والتثقيف بفيروس نقص المناعة البشرية وبسبب التعايش مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبتقافة نبذ العنف، من خلال عدة حملات محددة الأهداف، بما في ذلك بث ١٠ إعلانات إذاعية للخدمة العامة، وبرنامجين إذاعيين (برنامج Periscope مرتين في الأسبوع، وبرنامج Civil Affairs مرة في الأسبوع)، وإعلانين بالفيديو يتعلقان بالخدمة العامة، وتقديم عرض مسرحي و ٤ حفلات لفرق موسيقية، وأغنيتين، وتنظيم مناسبات من قبيل "A Star is Born"، وإقامة ٣ احتفالات بأيام الأمم المتحدة (اليوم الدولي للسلام، ويوم الأمم المتحدة، و ١٦ يوما من أيام أعمال النشاط، بما في ذلك يوم حقوق الإنسان)، وتوزيع ٣٠٠٠٠ منشور، و ٢٥٠٠٠ ملصق، و ٣٠٠٠ قميص تي - شيرت، و ٥٠٠٠ سوار؛ وتنظيم ١٥ دورة توعية مجتمعية؛ وتوزيع نشرات صحفية؛ وعقد ٢٠ اجتماعا لفريق الأمم المتحدة للاتصالات، وتنظيم ٥ محاضرات في المؤسسات الجامعية

تنظيم حملة إعلامية لدعم الجهود الرامية إلى تحسين الأوضاع الإنسانية في ليبيريا/حملة إعلامية لإثراء وتعزيز تقدم البلد نحو السلام تغطية متعددة الوسائط لأنشطة السجون ومؤسسات القطاعين القانوني والقضائي لتفسير القانون الليبري، والحق في العدالة، والتقدم المحرز فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك ولاية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وإنتاج ٣ برامج إذاعية منتظمة تبث أسبوعيا من إذاعة البعثة، هي: Girl Power، و Women's World، و Let's Talk about Sex، بما في ذلك عقد حلقات نقاش وإجراء مقابلات؛

وإنتاج ٥٢ برنامجاً إذاعياً مختلفاً، بما في ذلك Dateline و Liberia، و Community Court، و Creek Town، و Periscope (توحيد العمل في الأمم المتحدة)، و That Children's Business، و Nationwide، و This Government Thing، و Between You and Me؛ وتقديم ١٢٠ نشرة إخبارية أسبوعية، و ٢٦٠ حلقة من برنامج Coffee Break؛ وبرنامجي فيديو قصيرين؛ ونشر ٨ مقالات في مجلة UN Focus؛ وعقد ٨ مؤتمرات صحفية مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ وإصدار ٨ نشرات صحفية، وإنتاج ٦ حلقات من البرنامج الإذاعي Coffee Break مع المتحدث الرسمي

تنظيم حملة إعلامية لدعم التقدم المحرز في تأهيل السكان المتضررين من الحرب وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية المضيفة/الإبلاغ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان

تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية بهدف الترويج للعدالة وحقوق الإنسان، ومكافحة الاستغلال الجنسي والاعتصاب، من خلال بث ١٠ إعلانات للخدمة العامة على إذاعة البعثة، وعلى المحطات الإذاعية المجتمعية؛ وبث إعلانين بالفيديو للخدمة العامة عن الإيدز وحقوق الأطفال على ٤ محطات تلفزيونية، وتوزيع ٣٠٠٠٠ منشور، و ١٠٠٠٠ ملصق، و ٢٠٠٠ قميص تي شيرت؛ وإجراء ١٥ دورة للتوعية المجتمعية من خلال الاستعانة بخدمات ٨ أفرقة من رواة الأخبار التقليديين. وإشاعة الوعي بالعملية الانتقالية من خلال إصدار ٨ أعداد من UNIMIL Today؛ وتنظيم ٥ مناسبات خاصة (اليوم الدولي لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، واليوم الدولي للسلام، والفنون في خدمة حقوق المرأة، ويوم الإذاعات الدولي من أجل الطفل، ويوم الطفل الأفريقي)؛ ونشر ١٠ مقالات على الإنترنت وفيسبوك؛ ونشر ٥٠ صورة من صور اليوم؛ وتقديم ٨ إحاطات صحفية، بمشاركة ضيوف من الحكومة؛ وتعميم ١٢ نشرة صحفية؛ وبث ٨ حلقات إذاعية من برنامج Coffee Break مع المتحدث الرسمي

توفير خدمات الأمن في ١٨٦ من مراكز الحراسة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، في جميع مرافق البعثة في مقاطعات ليبيريا الـ ١٥

توفير خدمات الأمن في ١٨٦ من مراكز الحراسة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، في جميع مرافق البعثة في

توفير خدمات الأمن

المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	النواتج
مقاطعات ليبريا الـ ١٥. ونتيجة لخفض حجم القوات في بعض المواقع التابعة للبعثة، سيتعين على أفراد الأمن المدنيين تقديم خدمات الأمن لحماية أصول الأمم المتحدة وموظفيها في هذه المواقع	توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لثلاثة من كبار موظفي البعثة ولجميع الزوار من المسؤولين الرفيعة المستوى برتبة أمين عام مساعد وما فوقها	توفير الحماية المباشرة
تحديث الخطة الأمنية مرتين في السنة والاضطلاع بعمليات لتقييم المخاطر الأمنية سنويا	تحديث الخطة الأمنية مرتين في السنة والاضطلاع بعمليات لتقييم المخاطر الأمنية سنويا	الخطة الأمنية وتقييم المخاطر الأمنية
تدريب حراس المراقبة وإجراء تدريبات عملية مرتين في السنة على أعمال الإجلاء والترحيل	تنفيذ خطة مراقبة البعثة بالاستناد إلى المعايير الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة؛ واختبار قاعدة بيانات المراقبة سنويا واستخدامها في جميع المناطق	خطة مراقبة البعثة
القيام سنويا بتحديث المسح المتعلق بالمعايير الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالبلد	القيام سنويا بتحديث المسح المتعلق بالمعايير الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالبلد	معايير العمل الأمنية الدنيا/المعايير الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالظروف الأمنية القائمة في البلد
إجراء عمليات الإجلاء الطبي الطارئ لموظفي البعثة داخل/خارج منطقة البعثة أو حسب الاقتضاء		الخدمات الطبية
خدمات المشورة والفحوص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس		
تنفيذ برامج للتدريب الأمني لفائدة ٦٥ موظفا أمنيا دوليا في مجال الأسلحة النارية مرتين سنويا ولفائدة ١٦٧ موظفا وطنيا في مجال الأسلحة الأقل فتكا. وتوفير التدريب على الأجهزة	توفير تدريب تمهيدي على الأمن لجميع الموظفين الجدد في البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتدريب ٣٢ من رجال الإطفاء والمكلفين بالتنسيق على الصعيد الإقليمي في مجال مكافحة الحرائق في سياق العمليات الإلزامية لمكافحة الحرائق والإنقاذ. وتنظيم	برامج التدريب الأمني

النواتج	المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
	دورة تدريبية للتوعية بالحرائق لـ ٤٥٠ من موظفي البعثة، والأفراد العسكريين، وأفراد شرطة الأمم المتحدة، وموظفي وكالات الأمم المتحدة. وتدريب ٩٠ مراقب حرائق	المتفجرة المرتجلة لفائدة ٧٠ من الموظفين الأمنيين الدوليين والوطنيين المكلفين بالعمل في نقاط مراقبة الدخول. وتدريب ٣٥ موظفا وطنيا في مجال مكافحة الحرائق في حالات الطوارئ والمبادئ الأساسية لمكافحة الحرائق، و ٢٥ موظفا دوليا في مجال استخدام حقيبة الإسعاف في حالات الطوارئ
النقل البحري	تشغيل سفينة شحن ساحلية واحدة تخزين وتوريد ٠,٦ مليون لتر من وقود النقل البحري	تشغيل سفينة شحن ساحلية واحدة تخزين وتوريد ٠,٥ مليون لتر من وقود النقل البحري

الجدول ٧

الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون الدوليون									
وكيل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة المجموع	المدنيون	الفرعي	الميدانية	الوطنيون ^(١)	المتطوعون	الفرع	الفرع	الفرع	
الفريق المعني بالسلوك والانضباط									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	١	١	١	١	١	١	١	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	١	٢	١	١	١	١	١	١	٧
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	٣
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	١	١	١	١	١	١	٣
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣)
المجموع الفرعي									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	٢	١	١	١	١	١	١	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	١	٢	١	١	١	١	١	١	٧
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شعبة دعم البعثة ^(٣)									
مكتب مدير دعم البعثة ^(٣)									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	٥	١٠	٨	٢٤	١٩	٣	٤٦	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	١	٧	٨	٨	٢٤	٢٠	٤	٤٨	

الموظفون الدوليون									الموظفون المدنيون
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون المدنيون	الفرعي	الميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢	أمين	وكيل أمين	
٢	١	١	-	-	(٢)	٢	-	-	
صافي التغير									
الخدمات الإدارية									
٢٤٧	٥١	١١٨	٧٨	٤٩	١٢	١٦	١	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٢٢٧	٤٩	١١٠	٦٨	٣٩	١٢	١٦	١	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
(٢٠)	(٢)	(٨)	(١٠)	(١٠)	-	-	-	-	صافي التغير
خدمات الدعم المتكامل									
٩٠٣	١٢٨	٦١٥	١٦٠	١١٣	٢٩	١٧	١	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٧٦٩	١٢٧	٤٩٧	١٤٥	١٠٣	٢٦	١٥	١	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
(١٣٤)	(١)	(١١٨)	(١٥)	(١٠)	(٣)	(٢)	-	-	صافي التغير
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة									
١١٩٦	١٨٢	٧٥٢	٢٦٢	١٧٠	٥١	٣٨	٣	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١٠٤٤	١٨٠	٦٢٧	٢٣٧	١٥٠	٤٦	٣٨	٣	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
(١٥٢)	(٢)	(١٢٥)	(٢٥)	(٢٠)	(٥)	-	-	-	صافي التغير
قسم الأمن									
٢٤٣	-	١٦٦	٧٧	٦٥	١١	١	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٢٤٣	-	١٦٦	٧٧	٦٥	١١	١	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
المجموع									
١٤٤٣	١٨٢	٩١٩	٣٤٢	٢٣٥	٦٣	٤٠	٤	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١٢٩٤	١٨٠	٧٩٥	٣١٩	٢١٦	٥٨	٤١	٤	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
(١٤٩)	(٢)	(١٢٤)	(٢٣)	(١٩)	(٥)	١	-	-	صافي التغير
٣	-	١	٢	١	-	١	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(أ) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
(٣)	-	(١)	(٢)	(١)	-	(١)	-	-	صافي التغير
المجموع الكلي									
١٤٤٦	١٨٢	٩٢٠	٣٤٤	٢٣٦	٦٣	٤١	٤	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١٢٩٤	١٨٠	٧٩٥	٣١٩	٢١٦	٥٨	٤١	٤	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
(١٥٢)	(٢)	(١٢٥)	(٢٥)	(٢٠)	(٥)	-	-	-	صافي التغير

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة، في إطار تكاليف الموظفين المدنيين.

(ج) يعكس نقل مكتب الاتصالات والإعلام من عنصر الدعم إلى بند التوجيه التنفيذي والإدارة.

الموظفون الدوليون: نقصان صافيه ٢٥ وظيفة (إلغاء) ٢٥ وظيفة (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ٢٠ من فئة الخدمة الميدانية، فضلاً عن إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥، وواحدة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: نقصان صافيه ١٢٥ وظيفة (إعادة انتداب ١٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة وإلغاء وظيفة وطنية من الفئة الفنية و ١١٠ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صافيه وظيفتان (إعادة انتداب وظيفتين)

مكتب مدير دعم البعثة

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤، يقابلها إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣، بالإضافة إلى إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)

مكتب المدير

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة برتبة ف-٣)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة من قسم الهندسة)

٩٢ - في ضوء الأهمية المتزايدة للصحة والسلامة المهنية داخل الأمم المتحدة، وبالنظر إلى الإقرار الموحد لسياسة واحدة لإدارة مخاطر السلامة المهنية على نطاق المنظمة لإرشاد جميع البعثات الميدانية في تنفيذ برنامج شامل وفعال للصحة والسلامة المهنية، أنشأ مدير دعم البعثة وحدة الصحة والسلامة المهنية داخل المكتب التابع مباشرة للمدير في عام ٢٠٠٨. ويضطلع مدير دعم البعثة، بصفته رئيس اللجنة المعنية بشؤون الصحة والسلامة المهنية، بالمسؤولية المباشرة عن الغايات والأهداف التنفيذية اليومية التي صدر بها تكليف من المقر في هذا المجال، وكذلك بصفته مسؤولاً أمام رئيس البعثة. وقد أضيفت مهمة الرقابة الإدارية العامة ووضع سياسات الوحدة وتوجيهاتها إلى مسؤوليات الموظف الإداري (ف-٤). غير أنه تنفيذاً

للعمليات والأنشطة اليومية اللازمة لبلوغ أهداف ولاية البعثة المقررة والمتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، استعيرت وظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة من قسم الهندسة لمساعد إداري يعمل مباشرة تحت إشراف الموظف الإداري. وكان هذا الترتيب مجدياً، حيث قام موظفو الوحدة بفعالية بتوجيه وتطوير هيكل الوحدة ونظمها وسياساتها. ويُقترح الآن إضفاء الطابع الرسمي على هذا الترتيب من خلال إعادة انتداب وظيفة متطوع الأمم المتحدة من قسم الهندسة إلى مكتب مدير دعم البعثة.

٩٣ - وفي سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع دعوة مجلس الأمن البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى إجراء التعديلات الداخلية الملائمة فيما يتعلق بعملية التخطيط للانتقال المستدام، وزيادة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة (ف-٣) لموظف بمجلس التحقيق.

المكاتب الإقليمية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ من قسم الهندسة)

٩٤ - يتولى مدير دعم البعثة دعم وتيسير عمل البعثة بضمان تقديم خدمات الدعم الإداري واللوجستي بكفاءة بين مقر البعثة ومكاتب المقاطعات، بالتنسيق الوثيق مع مقر الأمم المتحدة والبعثات الأخرى، ضامناً بذلك فعالية البعثة بوجه عام. ويكفل أيضاً مكتب مدير دعم البعثة الإشراف الإداري العام لجميع كبار مديري عنصر الدعم الإداري في البعثة ضمناً لتوفير الخدمات بكفاءة لجميع المتعاملين الداخليين والخارجيين مع البعثة. والمكتب مسؤول أيضاً عن إسداء المشورة للعنصر الفني للبعثة بشأن ما يُعمل به في مجال الدعم الإداري من سياسات وقواعد واستراتيجيات. وفي هذا السياق، وفي ظل إغلاق المعسكرات وإعادة تشكيلها في الوقت الذي تقلص فيه البعثة عنصرها العسكري وتزيد من عنصر الشرطة التابع لها، حيث تقوم بنقل أعداد كبيرة من الأفراد والعتاد، الأمر الذي سيكون حاسم الأهمية لعمل البعثة في الإشراف على سير هذه المرحلة الانتقالية الهامة، يُقترح أن يُعزز ملاك موظفي المكاتب الإقليمية الحالي، المكون من ٢٣ وظيفة (٤ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) في إطار مكتب مدير دعم البعثة، بوظيفة برتبة ف-٤ لموظف إداري إقليمي عن طريق نقل وظيفة برتبة ف-٤ من قسم الهندسة.

المكتب الإقليمي لسلامة الطيران لغرب أفريقيا

الموظفون الوطنيون: لم يطرأ أي تغيير صاف (إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥، ووظيفة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٩٥ - لقد أدى إنشاء المكتب الإقليمي لسلامة الطيران لغرب أفريقيا في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا باستخدام الموارد المتاحة لدى البعثة إلى الزيادة من حيث التعقيد والحجم في عمل وحدة سلامة الطيران، حيث أُسندت إليها مراقبة سلامة الأصول الجوية التابعة لكل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، حيث تتطلب زيادة الأنشطة المتعلقة بسلامة الطيران عملاً متواصلًا مع الوحدات التنفيذية لكل بعثة من البعثات المعنية في المنطقة. وفي هذا السياق، وضماناً لمتعة رئيس وحدة سلامة الطيران بوضع متكافئ مع الموظفين الإقليميين فيما يتعلق بالرتبة الممنوحة لرؤساء الأقسام، ولا سيما رؤساء أقسام الطيران، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف شؤون الطيران من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ لكبير موظفي المكتب الإقليمي لسلامة الطيران، وإعادة تصنيف وظيفة موظف لشؤون الطيران من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤. وبالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى دليل سلامة الطيران الذي أعدته إدارة الدعم الميداني في عام ٢٠١٢، يُقترح أن يُعزز ملاك وحدة السلامة الجوية الحالي، الذي يتكون من ثلاث وظائف (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية)، بوظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعد إداري، عن طريق نقل وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم النقل.

الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: نقصان ١٠ وظائف (إعادة انتداب وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية وإلغاء ٨ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان صافيه ٨ وظائف (إلغاء ١٠ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، يقابله إعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صافيه وظيفتان (إعادة انتداب وظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

مكتب رئيس الخدمات الإدارية

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) ٩٦ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجماً مع دعوة مجلس الأمن البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى إدخال التعديلات الداخلية اللازمة فيما يتعلق بعملية التخطيط للانتقال المستدام، ولتحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، يُقترح إلغاء وظيفة وطنية واحدة لمساعد إداري من فئة الخدمات العامة.

قسم الشؤون المالية

الموظفون الدوليون: نقصان ٤ وظائف (إلغاء ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية) الموظفين الوطنيون: نقصان ٨ وظائف (إلغاء ٨ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٣ وظائف (إعادة انتداب ٣ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) ٩٧ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجماً مع الطلب الذي وجهه مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وسعيًا إلى تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، يُقترح إلغاء ٤ وظائف لمساعدين في الشؤون المالية من فئة الخدمة الميدانية و ٨ وظائف وطنية لمساعدين في الشؤون المالية من فئة الخدمات العامة، وإعادة انتداب ثلاث وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، واحدة إلى قسم الخدمات الطبية وأخرى إلى مركز العمليات المشتركة وثالثة إلى وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفيما بين البعثات.

قسم إدارة الموارد البشرية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية) ٩٨ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجماً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وسعيًا إلى تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، يُقترح إلغاء وظيفتين من وظائف المساعدين في شؤون السفر من فئة الخدمة المدنية.

قسم إدارة الممتلكات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)
الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة)

٩٩ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجماً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وسعيًا إلى تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، يُقترح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية لاثنتين من المساعدين في مراقبة الممتلكات وشؤون المخزونات ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة لمساعد في مراقبة الممتلكات وشؤون المخزونات.

قسم المشتريات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إعادة انتداب وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)
متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة)

١٠٠ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجماً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وسعيًا إلى تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، يُقترح إعادة انتداب وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم الطيران ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم الخدمات الطبية.

قسم الخدمات الطبية

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (إعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من قسم الإمدادات)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين (إعادة انتداب وظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم الشؤون المالية وقسم المشتريات)

١٠١ - يقود قسم الخدمات الطبية، الذي يتألف من ٣٢ وظيفة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من الفئة الفنية الوطنية، و ١٥ من فئة الخدمات العامة الوطنية و ١١ من فئة متطوعي الأمم المتحدة) بدعم خدمات الصحة الأساسية في البعثة، بما في ذلك التلقيح، والفحوص المختبرية، وخدمات

الأشعة السينية، والعناية بالأسنان، بالإضافة إلى دعم عمليات الإجلاء ضمن منطقة البعثة وإلى خارجها. ويدير قسم الخدمات الطبية عيادتين من المستوى الأول في منروفيا وستة مراكز صحية في جميع أنحاء منطقة البعثة. ويشرف القسم كذلك على إدارة ثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات ومستشفى من المستوى الثالث مملوكة للوحدات أيضاً. وفي سياق التخفيض التدريجي للعنصر العسكري للبعثة، سيكون من الضروري الإبقاء على التغطية بالخدمات الطبية في غبارنغا وبوكانان دعماً لولاية البعثة في ضوء عدم توافر المرافق الطبية المناسبة على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات. وفي هذا الصدد، يُقترح تعزيز قسم الخدمات الطبية بوظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة المخصصة لمهن التمريض عن طريق إعادة انتداب وظيفتين من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، إحداها من قسم الشؤون المالية والأخرى من قسم المشتريات، وبوظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة المخصصة لمهن التمريض عن طريق إعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من قسم الإمدادات.

خدمات الدعم المتكاملة

الموظفون الدوليون: نقصان صافيه ١٥ وظيفة (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ وإلغاء ١٦ وظيفة (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ١٢ من فئة الخدمة الميدانية، يقابلها نقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية))

الموظفون الوطنيون: نقصان ١١٨ وظيفة (إعادة انتداب ١٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة وإلغاء ١٠١ وظيفة (١ من الفئة الفنية الوطني و ١٠٠ من فئة الخدمات العامة الوطنية))

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صافيه وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة)

المركز المشترك للعمليات اللوجستية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة واحدة برتبة ف-٣)

١٠٢ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وسعيًا إلى تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٦، يُقترح إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٣ إلى قسم الطيران.

قسم مراقبة الحركة

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة من برتبة ف-٣)
 ١٠٣ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وسعيًا إلى زيادة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٦، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف من موظفي مراقبة الحركة.

القسم الهندسي

الموظفون الدوليون: نقصان ٤ وظائف (نقل وظيفة برتبة ف-٤ وإلغاء ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)
 الموظفون الوطنيون: نقصان ٥١ وظيفة (إعادة انتداب ١٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة وإلغاء ٣٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)
 متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)

١٠٤ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وسعيًا إلى زيادة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٦، يُقترح إلغاء ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، إحداها لمساعد في شؤون إدارة المرافق، وأخرى لمساعد في الشؤون الإدارية، وثالثة لمساعد في شؤون المخزونات، و ٣٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة (٨ مساعدين في الشؤون الهندسية ومساعد في شؤون المخازن و ٢٢ بناءً و ٦ فنيين في الشؤون الهندسية). ويقترح أيضاً إعادة انتداب ١٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة إلى مركز التحليل المشترك للبعثة، ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى مكتب من المكاتب الإقليمية، ونقل وظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة إلى مكتب مدير دعم البعثة.

قسم الطيران

الموظفون الدوليون: زيادة صافيتها وظيفتان (إعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية من قسم المشتريات، وإلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)
 الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)

١٠٥ - يكفل قسم الطيران، الذي يتألف ملاكه الوظيفي الحالي من ٣٩ وظيفة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٨ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من الفئة الفنية الوطنية، و ١٤ من فئة الخدمات العامة الوطنية، و ١٠ من فئة متطوعي الأمم المتحدة)، عمل أسطول البعثة من الطائرات وفقاً لمعايير الطيران والممارسات التي أوصت بها منظمة الطيران المدني الدولي، وللمعايير الأمم المتحدة للطيران في عمليات النقل الجوي لأغراض حفظ السلام ولأغراض إنسانية، ولما اعتمده الأمم المتحدة من سياسات وإجراءات وممارسات في مجال الطيران. ويضطلع القسم أيضاً بعمليات تتعلق بالنشر السريع للقوة الأمنية، وزيادة الدوريات الجوية على طول الحدود مع غينيا وكوت ديفوار وسيراليون، وتوفير خدمات طيران على أكبر قدر من المرونة لنقل الركاب والبضائع، ولتأمين رحلات الربط وعمليات الإجلاء الطبي. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم القسم بتشغيل وصيانة سبعة مطارات وما يزيد على ٣٥ مهبطاً لطائرات الهليكوبتر، إلى جانب الأصول التابعة للقسم في مطار روبرتس الدولي ومطار سبريغز باين. وفي ضوء حالة عدم الاستقرار التي نشأت في الآونة الأخيرة على الحدود مع كوت ديفوار، أدى ارتفاع وتيرة العمليات التي تنفذ باستخدام طائرات الهليكوبتر العسكرية إلى زيادة الطلبات الجوية على طول الحدود. وعلاوة على ذلك، لا تزال خدمة الإنقاذ في حالات تحطم الطائرات، التي ينبغي أن تتولى إدارتها هيئة المطارات الوطنية، محدودة للغاية من حيث القدرات. ولا يوجد لدى القسم حالياً أخصائي مدرب في مجال الإنقاذ في حالات تحطم الطائرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع الطيران المدني في ليبيريا أخذ في النمو، حيث زاد عدد شركات الطيران التي تسير رحلات جوية في المجال الجوي الوطني، وفي بعض الحالات، بدأت بعض الشركات تستخدم المطارات التي تديرها كليا ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وفي ضوء ما تقدم، يُقترح أن يعزز قسم الطيران بوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إحداهما لرئيس لدائرة المطافئ والأخرى لضابط مناوب مسؤول عن العمليات الجوية، وكذلك بوظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة ليعمل مديراً لمطار، وذلك من خلال نقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية من قسم المشتريات ووظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة من قسم النقل.

١٠٦ - وتضمن الملاك المعتمد لقسم الطيران للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ تحويل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف للعمليات الجوية إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية. وأعلنت البعثة عن الوظيفة مرتين ولكنها لم تتلق أي طلبات من مرشحين مؤهلين بالنظر إلى عدم توفر المهارات التقنية اللازمة لأنشطة الطيران المتخصصة. وفي هذا السياق، يُقترح إلغاء وظيفة

وطنية من الفئة الفنية وإعادة انتداب وظيفة برتبة ف-٣ من المركز المشترك للعمليات اللوجستية.

١٠٧ - وفي سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع دعوة مجلس الأمن البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢) إلى إدخال التعديلات الداخلية اللازمة فيما يتعلق بعملية التخطيط للانتقال المستدام، وسعيًا إلى تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، يُقترح إلغاء وظيفة مساعد للعمليات الجوية من فئة الخدمة الميدانية.

قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء وظيفتين برتبة ف-٢ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ١٠ وظائف (إلغاء ١٠ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)

١٠٨ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وسعيًا إلى تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، يُقترح إلغاء وظيفتين برتبة ف-٢ لموظفين معاونين في تكنولوجيا المعلومات، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد في الاتصالات السلكية واللاسلكية، و ١٠ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة (٣ مساعدين في شؤون الفواتير و ٧ عمال تركيب أجهزة).

قسم النقل

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ١٩ وظيفة (إعادة انتداب وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة وإلغاء ١٨ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)

١٠٩ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاماً مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وسعيًا إلى تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة

ف-٤ لئائب كبير موظفي النقل، ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية لمساعدين في شؤون النقل و ١٨ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة لمساعدين في شؤون النقل. ويُقترح أيضا أن يعاد انتداب وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم الطيران ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة إلى وحدة السلامة الجوية.

قسم الإمدادات

الموظفون الدوليون: نقصان ٤ وظائف (إلغاء ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)
الموظفون الوطنيون: نقصان ٣٧ وظيفة (إعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة وإلغاء ٣٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

١١٠ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاما مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وسعيا إلى تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٦، يُقترح إلغاء ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية لمساعدين في شؤون الإمدادات و ٣٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة (٢٠ مساعدا في شؤون المخازن و ١٥ مساعدا في شؤون الوقود). ويُقترح أيضا إعادة انتداب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة إلى قسم الخدمات الطبية.

وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)
١١١ - في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، وانسجاما مع الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، وسعيا إلى تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٦، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد في شؤون المعدات المملوكة للوحدات.

الفريق المعني بالسلوك والانضباط

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (تحويل وظيفتين مؤقتتين، واحدة برتبة ف-٤ والأخرى من فئة الخدمة الميدانية، إلى وظيفتين ثابتتين)
الموظفون الوطنيون: لم يطرأ أي تغيير صاف (تحويل وظيفة وطنية مؤقتة من فئة الخدمات العامة إلى وظيفة ثابتة)

١١٢ - يتمثل دور الأفرقة المعنية بالسلوك والانضباط في بعثات حفظ السلام في تنفيذ استراتيجية للقضاء على سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، استناداً إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: أنشطة الوقاية، وأنشطة الإنفاذ، وأنشطة التدابير العلاجية. وقد أصبحت هذه المهام جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام، ويمكن الآن اعتبارها مهام ذات طابع مستمر. ولذلك يُقترح تحويل وظيفة برتبة ف-٤ لموظف لشؤون السلوك والانضباط، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري ووظيفة وطنية لمساعد إداري من فئة الخدمات العامة من وظائف مؤقتة إلى وظائف ثابتة.

ثانياً - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق	المبلغ	تقديرات التكاليف		المخصصات	النفقات	الفئة
		(٢٠١٤/٢٠١٣)	(٢٠١٣/٢٠١٢)			
النسبة المئوية	(٢) - (٣) = (٤)	(٣)	(٢)	(١)		
(٢) ÷ (٤) = (٥)						
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة						
	(٢١٣,٤)	٧٠٥٠,٠	٧٢٦٣,٤	٧١١٠,٢		المراقبون العسكريون
	(٣٨ ٦١١,٥)	١٤٠ ٢٥٥,٧	١٧٨ ٨٦٧,٢	١٨٥ ٠٤١,٢		الوحدات العسكرية
	(١ ١٣٩,٤)	٢٤ ٩٧٠,٥	٢٦ ١٠٩,٩	٢٤ ٨٢٣,٢		شرطة الأمم المتحدة
	١٢ ٠٧٩,٢	٣١ ٧٢٦,٩	١٩ ٦٤٧,٧	٢٠ ٩٥٧,٠		وحدات الشرطة المشكّلة
	(٢٧ ٨٨٥,١)	٢٠٤ ٠٠٣,١	٢٣١ ٨٨٨,٢	٢٣٧ ٩٣١,٦		المجموع الفرعي
						الموظفون المدنيون
	٣٨٦٠,٧	٩٥ ٠٠١,٩	٩١ ١٤١,٢	٩٥ ٧٧٢,٥		الموظفون الدوليون
	(٢٦٤,٥)	١٧ ١٦٢,٨	١٧ ٤٢٧,٣	١٧ ٢٦١,٢		الموظفون الوطنيون
	٣٣٩,١	١١ ٧٤٤,٦	١١ ٤٠٥,٥	١١ ٥٢٣,٤		متطوعو الأمم المتحدة
	(٤٣٢,٧)	٩,٠	٤٤١,٧	٥٠٨,٣		المساعدة المؤقتة العامة
	٣٥٠٢,٦	١٢٣ ٩١٨,٣	١٢٠ ٤١٥,٧	١٢٥ ٠٦٥,٤		المجموع الفرعي
						التكاليف التشغيلية
	٤٧,٩	١ ٥٤٠,٧	١ ٤٩٢,٨	١ ٢٧٠,٣		الموظفون المقدمون من الحكومات
	-	-	-	-		مراقبو الانتخابات المدنيين
	(٢١٧,٧)	٦٧٣,٣	٨٩١,٠	٥٢٤,٣		الاستشاريون
	(١٠٣,١)	١ ٩٧٤,٣	٢ ٠٧٧,٤	٢ ٢٧٠,٣		السفر الرسمي

الفئة	النفقات (٢٠١٢/٢٠١١)		المخصصات (٢٠١٣/٢٠١٢)		تقديرات التكاليف (٢٠١٤/٢٠١٣)		الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥) = (٤) - (٣)	(٦) = (٤) ÷ (٥)	المبلغ	النسبة المئوية
المرافق والهياكل الأساسية	٥٤ ٣٨٦,٥	٤٨ ٨٩٥,٨	٤٨ ٥٧٦,٧	(٣١٩,١)	(٠,٧)			
النقل البري	١٠ ٥٩٤,٧	٩ ٠٧٧,٣	١٣ ٩٩٢,٢	٤ ٩١٤,٩	٥٤,١			
النقل الجوي	٥٨ ١٦٤,٢	٤٨ ٦٨٦,١	٤٨ ٥٣٨,٩	(١٤٧,٢)	(٠,٣)			
النقل البحري	٣ ٠٠٦,٩	٣ ٢٣٧,١	٣ ١٤٣,٠	(٩٤,١)	(٢,٩)			
الاتصالات	١١ ٤٠٣,٠	١١ ٥١٢,٩	١١ ٧٦٧,٣	٢٥٤,٤	٢,٢			
تكنولوجيا المعلومات	٤ ٠٧٦,٢	٣ ٨٧٨,١	٤ ٧٨٥,٨	٩٠٧,٧	٢٣,٤			
الخدمات الطبية	٧ ٧٢٣,١	٧ ٤٨٢,٦	٧ ٢٠٨,٤	(٢٧٤,٢)	(٣,٧)			
المعدات الخاصة	٢ ٢١٩,٠	٢ ٠٥٢,٥	١ ٧٥٥,٢	(٢٩٧,٣)	(١٤,٥)			
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣ ٢٨١,٧	٣ ٨١٧,٥	٥ ٣٤٦,٨	١ ٥٢٩,٣	٤٠,١			
المشاريع السريعة الأثر	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	-	-			
المجموع الفرعي	١٥٩ ٩٢٠,٢	١٤٤ ١٠١,١	١٥٠ ٣٠٢,٦	٦ ٢٠١,٥	٤,٣			
إجمالي الاحتياجات	٥٢٢ ٩١٧,٢	٤٩٦ ٤٠٥,٠	٤٧٨ ٢٢٤,٠	(١٨ ١٨١,٠)	(٣,٧)			
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١ ٥١٠,٦	٩ ٧٣٢,٠	٩ ٥٦٢,٨	(١٦٩,٢)	(١,٧)			
صافي الاحتياجات	٥١١ ٤٠٦,٦	٤٨٦ ٦٧٣,٠	٤٦٨ ٦٦١,٢	(١٨ ٠١١,٨)	(٣,٧)			
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) ^(أ)	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	-	-			
مجموع الاحتياجات	٥٢٢ ٩٧٠,٠	٤٩٦ ٤٥٧,٨	٤٧٨ ٢٧٦,٨	(١٨ ١٨١,٠)	(٣,٧)			

(أ) تشمل تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ مبلغاً قدره ٥٢ ٨٠٠ دولار مقدماً من حكومة ألمانيا.

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

١١٣ - في ما يلي القيمة المقدرة للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه

٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز القوات ^(أ)	٢ ٦٤٤,٢
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٢ ٦٤٤,٢

(أ) تشمل قيمة الإيجارات المقدرة للمرافق المقدمة من الحكومة والإعفاء من رسوم وضرائب الطيران.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

١١٤ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ مبادرات تحسين الكفاءة التالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	المبادرة
المرافق والهياكل الأساسية	٦٤,٠	تخفيض في استهلاك الوقود بسبب تجميع المعسكرات من أجل تقليل عدد المولدات الكهربائية ومكيفات الهواء
النقل البري	٢١٠,٠	تخفيض بنسبة ٣ في المائة في المسافات المقطوعة بسبب تطبيق مبادئ توجيهية صارمة للإنفاذ فيما يتعلق باستخدام المركبات خارج أوقات الدوام
تكنولوجيا المعلومات	٦٥,٠	زيادة استعمال الخوادم الافتراضية بما يؤدي إلى انخفاض في عدد الخوادم
المجموع	٣٣٩,٠	

دال - عوامل الشواغر

١١٥ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ عوامل الشواغر التالية:

(النسبة المئوية)

النسبة الفعلية	النسبة المدرجة في	النسبة المتوقعة	الفترة
٢٠١٢/٢٠١١	الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٤	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
٣,٠	٢,٠	٣,٠	المراقبون العسكريون
٠,٥	٢,٠	٠,٥	الوحدات العسكرية
٧,٠	٥,٠	٩,٠	شرطة الأمم المتحدة
٠,٥	-	٠,١	وحدات الشرطة المشكّلة
الموظفون المدنيون			
٩,٠	١٢,٠	٧,٨	الموظفون الدوليون
			الموظفون الوطنيون
٢٠,٠	١٥,٠	٢٢,٧	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
٥,٠	٥,٠	٥,٣	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
٧,٠	٩,٠	٧,٢	متطوعو الأمم المتحدة
			الوظائف المؤقتة ^(١)
-	-	-	الموظفون الدوليون (الصيانة)

النسبة الفعلية	النسبة المدرجة في الميزانية	النسبة المتوقعة	الفئة
٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	
٧٥,٠	-	-	الموظفون الدوليون (المساعدة الانتحائية)
-	-	-	الموظفون الوطنيون
١٢,٥	١٢,٠	١٢,٠	الموظفون المقدمون من الحكومات

(أ) تُمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١١٦ - يستند تطبيق معدلات الشواغر إلى النشر الفعلي للأفراد في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ والنصف الأول من الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، وكذلك إلى نمط الإنفاق بالبعثة والتغيرات المتوقعة في قوام البعثة.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

١١٧ - تستند الاحتياجات اللازمة لفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (عقود الإيجار الشاملة للخدمة) والاكتفاء الذاتي بمبلغ مجموعه ٢٠٠ ٥٤٥ ٦١ دولار، موزع على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدّر	الفئة
	المعدات الرئيسية
٢٧ ٤٢٤,٧	الوحدات العسكرية
٦ ١٧٨,٣	وحدات الشرطة المشكّلة
٣٣ ٦٠٣,٠	المجموع الفرعي
	الاكتفاء الذاتي
١٤ ١٨٦,٠	المرافق والهياكل الأساسية
٥ ٨٥٠,٠	الاتصالات
٦ ١٥٠,٣	الخدمات الطبية
١ ٧٥٥,٢	المعدات الخاصة
٢٧ ٩٤٢,٢	المجموع الفرعي
٦١ ٥٤٥,٢	المجموع

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
الظروف البيئية القاسية	١,٨٠	١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨
ظروف التشغيل المكثف	١,٣٠	١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨
الأعمال العدائية/التخلي القسري	٠,٦٠	١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨	أيلول/سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨
باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن			
عامل النقل الإضافي	٥,٠-٠,٠		

واو - التدريب

١١٨ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للتدريب خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدّر
الاستشاريون	
الاستشاريون في مجال التدريب	٤٠٦,٠
السفر الرسمي	
السفر الرسمي لأغراض التدريب	٤٠٧,٩
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
رسوم ولوازم وخدمات التدريب	٢٣٢,٩
المجموع	١٠٤٦,٨

١١٩ - وفيما يلي العدد المقرر من المشاركين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مقارنة بالفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون			
العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	
٦٥	٤ ٧١٩	٢ ٠٤٦	٦٧٨	١ ٠١٥	٢ ٠٣٤	٨٩٤	٩١٧	١ ٠٥٢	التدريب الداخلي
٨	٣	١	١٢	٥	١٦	٤٥	٤٤	٤٨	التدريب الخارجي (أ)
٧٣	٤ ٧٢٢	٢ ٠٤٧	٦٩٠	١ ٠٢٠	٢ ٠٥٠	٩٣٩	٩٦١	١ ١٠٠	المجموع

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا، وفي أماكن أخرى خارج منطقة البعثة.

١٢٠ - ويهدف البرنامج التدريبي المعد لأغراض البعثة خلال فترة الميزانية ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى تعزيز المهارات القيادية والإدارية والتنظيمية لدى أفراد البعثة، عن طريق تنظيم ١٠٦ دورات تدريبية يستفيد منها ما مجموعه ١ ٧٠٢ من المشاركين. وينصب تركيز البرنامج التدريبي للبعثة بوجه خاص على تعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي البعثة في ميادين الإدارة، والميزانية، والمالية، والطيران، والهندسة، والنقل البري، والاتصالات، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، والشؤون السياسية والمدنية، ومعايير السلوك والانضباط، والقضايا الجنسانية، والأمن، والخدمات الطبية، والمشتريات وإدارة العقود، وسيادة القانون، وإدارة الإمدادات والممتلكات.

زاي - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

١٢١ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ المقدّر
المعدات الخاصة	
معدات الكشف عن الألغام وإزالتها	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	١ ٦٤٨,٦
لوازم الكشف عن الألغام وإزالتها	-

١٢٢ - وبموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مكلفة بالعمل مع حكومة ليبيريا من أجل معالجة الثغرات الرئيسية التي يجب سدها بغية تيسير نجاح عملية الانتقال. وفي هذا السياق، استهلكت البعثة برنامجاً لبناء القدرات المتعلقة بالتخلص من المعدات المتفجرة لصالح القوات المسلحة الليبيرية من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي اعتُبرت فجوة رئيسية في القدرات، وذلك في التقييم المشترك بين البعثة وحكومة ليبيريا للقدرات والثغرات الحالية في مجال الأمن الوطني، الذي أُنجز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويبلغ التواتر الحالي لاكتشاف الذخائر غير المنفجرة في ليبيريا ما يقرب من قطعتي ذخيرة أسبوعياً، تتكون بمعظمها من الصواريخ والقنابل اليدوية وقذائف الهاون. ويتولى تخفيف حدة المخاطر الأمنية حالياً ثلاث سرايا هندسية عسكرية تابعة للبعثة. غير أن البعثة سيكون لديها قدرة محدودة مع تخفيض عدد السرايا الهندسية إلى سرية واحدة في ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في سياق تقليص حجم وجودها العسكري. ولا يوجد حالياً أي قدرات قائمة داخل المؤسسات الأمنية الليبيرية للاضطلاع بهذه المهام.

حاء - المشاريع السريعة الأثر

١٢٣ - ترد أدناه الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بالمقارنة مع الفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (الموارد الفعلية)	١ ٠٠٠,٠	٤٣
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (الموارد المعتمدة)	١ ٠٠٠,٠	٤٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (الموارد المقترحة)	٢٥٠,٠	١٠
تأهيل/إعادة بناء مركز الشرطة	٢٥٠,٠	١٠
تأهيل/إعادة بناء مكاتب الهجرة والمراكز الحدودية	٢٥٠,٠	١٠
تأهيل/إعادة بناء محاكم الصلح	٢٥٠,٠	١٠
مشاريع تهدف إلى بناء قدرات الفئة السكانية الضعيفة على تعزيز التماسك الاجتماعي	٢٥٠,٠	١٠
المجموع	١ ٠٠٠,٠	٤٠

١٢٤ - وتشمل المشاريع السريعة الأثر المراد الاضطلاع بها تأهيل وبناء محاكم الصلح، ومراكز الشرطة، والمراكز الحدودية للهجرة والجمارك، فضلا عن المشاريع المجتمعية الرامية إلى بناء القدرات فيما يتعلق بالفئات السكانية الضعيفة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي. وتهدف المشاريع السريعة الأثر التي ستنفذها البعثة إلى تعزيز الهياكل الأساسية لسيادة القانون في المناطق الريفية، تمثيا مع الولاية الشاملة للبعثة.

ثالثا - تحليل الفروق^(١)

١٢٥ - ترد في المرفق الأول - باء لهذا التقرير المصطلحات الموحدة المطبقة أدناه فيما يتعلق بتحليل فروق الموارد. ولا تزال المصطلحات المستخدمة هي نفسها التي استُخدمت في التقارير السابقة.

الفرق		المراقبون العسكريون
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢,٩)	(٢١٣,٤)	

• معايير التكاليف: انخفاض تكلفة السفر لأغراض التناوب

١٢٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض متوسط تكاليف السفر لأغراض التناوب حيث أن تكلفة تذكرة السفر ذهابا وإيابا بلغت ٣ ٩٤٠ دولارا مقارنة بمبلغ ٤ ٩٥٢ لتذكرة السفر ذهابا وإيابا في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، فقد طُبِق معدل شغور قدره ٣ في المائة على حساب تكاليف المراقبين العسكريين مقارنة بمعدل الشغور ٢ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

الفرق		الوحدات العسكرية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢١,٦)	(٣٨ ٦١١,٥)	

• الولاية: تخفيض قوام أفراد الوحدات العسكرية

(١) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد التحليل لتباينات لا تقل عن زائد أو ناقص ٥ في المائة و ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

١٢٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تخفيض قوام أفراد الوحدات العسكرية من قوام إجمالي قدره ٧ ٨٠٧ أفراد في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٥ ٧٨٣ فردا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، ثم إلى ٤ ٧٦٥ فردا في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (الإعادة المُقررة لـ ٢٠٢٤ فردا من أفراد الوحدات العسكرية في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ولـ ١٠١٨ فردا في الربع الأخير من الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤). وقد طُبّق معدل شغور قدره ٢ في المائة في حساب تكاليف أفراد الوحدات.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٤,٤)	(١ ١٣٩,٤)	شرطة الأمم المتحدة

• معايير التكاليف: انخفاض تكلفة السفر لأغراض التناوب

١٢٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض متوسط تكاليف السفر لأغراض التناوب حيث أن تكلفة تذكرة السفر ذهابا وإيابا بلغت ٤ ٠٠٨ دولارات مقارنة بمبلغ ٥ ٢٨٣ دولارا لتذكرة السفر ذهابا وإيابا في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، فقد طُبّق معدل شغور قدره ٧ في المائة على حساب تكاليف شرطة الأمم المتحدة مقارنة بمعدل الشغور ٥ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٦١,٥	١٢ ٠٧٩,٢	وحدات الشرطة المشكّلة

• الولاية: زيادة قوام أفراد الشرطة المشكّلة

١٢٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في زيادة قوام أفراد الشرطة المشكّلة من ٨٤٥ فردا في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١ ٢٦٥ فردا في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (بزيادة وحدات الشرطة المشكّلة من ٧ إلى ١٠ وحدات) إلى جانب زيادة استخدام الرحلات الجوية التجارية المستأجرة في السفر لأغراض التناوب مقارنة بالاستخدام المقرر سابقا للأصول الجوية للأمم المتحدة في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، يقابله جزئيا تطبيق معدل شغور قدره ٥ في المائة في حساب تكاليف الشرطة المشكّلة مقارنة بعدم تطبيق أي معدل شغور في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

الفرق		الموظفون الدوليون
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٤,٢	٣ ٨٦٠,٧	

• الإدارة: تطبيق معدل شغور أقل وجداول مرتبات منقحة

١٣٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تطبيق معدل شغور أقل يبلغ ٩ في المائة في حساب تكاليف الموظفين الدوليين مقارنة بمعدل الشغور المطبق فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ وقدره ١٢ في المائة، استنادا إلى النمط التاريخي للبعثة، فضلا عن تنقيح جدول المرتبات المقرر للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، يقابلها جزئيا خفض ٢٨ وظيفة.

الفرق		الموظفون الوطنيون
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١,٥)	(٢٦٤,٥)	

• الإدارة: تخفيض ملاك الموظفين الوطنيين

١٣١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تخفيض ١١٠ وظائف لموظفين فنيين وطنيين في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة، ومن أجل تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٦، مع تطبيق معدل شغور قدره ٢٠ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الفنيين الوطنيين في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين مقارنة بمعدل الشغور ١٥ في المائة المطبق في الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢. ويقابل هذا الانخفاض الكلي في الاحتياجات جزئيا الاحتياجات المقدرة على أساس الرتبة خ ع-٤ الدرجة الخامسة، ووظيفة الموظف الوطني من الرتبة باء والدرجة السابعة لجداول المرتبات المحلية مقارنة بالرتبة خ ع-٣ الدرجة التاسعة ووظيفة الموظف الوطني من الرتبة باء والدرجة الرابعة، المستخدمة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، استنادا إلى نمط الإنفاق التاريخي للبعثة وفي سياق إنجاز عملية تصنيف البعثة

الفرق		متطوعو الأمم المتحدة
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣,٠	٣٣٩,١	

• الإدارة: تطبيق معدل شغور أقل

١٣٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تطبيق معدل شغور أقل يبلغ ٧ في المائة في حساب تكاليف متطوعي الأمم المتحدة مقارنة بمعدل الشغور المطبق فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وقدره ٩ في المائة، استناداً إلى النمط التاريخي للبعثة.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٩٨,٠)	(٤٣٢,٧)

المساعدة المؤقتة العامة

• الإدارة: تحويل الوظائف المؤقتة إلى وظائف دائمة

١٣٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في التحويل المقترح للوظائف المؤقتة في الفريق المعني بالسلوك والانضباط إلى وظائف ثابتة.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٢٤,٤)	(٢١٧,٧)

الخبراء الاستشاريون

• الإدارة: تخفيض المدخلات والنواتج

١٣٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الحاجة إلى الاستفادة من الخدمات الاستشارية فيما يتعلق ببرامج التدريب في البعثة بسبب انخفاض عدد الدورات التدريبية وعدد المشاركين في التدريب في سياق تقليص المكونين العسكري والمدني للبعثة.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٥,٠)	(١٠٣,١)

السفر في مهام رسمية

• الإدارة: تخفيض المدخلات والنواتج

١٣٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض عدد الرحلات فيما يتعلق بالسفر غير المتصل بالتدريب في سياق تقليص المكونين العسكري والمدني للبعثة.

الفرق		المرافق والهياكل الأساسية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٠,٧)	(٣١٩,١)	

• **الولاية: تخفيض قوام أفراد الوحدات العسكرية**

١٣٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات التقديرية فيما يتعلق بمعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات بسبب تقليص عدد الأفراد العسكريين؛ وصهاريج المياه وخزانات التعفين، فضلا عن معدات أماكن الإقامة بسبب إغلاق المخيمات؛ والمرافق العامة بسبب استجرار نسبة أكبر من إمدادات المياه للبعثة من الآبار لا عن طريق الهيئة الوطنية لإدارة المياه؛ والخدمات الأمنية بسبب إبرام عقد بشروط أفضل مع مورّد جديد مقارنة بالعقد السابق؛ والوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب انخفاض عدد المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة والمولدات المملوكة للوحدات.

١٣٧ - ويقابل الانخفاض الكلي في الاحتياجات المقدرة جزئيا زيادة الاحتياجات فيما يتعلق ببرنامج البعثة لاستبدال المعدات والمرافق التي تجاوزت مدة صلاحيتها وأصبحت بالية، بما في ذلك المرافق الجاهزة مثل وحدات المباني ذات الجدران الصلبة ومرافق الاغتسال والحوايات البحرية وكذلك أصناف إضافية من المعدات مثل محرقة النفايات، والميزان، وآلة تمزيق الورق فيما يتعلق بالتنظيف والتخلص من النفايات امتثالا للسياسات والمبادئ التوجيهية البيئية؛ والمعدات الكهربائية من أجل ضمان فعالية الأداء وفعالية تدابير السلامة؛ واستتجار الأماكن على أساس تحديد العقود؛ وخدمات الصيانة استنادا إلى ترتيبات تعاقدية قائمة ومحددة؛ وخدمات البناء في ما يتعلق بالصرف الصحي والخدمات البيئية، وشبكة السلامة والأمن، فضلا عن المشاريع الإنشائية التنفيذية؛ وقطع الغيار واللوازم فضلا عن لوازم الصيانة نظرا إلى ارتفاع تكاليف الصيانة فيما يتعلق بالأصول العتيقة في البعثة.

الفرق		النقل البري
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٥٤,١	٤ ٩١٤,٩	

• **الإدارة: اقتناء المركبات البديلة**

١٣٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في اقتناء مركبات بديلة فضلا عن قطع الغيار لأسطول المركبات العتيقة في البعثة، حيث لم يُرصد أي اعتماد لاقتناء المركبات في الفترتين الماليتين ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١٢/٢٠١٣. ويقابل الزيادة الإجمالية في الاحتياجات المقدرة جزئيا انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بتخفيض بنسبة نحو ٥ في المائة في استهلاك الوقود أُجريَ مقابل مستويات الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٠,٣)	(١٤٧,٢)	النقل الجوي

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

١٣٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في إخراج طائرة عمودية واحدة فقط للخدمة المتوسطة من الخدمة، وهو ما قابله جزئيا احتياجات إضافية متعلقة باستئجار وتشغيل الطائرة الثابتة الجناحين التابع للبعثة بسبب زيادة تكاليف الأسطول المضمونة وتكلفة ساعات الطيران استنادا إلى العقد الحالي.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢,٢	٢٥٤,٤	الاتصالات

• الإدارة: اقتناء المعدات البديلة

١٤٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات فيما يتعلق بمعدات الاتصالات بسبب الحاجة إلى استبدال المعدات العتيقة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٣,٤	٩٠٧,٧	تكنولوجيا المعلومات

• الإدارة: زيادة خدمات تكنولوجيا المعلومات

١٤١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات فيما يتعلق بمعدات الاتصالات بسبب الحاجة إلى استبدال المعدات العتيقة، فضلا عن زيادة

الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات، وذلك بسبب تخصيص اعتمادات لتغطية تكاليف الدعم التقني على المستويات الأول والثاني والثالث وتحسين/تحديث نظم البرمجيات وتطبيقها بمعدل ٣٢٠ دولاراً لكل مستخدم في السنة، بحيث يشمل حزمة برمجيات الدعم الميداني (عامل تعجيل أموجا المكون من ١٨ وحدة)، وخدمات الدعم التي يقدمها مركزياً مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعدل ٧٥ دولاراً لكل مستخدم في السنة. ويقابل الزيادة الإجمالية في الاحتياجات المقدرة جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتراخيص والرسوم واستئجار البرمجيات في سياق تقليص المكوّنين العسكري والمدني للبعثة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٣,٧)	(٢٧٤,٢)	الخدمات الطبية

• الولاية: تخفيض قوام أفراد الوحدات العسكرية

١٤٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تخفيض معدات الدعم الذاتي المملوكة للوحدات بسبب تقليص عدد الأفراد العسكريين.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٤,٥)	(٢٩٧,٣)	المعدات الخاصة

• الولاية: تخفيض قوام أفراد الوحدات العسكرية

١٤٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تخفيض معدات الدعم الذاتي المملوكة للوحدات بسبب تقليص عدد الأفراد العسكريين.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٤٠,١	١ ٥٢٩,٣	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• الولاية: برنامج إزالة الألغام من أجل معالجة الثغرات الرئيسية التي تعاني منها الحكومة في هذا المجال

١٤٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تنفيذ برنامج تدريبي على إزالة الألغام من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل معالجة الثغرات الرئيسية التي تعاني منها الحكومة في هذا المجال، حتى يتسنى تسهيل النجاح في العملية الانتقالية، على النحو الوارد في تكليف مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢). ويقابل الزيادة الإجمالية في الاحتياجات المقدرة جزئياً انخفاض تكاليف الشحن وما يتصل به من تكاليف فيما يخص رسوم الموانئ لمنروفيا وللموانئ الواقعة في البلدان المجاورة فيما يتعلق بسفن الشحن الساحلية التابعة للبعثة، فضلاً عن تكاليف الشحن للشحنات المشتركة بين البعثات وشحنات قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، وانخفاض تكلفة الخدمات الأخرى بسبب تخصيص اعتماد لتغطية تكاليف أعمال التنظيف البيئية يجري رصده في إطار بند الميزانية المعنون خدمات التعديل والتجديد في تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بالفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٤٥ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل البعثة:

- (أ) اعتماد مبلغ ٤٧٨ ٢٢٤ ٠٠٠ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال فترة الـ ١٢ شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛
- (ب) قسمة مبلغ قدره ١١٩ ٥٥٦ ٠٠٠ دولار إلى أنصبة مقرره للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛
- (ج) قسمة مبلغ قدره ٣٥٨ ٦٦٨ ٠٠٠ دولار إلى أنصبة مقرره للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بمعدل شهري قدره ٣٩ ٨٥٢ ٠٠٠ دولار، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

خامساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها ٢٦٤/٦٦ و ٢٧٥/٦٦ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي صدق عليها كل من الجمعية العامة ومجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة

(القرار ٦٦/٢٦٤)

المقرر/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

تواصل البعثة إحراز التقدم في الحد من معدل الشواغر بها، الأمر الذي يمكن أن يعزى إلى حد كبير إلى تطوير عمل هيئات الاستعراض المركزية الميدانية. فقد بلغ معدل الشواغر في وظائف الموظفين المدنيين الدوليين ١٨,٦ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، و ١٧,٦ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، و ٧,٨ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٢

أجرت البعثة استعراضا مستفيضا لهيكل ملاكها الوظيفي والوظائف الشاغرة بها في إطار إعداد احتياجاتها لميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، التي ألغت البعثة فيها عددا من الوظائف المدنية الدولية وحولتها إلى وظائف وطنية. وعلاوة على ذلك، قامت البعثة، في إطار إعداد تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، باستعراض هيكل ملاكها من الموظفين المدنيين في الأقسام كل على حدة، من أجل ترشيح ملاك الموظفين المدنيين من خلال نقل الوظائف وإعادة انتدابها وإلغائها في سياق إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للبعثة وانسحابها التدريجي

تعمل البعثة على تعزيز الضوابط الداخلية في مجال إدارة الأصول. وفي هذا الصدد، ينظم قسم إدارة الممتلكات اجتماعات شهرية لأصحاب المصلحة مع جميع الوحدات ذات المحاسبة المستقلة لمناقشة أداء إدارة الممتلكات، ويقدم المشورة إلى الوحدات ذات المحاسبة المستقلة بشأن كيفية تحسين المؤشرات ذات الأداء الضعيف. وكمثال على ذلك، يُطلب إلى مديري الأصول تتبع الأمور مع المستخدمين النهائيين، والقضاء على التناقضات المعللة بعبارة "لم يُعثر عليه". كما يجري تذكير الموظفين بمسؤوليتهم عن المعدات المملوكة للأمم المتحدة والاستخدام الإلزامي للقوائم

تلاحظ انخفاض معدلات شواغر الموظفين المدنيين ودورهم في الآونة الأخيرة وتقر في الوقت ذاته بأن هناك إمكانية لخفضها بقدر أكبر، وتطلب، بالتالي، إلى الأمين العام ضمان شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة ٢١)

تشدد على أهمية أن يجري الأمين العام استعراضا شاملا للاحتياجات من الموظفين المدنيين لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تحويل وظائف الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية وزيادة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم، وبخاصة عندما يكون هناك تغيير كبير في الولاية أو مستويات القوة المأذون بها، لضمان ملاءمة هيكل الموظفين المدنيين لتنفيذ ولايات البعثات على نحو فعال وتحسينه لأفضل الممارسات في مجال التوظيف في جميع البعثات (الفقرة ٢٣)

ترحب بالتحسن الذي طرأ فيما يتعلق بجملة أمور، منها التحقق المادي من الممتلكات غير المستهلكة، وتؤكد أهمية تعزيز الدورة الكاملة لإدارة سلسلة الإمداد في إطار عمليات حفظ السلام، وتكرر في هذا الصدد طلبها إلى الأمين العام أن يعزز الضوابط الداخلية في إدارة هذه الأصول لكفالة توفير ضمانات كافية لمنع هدر الموارد والخسائر المالية للمنظمة (الفقرة ٣٠)

المقرر/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب
تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام المركبات خارج أوقات الدوام على جميع المركبات التابعة للبعثات، وأن يبلغ عن ذلك في تقريره المقبل عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الفقرة ٣١)	نُفذ وقع مدير دعم البعثة على سياسة استخدام المركبات خارج أوقات العمل الرسمية في آب/أغسطس ٢٠١٢

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

(القرار ٦٦/٢٧٥)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
تعيد تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن ينفذ مبادرة "الأداء الموحد" وفقاً للولايات التي اعتمدها في هذا الصدد الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمحاسن التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومحاسن إدارات الوكالات المتخصصة (الفقرة ١١)	عقب إنشاء في آذار/مارس ٢٠١٢ لجنة توجيه مشتركة تتألف من الحكومة والأمم المتحدة والشركاء في التنمية، استمر إحراز التقدم فيما يتعلق بـ "توحيد الأداء". وأقرت اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ البرنامج الموحد الذي يتألف من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، ويتضمن خطة عمل وتقديرات للتكاليف. وستفيد خطة العمل هذه في وضع برامج البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت خطة عمل لإدارة التغيير لمدة خمس سنوات انسجاماً مع متطلبات "توحيد الأداء" وانتقال البعثة، من أجل تنسيق ممارسات سير الأعمال في المجالات الرئيسية، بما في ذلك السفر والموارد البشرية والمشتريات وتكنولوجيا المعلومات

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المسائل الشاملة

(A/66/718)

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

المقرر/الطلب

توقعت البعثة توفير ١٦ مليون دولار بفضّل تدابير تحقيق الكفاءة فيما يتعلق بميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وشمل ذلك تمديد فترة استخدام الأصول مثل سيارات الركاب والمولدات الكهربائية. وسيتم الإبلاغ بالأثر الفعلي لهذه التدابير في تقرير أداء الميزانية ذي الصلة

تيسيرا لتقييم مدى تأثير إجراءات الكفاءة في تنفيذ الميزانية، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تشمل تقارير أداء الميزانية، حسب الاقتضاء، وفي سياق تحليل الفروق، تفاصيل عن الوفورات الناتجة عن تنفيذ تدابير الكفاءة (الفقرة ١٩)

تواصل البعثة استعراض عملياتها لضمان التمييز بوضوح بين تدابير الكفاءة ونقص الإنفاق

ترى اللجنة الاستشارية أنه يجب، عند إعداد تقارير أداء الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١، التمييز بين أي وفورات تنتج عن تنفيذ تدابير الكفاءة، وبين أوجه النقص في الإنفاق الناجمة عن عوامل أخرى (الفقرة ٢٣)

لقد حددت البعثة أهدافا شاملة ودرست مقترحات ميزانيتها بنظرة ناقدة من أجل تخفيض الموارد والنفقات الرأسمالية. وقد أنشئت الخلية المشتركة لتنسيق التحركات/مركز العمليات الجوية للبعثة وبدأت تزاوّل عملها. ويجري حاليا إقرار استخدام المركبات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات بوصفها مسألة ذات أولوية. وتقدم البعثة المعلومات والتدابير الواجب تطبيقها لضمان أن لا يحدث أي تأثير ذي بال على تنفيذ الولاية

ترحب اللجنة الاستشارية بالجهود الرامية إلى تحديد أهداف شاملة لعمليات تخفيض الموارد وإلى إجراء فحص دقيق للمقترحات المتعلقة بالنفقات الرأسمالية بحسب البعثات الميدانية، وتحيط علما بالضمان الذي مُنح والذي يفيد بمراعاة الظروف المحددة المتصلة بكل عملية من عمليات حفظ السلام أثناء إعداد الميزانية. بيد أن اللجنة تعتبر أنه كان ينبغي أن توفر الميزانيتين المقترحتان لهذه الفترة المزيد من المعلومات عن طريقة تطبيق كل بعثة لهذه التدابير، وأن يشمل ذلك، عند الاقتضاء، أية تدابير تخفيفية مقررة لئلا يكون هناك أي أثر على تنفيذ الولاية (الفقرة ٣٣)

تعترم البعثة وضع تدابير للكفاءة المستدامة لا تشمل تأجيل النفقات الرأسمالية كوسيلة لتحقيق الكفاءة

في هذا الصدد، تحذر اللجنة الاستشارية أيضا من مساواة إرجاء الإنفاق الرأسمالي بتنفيذ تدابير الكفاءة المستدامة التي تنبثق عن تغييرات في أساليب العمل تتيح تنفيذ الولايات بما يعزز الكفاءة من حيث التكلفة. وتتوقع اللجنة الاستشارية كذلك أن يجري التخطيط بعناية لضمان ألا تشكل أية استعادة لنفقات رأسمالية

مرجأة أثناء الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ عبثاً مالياً إضافياً على الدول الأعضاء في فترات مالية لاحقة (الفقرة ٣٤)

تستند معدلات الشواغر المستخدمة في حساب الاحتياجات في ميزانية البعثة إلى معدلات الشغور الفعلي لأحدث فترة أداء للميزانية وستة أشهر من الفترة المالية الحالية. فعلى سبيل المثال، استند إلى معدل الشغور الفعلي فيما يتعلق بالموظفين الدوليين البالغ ٧,٨ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ومتوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٩,٤ في المائة للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في تطبيق معدل شغور بنسبة ٩ في المائة للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤

تواصل البعثة إجراء تحسينات في الحد من معدل الشواغر بها، مما يمكن أن يعزى إلى حد كبير إلى تطور عمل هيئات الاستعراض المركزية الميدانية. فقد بلغ معدل الشواغر للموظفين المدنيين الدوليين ١٨,٦ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، و ١٧,٦ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، و ٧,٨ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٢

تحتوي تقديرات ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ معلومات عن تخفيض العنصر العسكري للبعثة بما عدده ١٠١٨ جندياً في الربع الأخير من الفترة المالية، وتوسيع نطاق عنصر الشرطة بما عدده ٤٢٠ فرداً من أفراد الشرطة المشكلة بحلول بداية الفترة

شرعت البعثة والمقرر في مجهود مشترك للحد من حالات التأخر في التوظيف وذلك بهدف خفض معدلات الشغور. ففي آب/أغسطس ٢٠١٠، فوض المقرر للبعثة معظم مهام التوظيف. ويتم تدريب موظفي البعثة على مختلف العمليات والإجراءات التي كان المقرر يضطلع بها من قبل. وقد حدث تحسن ملحوظ في عدد الوظائف الشاغرة

ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تستند عوامل تأخير النشر ومعدلات الشغور المقرر تطبيقها إلى افتراضات ميزنة مبررة تبريراً تاماً تراعى البيانات التاريخية والعوامل المنظورة معاً. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم تبرير واضح في وثائق الميزانية للمعدلات المستخدمة، ولا سيما عندما تختلف هذه المعدلات عن المعدلات الفعلية السارية أثناء إعداد الميزانية (الفقرة ٣٦)

تعتبر اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تؤدي إصلاحات إدارة الموارد البشرية التي أقرتها الجمعية العامة في السنوات الأخيرة وتوافر قائمة المرشحين المعلنة أسماؤهم سلفاً إلى تخفيض ملحوظ ومستدام في معدلات الشغور الفعلية للموظفين المدنيين في جميع عمليات حفظ السلام. وبالتالي، ترى اللجنة أنه ينبغي إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض في سياق مشاريع الميزانية المستقبلية (الفقرة ٣٨)

ترى اللجنة الاستشارية أنه توخياً للوضوح فيما يتعلق بالأساس الذي تستند إليه مقترحات الاحتياجات من الموارد، ولا سيما أثناء نشر البعثات أو توسيعها، ينبغي أن تتضمن المعلومات المقدمة إلى الجمعية العامة في سياق الميزانيات المقترحة تفاصيل جداول النشر المرحلي لأفراد الجيش والشرطة وأثرها على الاحتياجات من الموارد (الفقرة ٣٩)

تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد موقفها المتمثل في الحاجة إلى أن يجري باستمرار استعراض الوظائف التي تظل شاغرة لفترة طويلة، ولا سيما قبل تقديم أية مقترحات بإنشاء وظائف جديدة إلى الجمعية العامة. ولم يتضح للجنة ما إذا كانت كل واحدة من عمليات حفظ السلام تجري استعراضات منتظمة من هذا

المقرر/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

لفترات طويلة. ففي آب/أغسطس ٢٠١٢، كانت هناك وظيفة واحدة (من بين ٥١٣ وظيفة مدنية دولية معتمدة) ظلت شاغرة لأكثر من ٢٤ شهرا، ويُقترح استخدامها في دعم إعادة تشكيل هيكل البعثة في المنطقة الحدودية ومنذ عام ٢٠١١، بدأت البعثة عملية قوية للرصد والإبلاغ الأسبوعي عن الشواغر من أجل إجراء استعراض مستمر ومدى الحاجة إلى جميع الوظائف الشاغرة وزيادة زمن الاستجابة لجميع عمليات التوظيف بغية التوصل إلى حل لحالات التأخر في شغل الوظائف الشاغرة

سعت البعثة لإجراء دراسة دقيقة للسفر لأغراض التدريب في محاولة لاستخدام الأموال بأكبر قدر ممكن من الحكمة. وانخفض الإنفاق على السفر المتعلق بالتدريب بشكل مطرد من ١٠٠ ٥٤٦ دولار في الفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ٣٠٠ ٣٦٢ دولار في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ و ٤٠٠ ٣٢٣ دولار في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢

تسعى البعثة إلى تحديد جهودها بوضوح لتحقيق الاستفادة الكاملة من أي تدابير للكفاءة تستطيع التوصل إليها. وفي تقديرها لميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وصفت البعثة عدة جهود استخدمتها وأسفرت عن تحقيق وفورات. وفي تقديرها لميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، حددت البعثة تدابير إضافية لتحقيق الكفاءة

طلب قسم إدارة الممتلكات بالبعثة من الوحدات ذات المحاسبة المستقلة تقديم مبررات واقعية لاختلاف المخزونات عن النسب المقررة

القبيل. وفي هذا الصدد، يشار إلى أنه في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة، أقرت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٤٦، توصية اللجنة الاستشارية بإعادة تبرير استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، مع شرح الوظيفة الشاغرة. وتوصي اللجنة بتطبيق شرط مماثل على الوظائف في عمليات حفظ السلام، وبإدراج معلومات عن الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر في الميزانيات المقترحة للبعثات، مع تبرير محدد لأي وظيفة يقترح الاحتفاظ بها (الفقرة ٥٤)

وفي هذا الصدد، ما زالت اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء مستوى موارد التدريب في مجال حفظ السلام، المتاحة للسفر المتصل بالتدريب. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة موقفها بأن السفر لغرض التدريب ينبغي أن يبقى قيد المراجعة الدقيقة وأن يظل في أضيق الحدود الممكنة (الفقرة ٧٤)

توصي اللجنة بأن يجري في التقارير المقبلة عن المكاسب والوفورات في التكاليف بذل جهود إضافية لجمع وتقديم معلومات داعمة موثوقة تقييم بشكل ظاهر علاقات السبب والنتيجة بين الإجراءات المتخذة وأي مكاسب/وفورات يبلغ عنها. وتلاحظ اللجنة أن الإبلاغ عن تقييم تأثير تدابير زيادة الكفاءة على الولاية وتقديم الخدمات لا يزال ضعيفا في هذه المرحلة (الفقرة ٨٦)

توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام استعراض موجودات المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات في عمليات حفظ السلام وملاءمة هذه الموجودات مع النسب القياسية التي حددتها إدارة الدعم الميداني ونشرتها في دليل التكاليف والنسب القياسية. وتطلب اللجنة أن يجري تقديم معلومات في هذا الصدد في سياق التقرير المقبل للاستعراض العام.

وتدرك اللجنة أنه قد تكون ثمة ظروف تشغيلية خاصة بالبعثات تبرر زيادة الموجودات عن النسب القياسية، وتطلب أن يجري، حسب مقتضى الحال، إدراج هذا التبرير بشكل واضح في مقترحات الميزانية الخاصة بالبعثات المعنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (الفقرة ٩١)

ترى اللجنة أنه ينبغي أيضا أن تستند موجودات معدات تكنولوجيا المعلومات في عمليات حفظ السلام إلى مستويات النشر المقررة للموظفين للفترة المعنية، أو إلى النشر الفعلي في البعثة، أيهما أكبر، بدلا من استنادها إلى كامل المستوى المأذون به من الموظفين (الفقرة ٩٢)

تستند خطة الاقتناء الحالية للبعثة لمعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ورقة التوجيه الاستراتيجية الصادرة عن شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن نسب إدراج المعدات. ومع ذلك، يجب أن تكون المخزونات من المعدات متاحة من أجل مواجهة التغيرات غير المتوقعة (المكاتب الجديدة، والتحركات الجديدة للقوات، وتغير الاحتياجات التشغيلية)، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا أتيحت مخزونات إضافية

زادت أنشطة البعثة من حيث تناوب الأفراد وإعادة تم إلى أوطانهم، وستبقى نشيطة خلال السنوات الثلاث القادمة. وترى البعثة أن هناك حاجة إلى الحفاظ على مستوى عال من السلامة خلال تحركات القوات. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن وجود منسق للتناوب يضمن التقييد بالإجراءات المناسبة فيما يتعلق بنقل البضائع الخطرة على متن رحلات الركاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمل التنسيق في مرحلة ما قبل الرحلات وما بعدها يوفر مساعدة لا تقدر بثمن للبلدان المساهمة بأفراد القوات والشرطة المشكلة ولشركات الطيران على حد سواء. وترى قيادة البعثة أن في الاحتفاظ بمنسقي التناوب أكبر خدمة لمصالح البعثة

ترى اللجنة أن منسقي التناوب يقدمون خدمات قيمة للبلدان المساهمة بقوات وبقوات الشرطة، وتتوقع أن يسعى الأمين العام إلى تحديد الموارد اللازمة لضمان استخدامهم (الفقرة ١٠٢)

ليس لدى البعثة مشاريع تستوفي شرط الحد الأدنى

تطلب اللجنة كذلك أن تتضمن مقترحات الميزانية المقبلة لعمليات حفظ السلام معلومات محددة عن جميع مشاريع التشييد التي يُلتَمَس إيجاد موارد لها تربو على مليون دولار للفترة المالية المعنية (الفقرة ١٠٦)

المقرر/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ المقرر/الطلب

تقوم البعثة حاليا بمراجعة المركبات الموجودة في حيازتها، وهي بصدد تحديد المركبات القديمة وغير الصالحة للاستخدام تمهيدا لشطبها

تعمل البعثة على إبقاء نفقات السفر في حدود الاعتمادات المقررة، بينما تتخذ في الوقت نفسه تدابير مثل جلب المدربين إلى البعثة وإرسال عدد أقل من المشاركين إلى حلقات العمل والاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة، مما أسفر عن تحقيق وفورات للبعثة. ففيما يتعلق بالفترة ٢٠١٠/٢٠١١، حققت البعثة انخفاضاً في الاحتياجات بنسبة ٢٤,٣ في المائة

ستواصل البعثة السعي إلى إيجاد سبل جديدة للاستعاضة عن السفر الجوي باستخدام أدوات الاتصالات، مثل التداول من بعد عبر الفيديو والتعلم الإلكتروني. وقد واجهت البعثة صعوبات كبيرة في استخدام الاتصالات القائمة على الإنترنت بسبب ارتفاع تكلفة وصلات الاتصالات التي تأتي من كوت ديفوار وبطنها، ونظراً لأنها تتعرض للانقطاع بشكل متكرر. وبالتالي، فبينما تحاول البعثة استخدام تدابير لتحقيق وفورات في الميزانية بدلا من السفر، فإن عدم موثوقية الاتصالات لا يترك للبعثة في كثير من الأحيان خيارا سوى اللجوء إلى السفر

تلاحظ اللجنة الاستشارية الإجراءات المتخذة لنقل المركبات في ما بين البعثات لتلبية الاحتياجات الناشئة، لكنها ما زالت ترى أنه يلزم إجراء مزيد من الاستعراض لأسطول المركبات التابع لبعثات حفظ السلام (الفقرة ١١٠)

تسلم اللجنة بأن التطورات المتصلة بالعمليات، قد تؤدي، أحيانا، إلى بروز احتياجات إضافية خاصة بالسفر. إلا أن اللجنة تشعر بالقلق إزاء مستوى زيادة الإنفاق على السفر الذي جرى الإبلاغ عنه في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وتؤكد اللجنة على أهمية أن تُدرج الاحتياجات المتعلقة بالسفر في الميزانية على نحو سليم وأن تُبذل كل الجهود لكفالة الإبقاء على نفقات السفر في حدود المخصصات التي جرت الموافقة عليها (الفقرة ١٣٧)

تحيط اللجنة الاستشارية علما بتخفيض الاعتمادات المرصودة للسفر في مهام رسمية، لكنها ترى أنه ينبغي الاستمرار في إبقاء الاحتياجات في هذا المجال قيد المراجعة الدقيقة. ورغم تسليم اللجنة بأن التنفيذ الفعال للولايات يستدعي السفر، فإنها تشعر بالقلق إزاء تعطيل الأعمال اليومية للموظفين والأثر المحتمل لذلك على تنفيذ البرامج جراء غيابهم لفترات مطولة عن مراكز العمل. وبناء على ذلك، تعتبر اللجنة أنه ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد من التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من أساليب التمثيل للحد من الحاجة إلى السفر. وقد أثارَت اللجنة أيضا شواغل خاصة تتعلق بمستوى السفر المتصل بالتدريب الذي يجري حاليا (الفقرة ١٣٨)

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

(A/66/718/Add.13)

الإجراء الذي اتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية	الطلب/التوصية
<p>في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، وصل المبلغ الذي دفع منذ إنشاء البعثة لتسوية ١١٩ مطالبة إلى ٣ ٩٦٩ ٢٢٦ دولارا. وسويت المطالبات الست. وهناك حاليا مطالبتان وردتا في الآونة الأخيرة لم تسويا بعد في انتظار عملية استعراض المطالبات</p>	<p>فيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أبلغت اللجنة الاستشارية أن ما دُفع سدادا لـ ١١٤ مطالبة منذ بداية البعثة كان في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ يبلغ ٣ ٩٠٤ ٠٠٠ دولار. ولا تزال ٦ مطالبات تنتظر التسوية. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يجري بسرعة تسوية مطالبات الوفاة والعجز المتبقية (الفقرة ١٤)</p>
<p>شهدت البعثة صعوبات كبيرة على مدى سنوات في العثور على أفراد مؤهلين للعمل كموظفين وطنيين من الفئة الفنية. فمما يدعو للأسف أن عدد الأفراد المؤهلين قليل نسبيا في الوقت الحاضر، نظرا للظروف السائدة في ليبيريا. وتجدر البعثة باستمرار صعوبات لجذب مرشحين محليين مؤهلين في الوقت الذي يرتفع فيه عدد الوظائف الوطنية من الفئة الفنية عاما بعد عام. فقد ارتفع معدل الشواغر من الوظائف الوطنية من الفئة الفنية من ١٥,٣ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى ٢٢,٧ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ثم إلى متوسط فعلي نسبته ٢٧,١ في المائة في الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل في اتخاذ مبادرات جديدة لإدراج طلب للحصول على إعفاء خاص يميز تخفيض العدد المطلوب من سنوات الخبرة السابقة المكتسبة في شغل عمل ذي صلة والاستعاضة عن ذلك باحتساب عدد سنوات الخبرة المكتسبة في شغل عمل داخلي باعتبارها تساوي سنوات الخبرة المكتسبة في شغل وظيفة وطنية من الفئة الفنية</p>	<p>يساور اللجنة الاستشارية القلق من ارتفاع معدل الشغور الخاص بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وتحت البعثة على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لتصحيح هذا الوضع. وتؤكد اللجنة، في هذا الصدد، أهمية بناء قدرات الموظفين الوطنيين في بعثات حفظ السلام لتيسير انتقالهم إلى شغل وظائف محلية خلال مرحلة تقليص البعثات ثم سحبها في نهاية المطاف (الفقرة ٣١)</p>
<p>في حين تقلص حجم العمل الناشئ عن تنفيذ القرارات ٢٥٠/٦٣ و ٢٤٨/٦٥، فإن الذي يواصل تحميل قسم إدارة الموارد البشرية عبئا ثقيلا ومتزايدا، هو تنفيذ مشاريع أو مبادرات جديدة من قبيل إطلاق نظام إنسبيرا</p>	<p>أعربت اللجنة الاستشارية من قبل عن الرأي القائل بأن الزيادة الكبيرة في عبء العمل الناشئة عن تنفيذ القرار ٢٥٠/٦٣ يفترض أن تكون ذات طابع مؤقت. وترى اللجنة أن المنطق نفسه يمكن تطبيقه فيما يتصل</p>

الطلب/التوصية

الإجراء الذي اتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

الإلكتروني لتقييم الأداء (كانت البعثة إحدى البعثات التي شملت هذه التجربة في ٢٠١١/٢٠١٢)، والعملية التي أجريت في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ المتعلقة بإعادة تصنيف وظائف البعثة، والشروع في عام ٢٠١٢ في تنفيذ مخطط لتنقل الموظفين، ونقل صلاحيات إضافية في مجال الموارد البشرية في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ من المقرر إلى البعثة. ومن المبادرات المقبلة الأخرى التي يرحب أن تتطلب مزيداً من الموظفين المعنيين خصيصاً بالموارد البشرية، مبادرة إدارة المحفوظات التي يُراد منها تحقيق الأداء الفعال في حفظ وقيود الملفات الإدارية للموظفين والمستندات المتعلقة بمعاشرتهم التقاعدية وغيرها من المستندات، والأخذ في ذلك بوسائل الحفظ الإلكتروني

يعزى تأخر تنفيذ المشاريع أساساً إلى البنية التحتية للطرق الرديئة جداً التي تجعل من الصعب للغاية نقل مواد البناء الأساسية (معظمها لا يوجد إلا في العاصمة). وتتأثر مشاريع البناء أيضاً بموسم الأمطار الطويل (بمتد بين ٦ و ٨ أشهر). ثم إن الشركاء المنفذين الذين يقبلون على إنجاز هذه المشاريع التي تكون تكاليفها العامة زهيدة ولا تترك هامشاً للربح، هم في العادة شركاء ذوو قدرات تنفيذية محدودة، ويجد معظمهم صعوبات في توفير التمويل المسبق للمرحلة النهائية من الأعمال التي تمثل ٢٠ في المائة من التكلفة الإجمالية. غير أن المكاتب الميدانية التابعة للبعثة وأفرقة إدارة المشاريع ذات الأثر السريع تتولى رصد جميع هذه المشاريع عن كثب وتواصل العمل مع هؤلاء الشركاء المنفذين لكفالة إنجاز المشاريع في مواعيدها

كان الهدف المتوخى من تقييم القدرات هو التوصية بالإجراءات والتدابير المتعين تنفيذها على المدين القصير والمتوسط بهدف تنمية و/أو تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري على الاستجابة للأولويات الوطنية استجابة متنسقة، وتنفيذ "البرنامج الموحد"، وتسهيل

بالقرار ٢٤٨/٦٥. وعليه، توصي اللجنة الاستشارية بالإبقاء على ترتيب الاستعارة المؤقتة المعمول به بالفعل فيما يخص الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وينبغي أن يعيد الأمين العام تقييم عبء العمل في قسم إدارة الموارد البشرية في سياق ميزانيته المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، آخذاً في اعتباره أيضاً أي قرار يتخذه مجلس الأمن بشأن ولاية البعثة في المستقبل (الفقرة ٣٦)

تؤكد اللجنة الاستشارية أهمية المشاريع السريعة الأثر باعتبارها وسيلة لتحسين العلاقات بين البعثة والسكان المحليين، وتوقع أن تنفذ البعثة جميع المشاريع المقررة في الوقت المناسب (الفقرة ٤٦)

ترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز والمتوخى في تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء". وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات عن نتائج تقييم القدرات، وهي على ثقة بأن الأمين العام وغيره من الأطراف الفاعلة المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة سيبدلون قصارى جهدهم

الطلب/التوصية	الإجراء الذي اتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
الطلب/التوصية	الإجراء الذي اتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
لترشيد استخدام الموارد البشرية والمالية على نطاق جميع الكيانات الموجودة في ليبيريا لكفالة عدم ازدواجية الجهود المبذولة (الفقرة ٥٢)	عملية إدارة التغيير، وكفالة الانتقال السلس للبعثة. وقد انتهى التقييم في نيسان/أبريل ٢٠١٢، واكتمل في آب/أغسطس ٢٠١٢ إعداد الصيغة النهائية للتقرير بأن أدرجت فيه تعليقات فريق الأمم المتحدة القطري. وتشمل التوصيات التدابير اللازمة اتخاذها لتجنب الازدواجية وترشيد استخدام الموارد. وستدرج التوصيات ذات الصلة المستخلصة من التقييم في خطة العمل الخمسية لإدارة التغيير التي وضعت وفقا لمتطلبات "توحيد الأداء" وظروف انتقال البعثة، وذلك بغية تنسيق ممارسات العمل في المجالات الرئيسية، وبخاصة في مجالات السفر والموارد البشرية والمشتريات وتكنولوجيا المعلومات

جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(A/66/5 (Vol. II))

الطلب/التوصية	الإجراء الذي اتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
الطلب/التوصية	الإجراء الذي اتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
تمديد عقود موردين سيئي الأداء	تمديد عقود موردين سيئي الأداء
في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، أشار محضر لجنة العقود المحلية إلى الأداء غير المرضي لمقدم خدمات أمنية، ومع ذلك واصلت البعثة تمديد عقودهم. وأبلغت إدارة الدعم الميداني المجلس بأن طالب التوريد هو الذي يقوم بتقييم أداء مقدم الخدمات الأمنية وبأنه لا وجود لتقييمات سلبية لمقدمي الخدمات الأمنية في غضون الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. ولا يزال المجلس قلقا لتمديد عقود مقدم الخدمات الأمنية رغم تزايد حوادث سرقة الأصول التي أبلغت عنها البعثة (الفقرة ١٠٦ (ب))	نُفذت توصية المجلس ذات الصلة. وأضافت البعثة مقدما آخر للخدمات الأمنية، وأصبحت البعثة الآن مرتبطة بعقدين مع شركتين أمنيتين من القطاع الخاص. وقد تم توقيع العقدين ومعالجة أوجه القصور

أوجه القصور في منح العقود

منح العقود بناءً على الضرورة في حين أنها لا تستوفي معايير الضرورة - في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، تم إصدار أمري شراء بمبلغ ٧٧٨ ١٢٨ دولاراً و ٩٩٠ ١٣٩ دولاراً على التوالي، بناءً على الضرورة. ومع ذلك، فإن الأسباب الموثقة لا تفي بتعريف الضرورة. ففي كلتا الحالتين، لم يُتبع إجراء العطاء التنافسي بسبب سوء تخطيط عمليات الشراء (الفقرة ١١٢ ج))

إدارة الشواغر والوظائف

يقدّر المجلس الجهود الإيجابية التي تبذلها إدارة الدعم الميداني لتوفير الموارد والتقليل من معدلات الشواغر في البعثات. غير أنه يلاحظ استمرار وجود وظائف شاغرة منذ فترة طويلة سواء بالنسبة للموظفين الدوليين أو الموظفين الوطنيين في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقد بين تحليل للوظائف الحالية الشاغرة منذ فترة طويلة أنه بعد إلغاء وظائف وتحويل أخرى إلى وظائف وطنية، لا تزال ثمة ٦١ وظيفة من الوظائف التي قد يُنظر في إلغاؤها وتحويلها إلى وظائف وطنية استناداً للمعايير نفسها. ويبلغ متوسط فترة شغور تلك الوظائف ٣٧,٤ شهراً (الفقرة ١١٩)

نُفذت توصية المجلس ذات الصلة. فقد أصبحت إجراءات الشراء في حالة منح عقد إلى مصدر وحيد و/أو بناءً على الضرورة لا يشرع فيها إلا بعد استلام الموافقة الخطية من مدير دعم البعثة

شرعت إدارة الدعم الميداني والبعثة في بذل جهود مشتركة للحد من التأخير في استقدام الموظفين بهدف خفض معدلات الشغور في الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. وقدم لموظفي البعثة في النصف الأول من الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ تدريب على إنجاز عدة عمليات وإجراءات كان المقر هو الذي يديرها في الماضي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، عهد المقر إلى البعثة بمعظم المهام المتعلقة باستقدام الموظفين وإحاقهم بالعمل. وحدث تحسن ملحوظ في تخفيض عدد الوظائف الشاغرة لمدة طويلة. ففي آب/أغسطس ٢٠١٢، لم يكن من بين ما مجموعه ٥١٥ من الوظائف المدنية الدولية المعتمدة سوى وظيفة واحدة مر عليها أكثر من ٢٤ شهراً وهي شاغرة، وقد اقترح الاستفادة من هذه الوظيفة في دعم الهيكل الجديد للبعثة في المنطقة الحدودية. وفي عام ٢٠١١، بدأت البعثة ترصد الشواغر بمزيد من الفعالية وتبلغ عنها أسبوعياً حتى يتسنى استعراض مدى الحاجة إلى جميع الوظائف الشاغرة، وإتاحة مهلة أكبر لاستيفاء جميع عمليات استقدام الموظفين بحيث يتسنى إيجاد حل للتأخيرات في ملء الوظائف الشاغرة

استخدام المركبات

نفذت توصية المجلس ذات الصلة. ووقع مدير دعم البعثة في آب/أغسطس ٢٠١٢ على سياسة مراقبة استخدام المركبات خارج ساعات الدوام

عدم تقاضي أجر من الموظفين الدوليين مقابل استخدام المركبات بعد ساعات الدوام: فقد أكد المجلس فيما سبق على أهمية رصد ومراقبة استخدام المركبات خارج ساعات الدوام. وخلال الفترة قيد الاستعراض ظلت أوجه القصور في هذا المجال ملحوظة. وعلى سبيل المثال استمرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في عدم تمييزها بين السفر في مهمة رسمية والرحلات الخاصة ولم يتم تقاضي أي نفقات من الموظفين الدوليين مقابل استخدام المركبات الرسمية بعد ساعات الدوام (الفقرة ٢١٨ ب)

دال - مكتب خدمات الرقابة الداخلية

[A/66/286 (Part II)]

المخاطر التشغيلية

جميع هذه الملاحظات يجري العمل بها بالفعل في البعثة. فالاجتماعات تعقد أربع مرات في السنة. ونقاط العمل التي تنبثق عن الاجتماعات التي يعقدها مجلس سلامة الطيران تشمل أموراً مشتركة بين البعثة وحكومة ليبيريا وتحدد لتنفيذها مواعيد نهائية يتابعها المكتب الإقليمي لسلامة الطيران في غرب أفريقيا لكفالة تنفيذها الكامل. غير أن نقاط العمل التي يعود أمر تنفيذها إلى حكومة ليبيريا أو إلى الوكالات يصعب تتبعها، حتى إن الكثير منها يظل دون إنجاز

في ٦ بعثات من بين ١١ بعثة، لم تكن مجالس سلامة الطيران فعالة بشكل كامل في أداء مهامها، وذلك حيث إنه: لم تعقد الاجتماعات على أساس فصلي؛ ولم تنبلور مناقشات الاجتماعات إلى نقاط عمل؛ ولم يداوم الأعضاء الدائمون على حضور جميع الاجتماعات؛ ولم تحدد في جميع الحالات تواريخ مستهدفة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بسلامة الطيران. ونتيجة لذلك، ظلت توصيات أفرقة المساعدة التابعة لإدارة الدعم الميداني في مجال سلامة الطيران معلقة لفترات تراوحت بين ستة أشهر وعامين. والتوصيات المتعلقة بالضوابط الحاسمة لسلامة الطيران هي من قبيل: (أ) ملائمة ملاك الموظفين في أقسام الطيران ووحدات سلامة الطيران؛ (ب) اختبار خطط الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالطيران؛ (ج) وضع وتنفيذ إجراءات

الطلب/التوصية

الإجراء الذي اتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

تشغيلية موحدة؛ (د) ملاءمة أجهزة التصوير بالأشعة السينية وصيانة المطارات ومباني الركاب. وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى ٤ بعثات من ضمن ١١ بعثة خطط مستكملة للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالطيران، ولم تجر تسع بعثات جميع الإجراءات والاختبارات اللازمة للتحقق من مدى صلاحية خططها وكفالة التأهب عند حدوث حالات طوارئ متعلقة بالطيران. ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى عدم ملاءمة ملاك الموظفين وإلى الشواغل الأمنية لدى البلدان المضيفة والقيود الأمنية التي تفرضها. وتعمل البعثات على معالجة أوجه الضعف المشار إليها (الفقرة ١٩)

لم تضع إلا بعثة واحدة من بين ١٠ بعثات (باستثناء مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي ليس لديه موارد جوية) إطاراً لإدارة المخاطر التشغيلية للطيران مدرجاً في عمليات الطيران لديها. ويستلزم تنفيذ السياسة المعنية بإدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بالطيران، وهي جزء لا يتجزأ من إطار إدارة المخاطر الجوية، وجود عملية لاتخاذ القرار من أجل معالجة المخاطر المترتبة بذلك. وقد لوحظت الأمور التالية في بعثة واحدة على الأقل من بين ٩ بعثات شملتها مراجعة الحسابات، ولم تنفذ السياسة بالكامل: (أ) الافتقار إلى إجراءات تشغيلية موحدة موضوعة في شكلها النهائي، (ب) عدم تطبيق منهجية إدارة المخاطر التشغيلية على جميع عمليات الطيران، (ج) عدم إنشاء فريق للمهام معني بالسياسات بشكل رسمي، أو لم يكن يعمل بنشاط، (د) الافتقار إلى التدريب الشامل بشأن إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة سلامة الطيران. ويرجع التأخر في تنفيذ إطار إدارة المخاطر التشغيلية أساساً إلى الافتقار إلى العناصر التالية: قدرة جميع البعثات على تنفيذ السياسات؛ التزام إدارة البعثات؛ وعي الموظفين بمسائل سلامة الطيران. وتعمل البعثات على معالجة أوجه الضعف بالتعاون مع إدارة الدعم الميداني (الفقرة ٢٠)

وضعت البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إجراءات تشغيلية موحدة لإدارة المخاطر التشغيلية، وبدأ تنفيذ هذه الإجراءات فعلياً في أنشطة الطيران اليومية. وقد وقع الإجراءات مدير دعم البعثة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتتضمن الإجراءات التشغيلية الموحدة للبعثة بروتوكول اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة مخاطر الطيران. وكان فريق المهام المتعلقة بتنفيذ إدارة المخاطر التشغيلية - وهو فريق يضم كلا من المكتب الإقليمي لسلامة الطيران، وكبير موظفي الطيران، ورئيس العمليات الجوية، ورئيس إدارة المطارات، وأمن الطيران، وشرطة الأمم المتحدة، ومراقبة الحركة الجوية، وعمليات القوة الجوية - قد انتهى من مهامه في عام ٢٠٠٨ بوضع قوائم لإدارة المخاطر التشغيلية وإجراءات تشغيلية موحدة، يجري استخدامها فعلياً في الوقت الحالي. وفي أيار/مايو ٢٠١١، أجرى اتحاد النقل الجوي الدولي تدريباً رسمياً لفائدة جميع موظفي مراقبة حركة الطيران، وسلامة وأمن الطيران. ويجري تدريب فعلي آخر في إطار أفرقة مناقشات وإحاطات تتعلق بالسلامة تجنباً لانقطاع سير العمليات اليومية. وتبدي إدارة البعثة تأييداً كاملاً لإدارة مخاطر العمليات. ويوجد لدى البعثة موظفون مؤهلون من المكتب الإقليمي لسلامة الطيران في غرب أفريقيا يتولون مهام التدريب والرصد والرقابة

مخاطر الاستراتيجية

قدمت البعثة الدعم اللوجستي، وبخاصة فيما يتعلق بتسهيل الوصول إلى المناطق النائية، ونسقت المساعدة الانتخابية الدولية، وقدمت الدعم إلى المؤسسات والأحزاب الليبيرية، إضافة إلى قيامها ببذل مساعيها الحميدة لتهيئة الأجواء المواتية لإجراء انتخابات سلمية. وعُقدت اجتماعات مع فرقة العمل الانتخابية التي تضم اللجنة الانتخابية الوطنية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسة الدولية للمنظم الانتخابية، والجهات المانحة، وسائر أصحاب المصلحة، وذلك قبل موعد الاستفتاء والانتخابات الرئاسية والتشريعية، وكذلك قبل موعد الانتخابات الفرعية في مقاطعتي سينو ومونتسيرادو

دعم الانتخابات - أنشأت البعثة فريقاً معنياً بالانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ واقترحت ميزانية لإنشاء قدرة لدعم الانتخابات تكمل الفريق الانتخابي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموجود في موقع واحد مع لجنة الانتخابات الوطنية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، لم تكن هناك استراتيجية أو خطة عمل واضحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في مجال المساعدة الانتخابية. وافترقت البعثة أيضاً إلى هياكل الدعم الانتخابي وقدراته الملائمة، الأمر الذي يمكن أن يقلل من قدرة البعثة على تحديد احتياجات حكومة ليبيريا من الدعم الانتخابي وعلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. وأشارت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى أنه يجري منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تنسيق الدعم المقدم للانتخابات عن طريق الاجتماعات التي تعقدها فرقة العمل الانتخابية المشتركة بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن أي خطة مفصلة يجب أن تستند إلى الثغرات القائمة في القدرات الوطنية، نظراً لأن قرار مجلس الأمن ١٩٣٨ (٢٠١٠) يشير إلى أن توفير الدعم يكون "بناء على الطلب" (الفقرة ٨٠)

المخاطر التشغيلية

فيما يلي التدابير التي اتخذتها البعثة:
نظم تدريب لجميع الوحدات على إدارة الوقود من حيث إعداد ما يجب تقديمه شهرياً من تقارير وبيانات في هذا الصدد. فقد نُظمت دورتان تدريبيتان، وهناك الآن دورات تدريبية تقام بانتظام كلما كان هناك تناوب لأفراد القوات.

تسوية الفروق بين كميات الوقود المستلمة من المتعاقد والكميات التي تستلمها كل محطة من محطات الوقود. والقيام شهرياً بتسوية الفروق بين ما يصرف من كميات وقود الطائرات (JET A1) وبين الكميات المسجلة منه

إدارة الوقود - لم تكن البيانات المتعلقة بالوقود المسجلة في نظام المحاسبة الإلكترونية لضبط استخدام الوقود في البعثة ونظام مراقبة حركة المركبات لرصد الوقود وضبط استخدامه تتسم بالموثوقية. فبيانات نظامي المحاسبة المتعلقة بالوقود ومراقبة حركة المركبات لم تخضع للتحديث والتسوية بصورة متسقة لتبيان الاستخدام الفعلي للوقود، مما أدى إلى اختلافات لا تعرف أسبابها بين كميات الوقود التي تبلغ أقسام الوقود، والطيران، والتسليم والتفتيش، والوحدات العسكرية عن استلامها وصرفها. وكان مزودو الوقود

الطلب/التوصية

الإجراء الذي اتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

يؤدون وظائف غير متوافقة تقوم على تزويد المركبات بالوقود وتسجيل المعاملات ذات الصلة في النظام المعني على حد سواء. وعلاوة على ذلك، كانت احتياطات الوقود الاستراتيجية التي يتعهد بها مقاول الإمداد بالوقود أدنى من المستوى الذي تم التعاقد بشأنه. وقد وافقت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على تعزيز الضوابط الداخلية المتعلقة باستلام الوقود وصرفه واستخدامه، وكفالة امتثال المقاول للأحكام الواردة في عقد الوقود (الفقرة ٨١)

لدى قسم الطيران، وكذلك تسوية الفروق بينها وبين الكميات الموجودة لدى المتعاقد المتعهد بتزويد مطار روبرتس الدولي ومطار سيريز بالوقود القيام على أساس شهري بتسوية الفروق بين الكميات المستلمة من المزود والكميات المسجلة في الفواتير. وتجري عمليات تفتيش عشوائية يتم فيها مقارنة ما هو مسجل في نظام المحاسبة الإلكترونية لضبط استخدام الوقود في البعثة من كميات بما تتضمنه سجلات صرف الوقود، وكذلك القيام بمجرد عشوائي للاحتياطي الاستراتيجي المحتفظ به في منشأة المقاول، وذلك للتحقق من امتثال المقاول لأحكام العقد

تقدم الوحدات التقارير المتعلقة باستهلاكها الشهري من الوقود وتتم مراجعة هذه التقارير ومتابعة أي اختلالات تظهر فيها. وتراجع التقارير بمقارنتها مع تقارير محطة الوقود للتأكد من اتساقها معها. ويحتفظ بنسخ من شهادات التأمين الموجودة بحوزة المقاول والتي تغطي كميات الوقود التي يحتفظ بها المقاول في منشأته (يشمل ذلك أيضا كميات الاحتياطي الاستراتيجي من الوقود)

جميع الاختلالات تحقق فيها في البداية وحدة الوقود قبل أن تحيلها إلى الأمن لإجراء تحقيق أعمق. وتجرى عمليات جرد عشوائية في جميع محطات الوقود التابعة للبعثة

عززت البعثة بنجاح الضوابط الداخلية، وقد أدى ذلك إلى تنفيذ التوصية ذات الصلة

إدارة المشتريات شابت مراقبة المشتريات في خدمات صيانة المركبات مواطن ضعف عديدة مما أدى إلى قيام البائعين بتحديد أسعار باهظة في علاقات التعاقد من الباطن. وبلغ ما أنفقته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا نحو ٤٤٢ ٠٠٠ دولار نتيجة المبالغة في تسعير هذه الخدمات. وقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لاحقاً بتعزيز الضوابط الداخلية على أنشطة المشتريات (الفقرة ٨٢)

المرفق الأول

تعريف

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استخدمت المصطلحات التالية في ما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر الفرع الأول):

- **إنشاء وظيفة:** يُقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تلزم موارد إضافية وعندما لا يكون من الممكن نقل موارد من مكاتب أخرى، أو استيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة
- **إعادة انتداب وظيفة:** يُقترح إعادة انتداب وظيفة معتمدة كان من مقرراً لها أن تؤدي مهمة معينة كي تنفذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولكنها غير متصلة بالمهمة الأصلية. ورغم أن إعادة انتداب وظيفة ما قد ينطوي على تغيير الموقع أو المكتب، فإنه لا يغير فئة الوظيفة أو رتبته
- **نقل وظيفة:** يُقترح نقل وظيفة معتمدة لأداء مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يُقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع أو خفض رتبته) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة تغييراً كبيراً
- **إلغاء وظيفة:** يُقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا لم يعد لها لزوم لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت الوظيفة من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة
- **تحويل وظيفة:** فيما يلي ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف:
 - تحويل وظائف فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة: يُقترح تحويل الوظائف المعتمدة الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر
 - تحويل فرادى المتعاقدين أو الأشخاص العاملين بموجب عقود شراء إلى وظائف يتولاها موظفون وطنيون: مع مراعاة الطابع المستمر لمهام معينة، وتمشياً مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يُقترح تحويل

فرادى المتعاقدين أو الأشخاص العاملين بموجب عقود شراء إلى وظائف يتولاها موظفون وطنيون

- تحويل وظائف الموظفين الدوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يُقترح تحويل الوظائف المعتمدة للموظفين الدوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين

باء - المصطلحات المتعلقة بتحليل الفروق

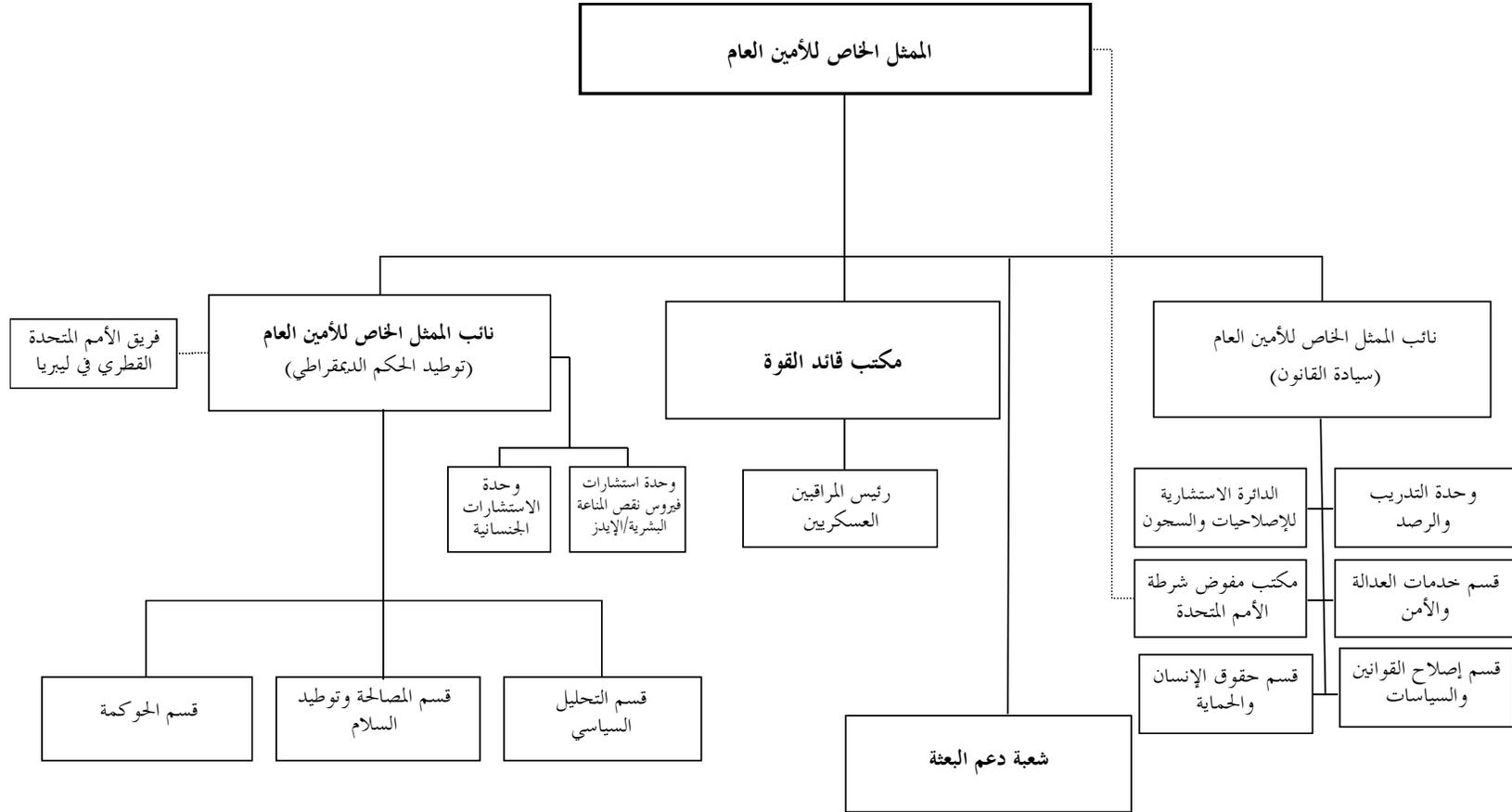
يبين الفرع الثالث من هذا التقرير العامل الذي كان له بمفرده أكبر دور في حدوث كل فرق من الفروق التي شهدتها الموارد، وذلك وفقاً لخيارات موحدة ومحددة تقع ضمن الفئات القياسية الأربع التالية:

- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة بموجب الولاية
- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجية بالنسبة للأمم المتحدة
- **معايير التكلفة:** الفروق التي تُسببها أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
- **الإدارة:** الفروق الناتجة عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل: إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة بعض النواتج) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل: اتخاذ تدابير لخفض عدد الأفراد أو خفض المدخلات التشغيلية مع المحافظة في الوقت ذاته على نفس المستوى من النواتج) و/أو الفروق الناشئة عن المسائل المتصلة بالأداء (مثل: الفروق الناشئة عن التقدير الناقص للتكاليف أو كميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج، أو عن تأخير استقدام الموظفين)

المرفق الثاني

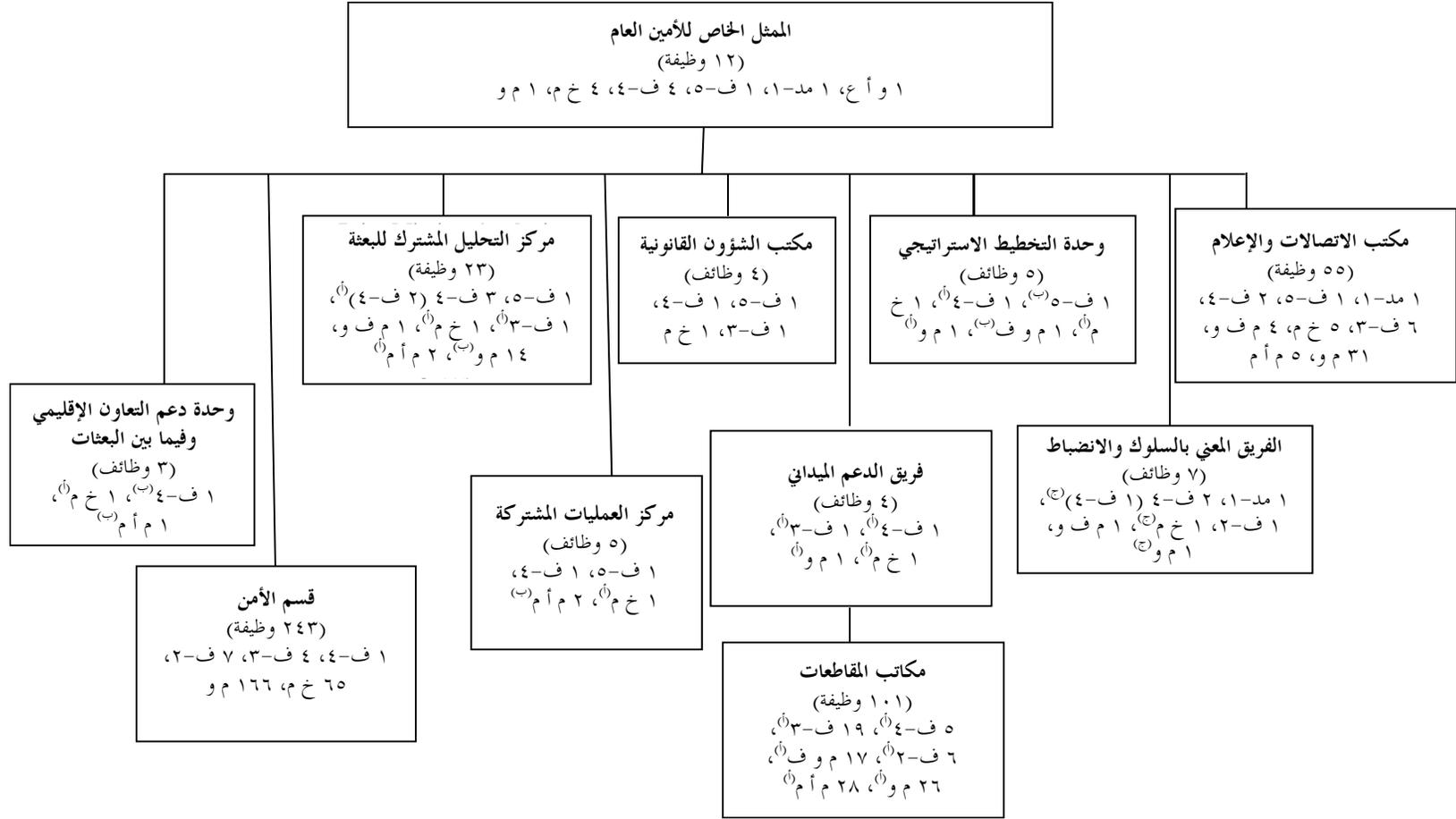
الخرائط التنظيمية

ألف - بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا



الاختصاصات: أ أع: وكيل الأمين العام؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م و: موظف فني من فئة الخدمات العامة؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة.

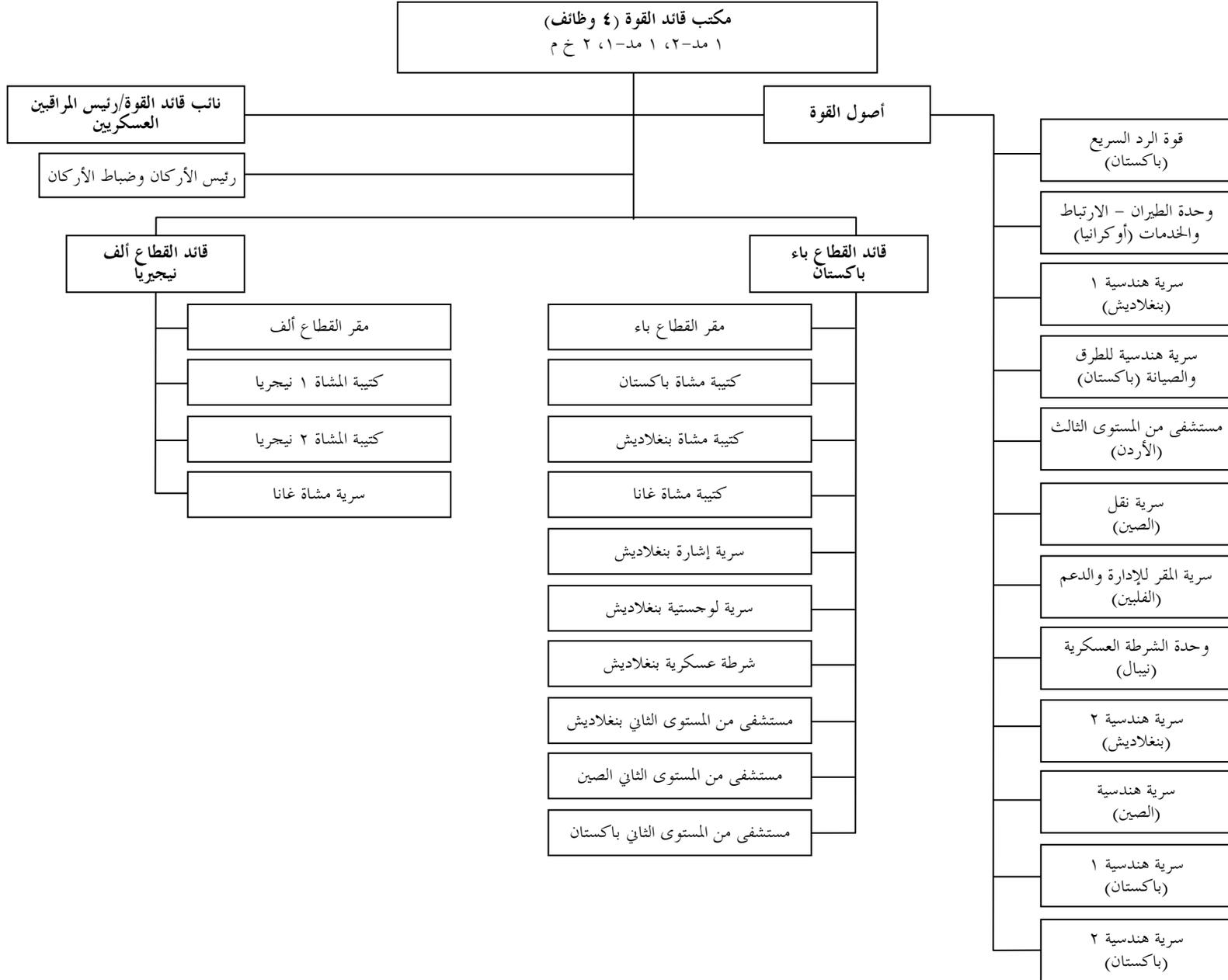
باء - مكتب الممثل الخاص للأمين العام



(أ) وظائف منقولة.

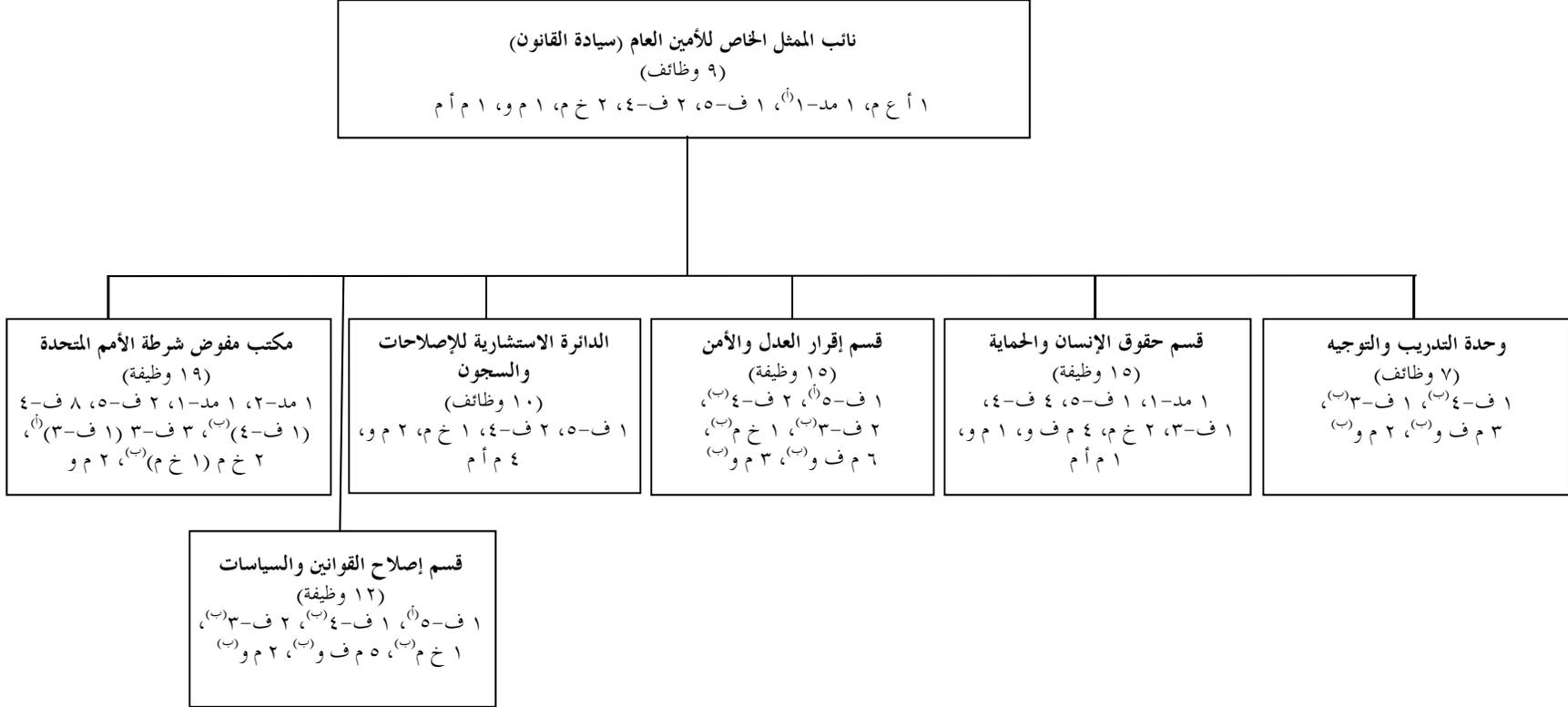
(ب) وظائف أُعيد انتدابها.

(ج) وظائف جرى تحويلها.



دال - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)

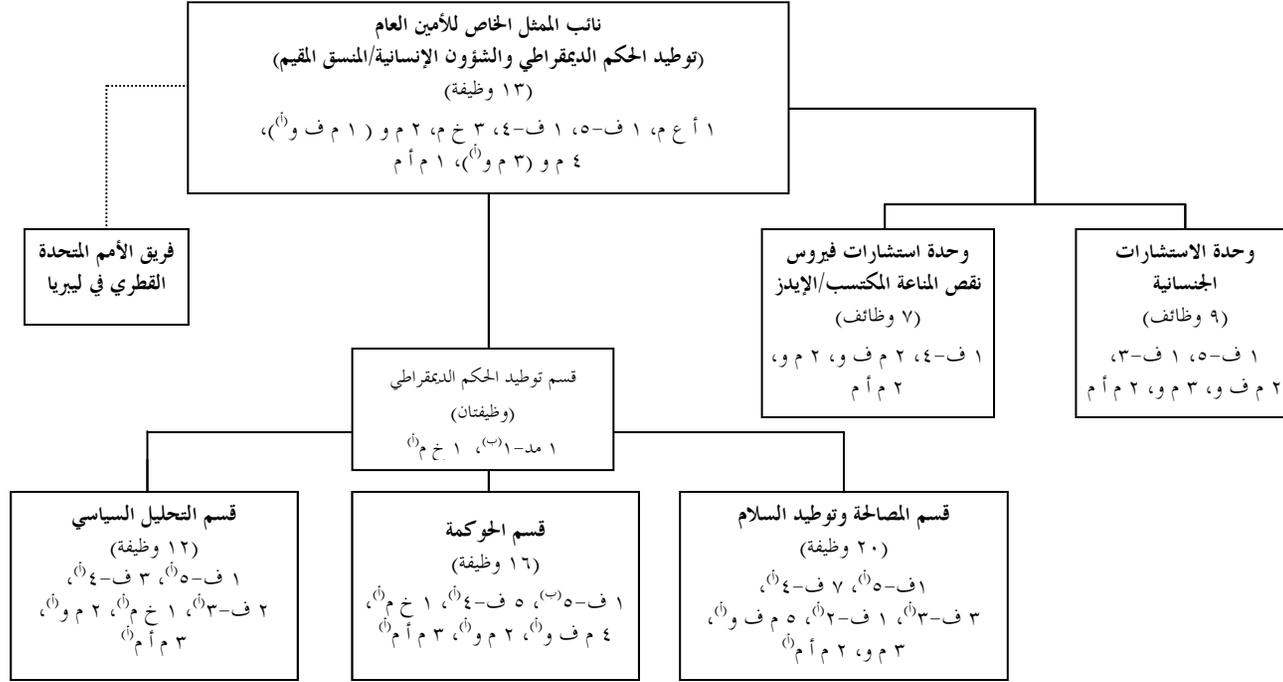
13-24201



(أ) وظائف أُعيد انتدابها.

(ب) وظائف منقولة.

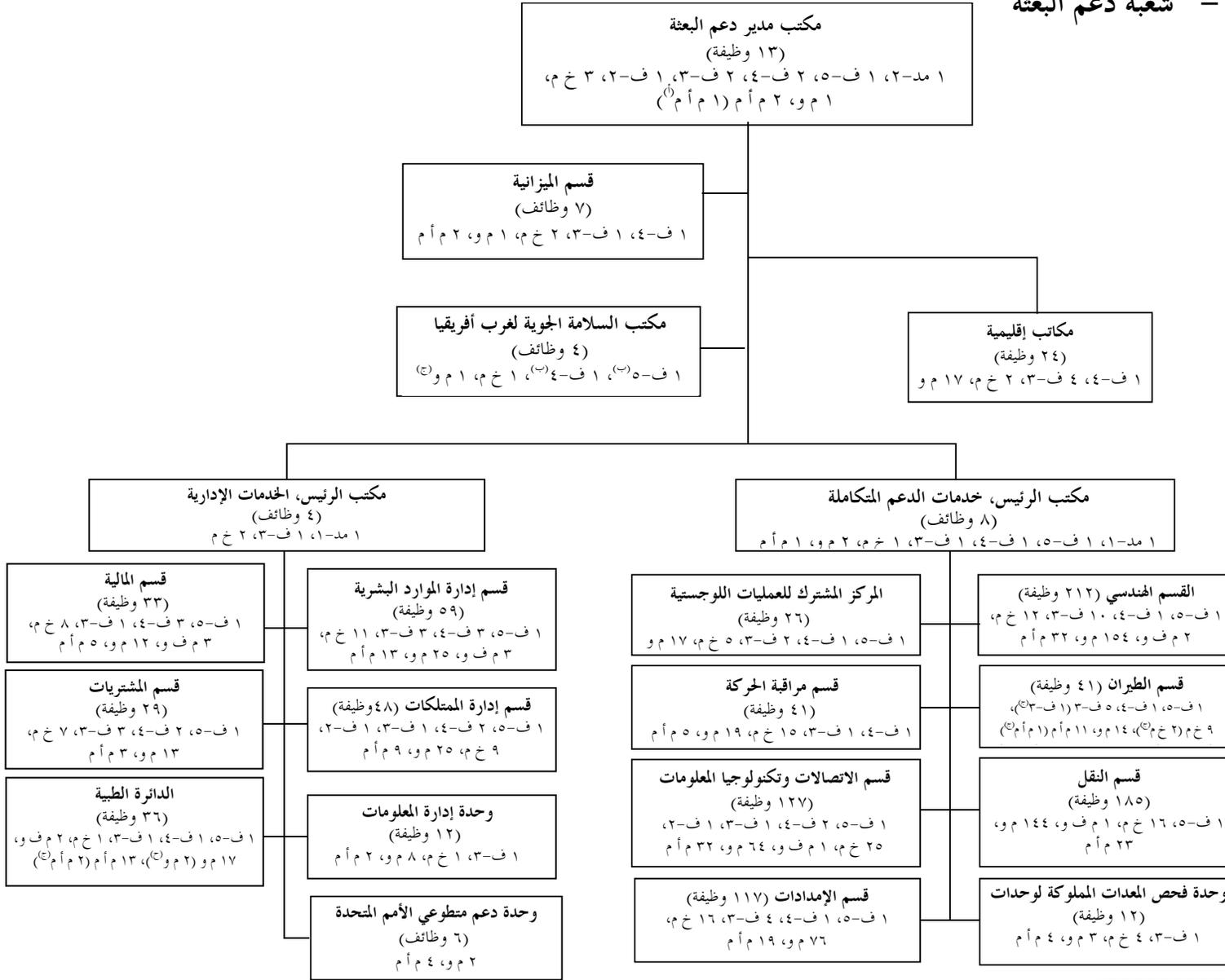
هاء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) والشؤون الإنسانية/المنسق المقيم



(أ) وظائف منقولة.

(ب) وظائف أُعيد انتدابها.

واو - شعبة دعم البعثة



(أ) وظائف منقولة.

(ب) وظائف أعيد تصنيفها.

المرفق الثالث

معلومات عن اعتمادات التمويل وأنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
تحسين نوعية الحياة للشعب الليبيري وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمنصفة من خلال هئية بيئية آمنة يسودها السلام والتمسك بسيادة القانون (١٠٩ ٢٢٦ ١٤ دولارات. فريق الأمم المتحدة القطري)	<ul style="list-style-type: none"> تحسن الإطار الشامل لسيادة القانون في ليبيريا، من أجل إقامة العدالة على نحو فعال وإتاحة خدماتها على نحو منصف وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان تحسين الآلية المتسقة والشاملة لتفعيل المصالحة الوطنية في ليبيريا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات تحسين المؤسسات الأمنية الوطنية في ليبيريا من حيث الكفاءة والفعالية والمساءلة والاستجابة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات 	<ul style="list-style-type: none"> وضع إطار قانوني للمواءمة بين نظامي العدالة العرفية والتشريعية وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان تعزيز اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في ليبيريا كي تنفذ ولايتها الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان تعزيز حماية الفئات الضعيفة في نظام العدالة، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون والمشردون داخليا، والأشخاص ذوو الإعاقة تحسن المعرفة العامة بالحقوق القانونية وسبل الانتصاف في الاحتكام إلى القضاء زيادة القدرات المؤسسية والمهنية لمؤسسات سيادة القانون من أجل إقامة العدالة على نحو فعال تعزيز العدالة الانتقالية على نحو ما وردت في خريطة الطريق لتحقيق الوثام الوطني وبناء السلام والمصالحة تمكين النساء والشباب والفئات الضعيفة كي تشارك وتضطلع بأدوار قيادية في بناء السلام والمصالحة الوطنية إقامة مراكز إقليمية لديها القدرة على تقديم الخدمات تعزيز هيكل الرقابة والمساءلة والإدارة في القطاع الأمني تعزيز تمكين المرأة في مؤسسات القطاع الأمني 	<ul style="list-style-type: none"> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ولجنة الحكمة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
تغيير الاقتصاد بحيث يلبي مطالب الليبريين عن طريق الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي المناجم والمزارع من أجل تطوير القطاع الخاص المحلي؛ وتوفير فرص العمل للشباب؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية للنمو الاقتصادي؛ ومعالجة القضايا المالية والنقدية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛ وتحسين الزراعة لتوسيع نطاق الاقتصاد بحيث يشمل المشاركة الريفية والأمن الغذائي (٢٤ ٣١٣ ٦٦٠ دولاراً. فريق الأمم المتحدة القطري)	<ul style="list-style-type: none"> تحسين استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وتحسن حالة الأمن الغذائي تحسن إمكانية الاستفادة بشكل متساو على فرص كسب الرزق المستدامة في قطاع خاص ابتكاري وتنافسي في المناطق الريفية والحضرية تحسن فرص الوصول إلى البنى الأساسية المستدامة تحسن السياسات القائمة على الأدلة للحفاظ على بيئة مستقرة وشاملة للاقتصاد الكلي 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة وتنويع الإنتاج الزراعي وإنتاجية صغار المزارعين توسيع نطاق العمليات التي تضيف قيمة إلى المحاصيل بعد جمعها، من مرافق لتصنيع الأغذية وسبل تمكن جمعيات صغار المزارعين من الوصول إلى الأسواق توسيع نطاق شبكات السلامة الإنتاجية مع التركيز على صغار المزارعين من الشباب والنساء في مناطق مختارة مستهدفة تحسن استخدام الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والغابات) زيادة قدرات المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمعات المحلية على تنسيق وتنفيذ برامج الأمن الغذائي تعزيز القدرة على تشجيع وتنفيذ السياسات والتشريعات والشراكات المتعلقة بالعمل والعمالة وضع آليات لتبسيط الإطار التنظيمي للقطاع الخاص، بما في ذلك توحيد آليات الإنفاذ بحلول عام ٢٠١٧ زيادة فرص الحصول على خدمات تطوير الأعمال والتدريب المهني ذي الجودة العالية، مع التركيز على خلق فرص عمل وإقامة مشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم تستهدف الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة تعزيز فرص الحصول على الخدمات المالية المستدامة، وفرص الوصول إلى الأسواق وتحسين سلاسل الأنشطة المضيفة لقيمة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الريفية 	<ul style="list-style-type: none"> البنك الدولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع، وزارات المالية والتخطيط والزراعة والعمل

- إعداد استراتيجية وطنية وخطط وأطر قانونية للتنمية الحضرية، وتعزيز القدرات لتنفيذها بحلول عام ٢٠١٧
- وضع إطار للسياسات بهدف زيادة فرص الحصول على الإسكان المناسب والمعقول التكلفة وتعزيز قدرة هيئة الإسكان الوطنية على تنفيذه بحلول عام ٢٠١٧
- توسيع نطاق الهياكل الأساسية للزراعة والتسويق
- تعزيز قدرات الوكالات الوطنية على توفير الكهرباء الشبكية وغير الشبكية، مع التركيز على توفير مصادر بديلة للطاقة بشكل خاص للمجتمعات الريفية بحلول عام ٢٠١٧
- تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على وضع نماذج للاقتصاد الكلي وإجراء البحوث المتعلقة بالسياسات والتنمية والدعوة، مع التركيز على جمع البيانات، وتحليلها واستخدامها من أجل المراقبة الاقتصادية والاجتماعية الفعالة والرصد لنتائج التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٧
- تعزيز إطار وطني للتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي بغية تحقيق اتساق وتقارب في مجال الاقتصاد الكلي بحلول عام ٢٠١٧، مع التركيز على التجارة الدولية
- تعزيز قدرات الإدارة المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية، بما في ذلك الميزنة المراعية للمنظور الجنساني مع التركيز على التشغيل الآلي للنظم المالية، وضمان سلامة السياسة المالية وإدارة الديون وفعالية الإنفاق وشفافيته

- تحسين نوعية الحياة من خلال الاستثمار في التعليم الجيد؛ والرعاية الصحية الجيدة والمتاحة والمعقولة التكلفة؛ والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من المواطنين، والحصول بشكل عادل على المياه وخدمات الصرف الصحي بشكل غير ضار بالبيئة (١٠٩ ٥٣٤ ١٣ دولارات. فريق الأمم المتحدة القطري)
- زيادة عدد السكان الذين يصلون إلى خدمات صحية وغذائية عادلة ومعقولة التكلفة وجيدة ويستفيدون منها
- تحسين نظم وخدمات الرعاية الاجتماعية والاستفادة منها، لا سيما من جانب الجماعات والأفراد الأكثر ضعفا
- استفادة الأسر المعيشية والجماعات الضعيفة من خدمات ونظم الحماية الاجتماعية الملائمة
- زيادة استخدام المياه المأمونة وممارسة أساليب مأمونة للصرف الصحي والنظافة الشخصية في المناطق الفقيرة من حيث الخدمات
- توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية وخدمات الدعم والاستفادة منها
- تعزيز القدرة الوطنية على توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للأمهات وحديثي الولادة مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفا وتهيئتها امتثالاً للسياسات الوطنية
- زيادة وعي النساء والمراهقين ومعرفةهم بالمعلومات والخدمات المتصلة بالرعاية الصحية المقدمة للأم والرضيع
- تعزيز قدرة وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية على رصد وتنفيذ الخدمات الأساسية للرعاية الصحية على جميع المستويات داخل إطار حقوق الإنسان
- تعزيز القدرات التقنية للعاملين في المجال الصحي ومتطوعي المجتمعات المحلية من أجل توسيع نطاق التغطية لحالات الإصابة بأمراض الطفولة الشائعة على مستوى المجتمع المحلي
- تعزيز القدرة الوطنية على الحفاظ على معدلات التحصين فوق ٩٠ في المائة في جميع المقاطعات
- تعزيز قدرات العاملين في مجال الصحة والمتطوعين المحليين على توفير التدخلات التغذوية الأساسية مع تقديم خدمات لا مركزية على مستوى المجتمعات المحلية
- تعزيز معارف ومهارات مقدمي الرعاية للقيام بأفضل الممارسات في ما يتعلق بتغذية الأطفال دون السنتين ورعايتهم مع التركيز على المقاطعات الجنوبية الشرقية والمناطق الحضرية الفقيرة
- تصميم نهج كلي للنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وتقديم نماذج له وتجريبه
- تحسين المستوى التعليمي للطفل في مرحلة التعليم الأساسي
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الشركاء: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وموئل الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة والرعاية الاجتماعية

- تعزيز نظام الإدارة التعليمية بطرق شتى من بينها تطبيق اللامركزية
- تعزيز توفير التعليم ما بعد الأساسي على نطاق واسع
- تصميم بدائل للتعليم الأساسي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها
- توسيع نطاق ملكية الحكومة وتنفيذها لبرنامج فعال للتغذية المدرسية في المناطق المنخفضة الأداء
- إدراج مفاهيم السلام والتسامح والهوية الوطنية في المناهج الدراسية وزيادة فهمها بين الأطفال والشباب وعامة الجمهور
- تحسين قدرة الجهات الفاعلة ذات الصلة على إدارة حالات الرعاية الاجتماعية، ورصد المرافق السكنية، وتعزيز الرعاية الأسرية
- إتاحة خدمات تسجيل المواليد في جميع أنحاء البلد
- تهيئة بيئة آمنة ومأمونة للناجين والأفراد المعرضين لخطر العنف وللممارسات التقليدية الضارة وللاستغلال والتمييز وسوء المعاملة والإهمال، تكون موجودة في جميع أنحاء البلد
- تعزيز قدرة حكومة ليبريا على تنسيق وتقديم خدمات الحماية الاجتماعية
- إعداد الفئات الضعيفة من السكان، لا سيما الشباب، على نحو أفضل للعمل، وزيادة فرص توليد الدخل في المرحلة الانتقالية
- توفير تحويلات عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي للأسر المعيشية والأفراد الأكثر ضعفا

- تحسن خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة لـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص وتحسين معارفهم المتعلقة بالممارسات الآمنة في مجال النظافة الصحية في المناطق الفقيرة من حيث الخدمات
- قيام ٥٠٠ مدرسة ابتدائية أخرى و ٥٠ مرفقا للرعاية الصحية بتنفيذ برامج تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق الفقيرة من حيث الخدمات
- إنشاء هيئات لإدارة برامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
- تعزيز قدرات فعالة لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات
- تعزيز قدرة الإدارة المالية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على الصعيد المركزي
- زيادة المعرفة والفهم لأسباب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتدابير الوقاية منه بين الشباب والمراهقين
- زيادة عدد النساء اللاتي يحصلن على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات/الخدمات العلاجية
- تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز على تنفيذ برنامج متعدد القطاعات ولا مركزي للاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية
- زيادة عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحصلون على خدمات جيدة للرعاية والعلاج والدعم

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
إقامة وتشغيل مؤسسات ونظم تتسم بالكفاءة والفعالية، في شراكة مع المواطنين، يكون من شأنها تعزيز وصون الحكم الديمقراطي، والمساءلة، والعدالة للجميع، ثم تعزيز السلام (١٧٥ ٦٣٢ ١٤ دولارا. فريق الأمم المتحدة القطري)	<ul style="list-style-type: none"> • بحلول عام ٢٠١٧ سيكون لدى ليبريا مؤسسات للحكومة، مجهزة بنظم شاملة تتيح لها أداء مهامها بفعالية • بحلول عام ٢٠١٧ سيكون استعراض الدستور قد انتهى بوضع إطار يضمن الحكم الديمقراطي والمساواة في الحقوق لجميع المواطنين • بحلول عام ٢٠١٧ سيكون لدى ليبريا إطار فعال وذو كفاءة لإدارة الموارد الطبيعية يتيح الشفافية والمساءلة والعدالة في توزيع المنافع الاقتصادية وحماية حقوق الجميع • بحلول عام ٢٠١٧، سيتحسن القطاع العام والخدمة المدنية اللذان سيتسمان باللامركزية، حيث يتيحان العدالة والمساءلة في الخدمات الأساسية المقدمة للشعب 	<ul style="list-style-type: none"> • القيام، بحلول عام ٢٠١٥، بوضع ودعم إطار تنظيمي موسع وشامل لإدارة الموارد الطبيعية • القيام، بحلول عام ٢٠١٦، بوضع وتشغيل آلية للشكاوى والإنصاف لإدارة الموارد الطبيعية • القيام، بحلول عام ٢٠١٥، بتعزيز قدرة الحكومة على التفاوض بشأن العقود والاتفاقات والامتيازات • بحلول عام ٢٠١٥، ستتوفر لحكومات المقاطعات قدرات تشغيلية وتقنية لوضع وتنفيذ خطة إنمائية للمقاطعات وما يلزم لذلك من ميزانيات • بحلول عام ٢٠١٦، سيتم تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام بتحديد ولاياتها وهيكلها ومهامها تحديدا واضحا ودقيقا • بحلول عام ٢٠١٦، سيتم الاسترشاد في تقديم الخدمات والتوعية بمعلومات عن احتياجات المواطنين وأولوياتهم • بحلول عام ٢٠١٦، ستتولى لجنة ذات ولايات محددة بوضوح تنفيذ ودعم سياسة للحد من مخاطر الكوارث • بحلول عام ٢٠١٥، سيتم تأسيس إدارة فعالة للمالية العامة بما آلية معنية بالشفافية والمساءلة 	<ul style="list-style-type: none"> • برنامج الأمم المتحدة الإنمائي • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسكو؛ وموئل الأمم المتحدة، ووزارة الداخلية، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ومكتب الشؤون البحرية، ووكالة حماية البيئة، ودائرة المطافئ الليبرية، ووزارة العدل، وهيئة تنمية الغابات، ووزارة الزراعة، ووزارة الإسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا

